



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

كاسيون

www.kassiounpaper.com

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «00963 11 3120598» • بريد الكتروني: general@kassioun.org



إعادة الإعمار.. [12] ما حقيقة الكلفة؟

الافتتاحية

«الغالب والمغلوب» في المراحل الانعطافية

مع استكمال دخول العالم برمته مراحل الانعطافية، لجهة تثبيت ومواصلة ترجمة موازن القوى الدولية الجديدة، في غير مصلحة المراكز الامبريالية الغربية، ولا سيما في واشنطن، يظهر واضحاً أن عملية الانزياح التدريجي هذه بعد ذاتها لا تسمح بالفوز بالضربات القاضية وإنما بالنقاط، تماماً كما هي الحال مثلاً مع ثبوت استحالة تحقيق شعاري «الحسم والإسقاط» في سورية كانعكاس لمفهوم الضربات القاضية.

غير أن اللافت في المشهد الدولي والإقليمي هو أن عجز واشنطن عن فرض حلولها التقليدية التي اعتادت من خلالها على تصدير أزماتها الرأسمالية الامبريالية الخائفة عبر استدامة الاشتباكات وتعقيد الملفات في البلدان المستهدفة من قبلها بات يوحي من خلال ظهور قوى دولية أخرى تجد في مصلحتها إطفاء الحرائق الأمريكية بأن عمليات حلحلة الأزمات والملفات تشابه بعضها بعضاً، أي أنه كلما اقتربت القضية/ الأزمة المعنية من نهاياتها الموضوعية برزت حالات الترقب القصوى والمخاوف من العودة إلى ما هو أسوأ من مربعات انفجارها الأولى، وازدادت المباحكات والعنيدات والممانعات من مختلف القوى والأطراف والبلدان التي تجد في استمرار الأزمة حبلاً سرياً للنجاة والاستمرار على حساب دماء ومعاناة الشعوب المعنية.

بهذا المعنى، وعلى اعتبار أن مجريات الأزمة السورية هي في جزء أساسي منها اشتقاق وامتداد لجملة عوامل متناقضة ومتداخلة من بينها الأزمة الرأسمالية المركزية ذاتها، والتحول في ميزان القوى الدولي، والمنطق الداخلي لعملية الانزياح، فإن موازين القوى العالمية والإقليمية والمحلية لا تسمح بالضربات القاضية، لا للمنطق الحسم الميداني العسكري - وهو ما أثبتته مجريات الأزمة السورية ذاتها، ولا للنتائج المحققة كلياً ودفعاً واحدة للحل السياسي المرتقب لها.

وبكلام آخر، فإن حتى الحل السياسي للأزمة السورية بصفته نبذاً لمنطق عسكرة الصراع سيفرض نفسه بالنقاط، ولكنه يفرض نفسه تبعاً وبقوة في الأحوال كلها.

ما يهم تثبيته سورياً الآن في ضوء سمات المراحل الانعطافية هذه هو ماذا يعني بدء الحل السياسي للأزمة السورية - ولو بالنقاط - من وجهة نظر «الغالب» و«المغلوب» التي عملت عليها جوقات إعلامية كاملة بقضها وقضيضها على حساب استمرار نزيف الدم السوري؟

إنه يعني أن «لا غالب» و«لا مغلوب» عملياً فيما بين السوريين أنفسهم.. بل إن السوريين كلهم غالبون، ولا يوجد مغلوب سوى أعداء سورية ووحدتها أرضاً وشعباً وسيادتها، بغض النظر عن جنسياتهم، حتى ولو كانت سورية على الورق.. وبطبيعة الحال، فإن هذا المسار سيمر عبر تنازلات متبادلة، وقد تكون مؤلمة أحياناً، ولكن لا ضير فيها طالما كانت تقدم في سبيل حقن دماء السوريين وتوحيد جهودهم في وجه الإرهاب الغريب عن بنيتهم الحضارية، وفي سبيل استعادة سورية لسيادتها على أراضيها كاملة، بما فيها المحتل والسليب، وقبل هذا وذاك إطلاق عملية التغيير الوطني الديمقراطي الجذري والعميق والشامل على الصعد كافة، أي الربط الفعلي بين كرامة الوطن وكرامة المواطن بلفظه وكلمته ومساواته، ولوجب حينها الاستعراضيون الشعب السوري: من الغالب؟ ومن المغلوب؟

شؤون عربية ودولية

حول «كباش»
قمة العشرين

16

شؤون محلية

سكن شبابي
وسماسرة

07

«الإرادة الشعبية»

القضية الكردية:
طريق واحد..!

06

ملف «سورية 2016»

مع سورية
أم مع روسيا!

05

كيف يحدد القانون رقم 17 الحد الأدنى من الأجر؟



يكرر المشرع في القانون رقم 17 مصطلح الحد الأدنى من الأجر في عدة مواضع منه، ولكنه في الوقت نفسه لم يضع آلية حقيقية ومتوازنة تلبي مصالح العمال والمنتجين معاً لتحديد مستوى هذا الحد.

عقوبة مشجعة على المخالفة

هذا وفي باب العقوبات في قانون العمل؛ نص المشرع على عقوبة مالية وقدرها 5 آلاف ليرة سورية فقط على كل صاحب عمل يخالف أحكام المادة 76، التي تنص: «على إن العامل يستحق الحد الأدنى من الأجر إذا لم يتفق عليه في عقد العمل». هذه العقوبة والتي من المفترض أن تكون رادعة، كما هو الهدف من العقوبات عادة، تعد مشجعة لرب العمل على مخالفة القانون بدلاً من احترامه، لأنه من الأوفر له أن يخالف القانون ويدفع الغرامة بدلاً من أن يعطي العامل حقه، هذا إذا استطاع العامل كسب الدعوى أساساً.

متى يطبق الدستور

إذا كان الوقت ليس مناسباً لتطبيق الدستور فيما يتعلق بحق الإضراب كما بررت ذلك وزارة العمل؛ فهل أيضاً الوقت غير مناسب أيضاً لتطبيق المادة 40 من الدستور السوري؟ وإذا كان جواب وزارة العمل بنعم؛ ونحن لا نستبعد ذلك، فهل نخبرنا الحكومة الوقت اليوم مناسب لفعل ماذا إذا؟ إذا كان انتشار الملايين من تحت خط الفقر، وإنقاذهم من الموت جوعاً ليس وقته الآن!!

الصرف ارتفاعاً، وارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية، وضعف القدرة الشرائية لليرة السورية، الذي تسبب في رفع الحد الأدنى من المعيشة إلى 220 ألف ليرة شهرياً، فإنه لم يتم رفع الحد الأدنى من الأجر، وتم الاكتفاء بمنح ما سمي تعويض غلاء معيشة وقدره 11500 ليرة سورية فقط، للقطاع العام وبعض الخاص المنظم!! وهو لن يكون بحال من الأحوال بديلاً عن ضرورة رفع الحد الأدنى للأجر.

لجنة وطنية

للأجر مع وقف التنفيذ

اللجنة الوطنية لتحديد الأجر، والتي نص قانون العمل على تشكيلها برئاسة رئيس مجلس الوزراء، وتتضمن عضوية عدد من الوزراء بالإضافة إلى نقيب مقاولي الإنشاءات ورئيس الاتحاد العام لنقابات العمال، والتي من المفترض أن تجتمع بدورة عادية في الأسبوع الأول من شهر أيار كل سنة، لم تجتمع سوى مرة واحدة منذ صدور القانون عام 2010، بالإضافة إلى أن قرارات هذه اللجنة تتخذ بالأغلبية المطلقة، وليس هناك إلا جهة واحدة تمثل العمال فقط!!

على أن لا يقل عن الحد الأدنى من الأجر الذي يضمن متطلبات المعيشة وتغيرها» أي أن المشرع في الدستور اشترط أن يضمن الأجر أولاً متطلبات المعيشة.

تعويض الغلاء ليس بديلاً

ولمصلحة استمرار العمل والإنتاج معاً، يجب أن يحدد الحد الأدنى من الأجر بما يتناسب مع قدرة العامل على شراء تلك المواد الضروري استهلاكها لإعادة تجديد قوة عمله والعودة إلى عمله في اليوم التالي. وبالرغم من النص على الأخذ بعين الاعتبار مستوى الأجر العام، فمن المعروف أن الحد الأدنى للأجر في البلاد هو 16175 للعامل في القطاع العام وللعمال في القطاع الخاص، فهل هذا الحد يؤمن للعامل حياة كريمة، فأية أسرة سورية كانت تحتاج قبل انفجار الأزمة لثلاثة مداخيل على الأقل حتى تكاد تسد رمقها، ولم تصل إلى الحد الأدنى من المعيشة، وهل هناك عامل في البلاد قبل انفجار الأزمة وخلالها كان يستطيع أن يعمل 8 ساعات يومياً ويحصل على الحد الأدنى من الأجر الذي يؤمن له الحد الأدنى من ضرورات الحياة؟ خلال الأزمة، ورغم تذبذب سعر

ميلاد شوقي

حيث نص في المادة 72 على بعض الأسس ولكنها ليست أساسية وجوهرية في تحديد الحد الأدنى من الأجر لمختلف المهن الخاضعة لأحكامه، وغيب أهم العوامل التي تتخذ عادة لتحديد الحد الأدنى من الأجر، وهو المستوى العام للأسعار، ومن ثم يفترض به الأخذ بباقي البنود التي نصت عليها المادة 72 التي حددت الأسس بما يلي: «أنه.....عند تحديد الحد الأدنى من الأجر يراعى 1 - الحد الأدنى العام من الأجر، 2 - المؤهلات والخبرات اللازمة للقيام بالعمل، 3 - أهمية العمل ودوره في تطوير الإنتاج، 4 - ظروف العمل ومكانه، 5 - المستوى العام للأجر في المحافظة».

الحد الأدنى والدستور

على هذه الأسس فقط حدد المشرع كيفية احتساب الحد من الأجر، دون يأخذ بالحسبان مستوى المعيشة والمستوى العام للأسعار وهبوط النقد وسعر صرف العملة الوطنية والقوى الشرائية مع أن الدستور الحالي نص في المادة 40 منه على أنه: «على أن لكل عامل أجر عادل حسب نوعيته ومردوده،

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

الإعلام والعمال؟

لم يعد يخفى على أحد من العاملين، في الشأن العام والخاص، أهمية الإعلام بكل مجالاته، المقروءة والمسموعة والمرئية، باعتباره الوسيلة الناجعة لإيصال الموقف أو الرأي، وبالتالي التأثير المباشر على الشريحة المستهدفة، التي أضيف إليها عنصر جديد، يكاد أثره ودوره يلغي وسائل الإعلام الأخرى، ألا وهو وسائل التواصل الاجتماعي «الفيسبوك- تويتر» التي انتشرت كالنار في الهشيم لسهولة التعامل معها، والمساحة من الحرية في التعبير عن الرأي التي تعطيها هذه الأدوات.

النقابات أيضاً أدلت بدلوها في مضمار الإعلام من خلال إصدارها لصحيفة ناطقة باسم النقابات، وأيضاً أنشأت موقعاً إلكترونياً، والعديد من الصفحات «الفيسبوكية»، تعكس من خلالها موقف الاتحاد العام للنقابات من مختلف القضايا، السياسية والاقتصادية والنشاطات التي تقوم بها النقابات.

ولكن تلك الإمكانيات كلها لم توظف باتجاه القضايا الأساسية للطبقة العاملة، وهو الدور المفترض أن تقوم به النقابات، عبر إعلامها الخاص أو نشاطها على الأرض في التجمعات العمالية، صغرت أو كبرت تلك التجمعات، ويمكن أن نعدد بعضاً منها: تعريف العمال بقوانين العمل المعمول بها بشكل واضح ومبسط، سواء لعمال القطاع العام أو الخاص، وهذا العمل يمكن العمال من الدفاع عن حقوقهم ومطالبهم في سياق عملهم، الذي يتعرضون فيه للكثير من الهضم لحقوقهم ولا يعلمون طريقة الرد القانوني على ذلك. تعريف العمال بالنقابات ودورها في الدفاع عن حقوقهم ومطالبهم، وأن النقابات تمثلهم وتبر عن مصالحهم.

تعريف العمال بالميزات التي تقدمها النقابات للعمال.

تعريف العمال بقانون التنظيم النقابي وآليات عمله ومستوياته التنظيمية، بدءاً باللجنة النقابية وصولاً للمكتب التنفيذي.

اللقاء المباشر مع العمال في المواقع الإنتاجية، وإفساح المجال أمامهم للتعبير عن مشاكلهم وقضاياهم والإفصاح عن مطالبهم كما هي، سواء ما يتعلق بأجورهم ومستوى معيشتهم وشروط عملهم، أو أرائهم بالنقابات بشكل عام وباللجان النقابية التي تعمل في تجمعاتهم، من أجل توثيق الصلة الحية بين القواعد العمالية والحركة النقابية.

إن واقع الطبقة العاملة التي تشهد انحساراً مستمراً في مستوى معيشتها وحقوقها الأساسية، بسبب السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي اتبعت خلال السنوات السابقة ومازالت تفعل فعلها، تتطلب موقفاً واضحاً وصريحاً من تلك السياسات يقدم للطبقة العاملة عبر الإعلام النقابي وعلى الأرض، دفاعاً ليس عن مصالحها فقط؛ بل عن مصالح أغلبية الشعب السوري المتضرر إلى حد كبير من تلك السياسات، التي بمجملها لصالح قوى رأس المال الكبير المستولي على منتوج عمل العمال والفلاحين والمنتجين والعاملين بأجر كلهم.

عمال كهرباء السويداء بانتظار «حوافز 2013»



■ وائل منذر

تعد الشركة العامة لكهرباء محافظة السويداء إحدى شركات القطاع العام الناجحة بامتياز، فقد بلغت نسبة التحصيل المالي خلال سنوات الأزمة الوطنية التي تمر بها البلاد حوالي «97%»، ونسبة الفاقد الكهربائي في هذه الشركة لعام 2012 «11,02%» ولعام 2013 «17,83%»، وما كانت لتتحقق هذه النتائج والنسب لولا جهود العاملين في هذه الشركة والبالغ عددهم 817 عاملاً.

بيانات وخيبة أمل

بلغت كتلة الحوافز الإنتاجية لعام 2011 مبلغ 29116189 ليرة سورية، وفي عام 2012 مبلغ 4712826 ليرة سورية، وتعد بيانات الحوافز لعام 2012 إيجابية والفاقد 11%، وهذه البيانات تعتبر الأفضل على مستوى سورية خلال الظروف الراهنة التي تشهدها البلد.

إن هذه الجهود الاستثنائية المبذولة من العاملين في الشركة كانت تنتظر بفارغ الصبر أن تحصل على حقها المشروع الذي يكفله نظام حوافز الإنتاجية المعمول به في وزارة الكهرباء، وأصبحت بخيبة الأمل حين صدر قرار وزير الكهرباء رقم 106/46 تاريخ 2012/12/31 المتضمن تعديل الحوافز لعام 2012 بناءً على حاشية الوزير «مع الموافقة ولمرة واحدة في هذه الحالة» على كتاب مجلس إدارة المؤسسة العامة لتوزيع الكهرباء.

وبالفعل تم صرف العلاوات الإنتاجية المستحقة للعاملين ما بين 2012/1/1 ولغاية 2012/12/31، والمقدرة بمبلغ 4712826 بحسب قرار الوزير، وحرمان عمال كهرباء محافظة السويداء من مبلغ لا يقل عن 26 مليون ليرة سورية، وتوزيعها على الشركات العامة للكهرباء في بعض المحافظات السورية ذات التحصيل المالي المتدني، والفاقد الكهربائي العالي.

لا يختلف اثنان أن الحكومة في سعيها لزيادة مواردها تصر على سحب آخر قرش من جيوب الفقراء، وترك الناهبين والفاستدين والمحتكرين يصولون ويجولون دون حساباتهم المتراكمة بفعل الفساد والتهرب الضريبي والمقدر بالمليارات، والهدر الكبير في الإنفاق الجاري، والمضاربة بسعر الصرف ليشكل هذا الثراء غير المشروع مصدر خطر حقيقي، ليس على الفقراء ومستوى معيشتهم فقط بل على الوطن برمته شعباً وارضاً.

مطالب وحرمان متعمد

على الرغم من الاعتراضات المسجلة من العاملين المحرومين، والجهود المبذولة من نقابة عمال الكهرباء بالسويداء، وتبني مؤتمر اتحاد عمال محافظة السويداء، المنعقد بتاريخ 2014/4/22، هذا المطلب المحق في توصياته، بصرف حوافز عمال كهرباء السويداء عن عام 2013 التي بلغت نسبة التحصيل المالي فيه حوالي 97%، استمر الحرمان وتجاهل هذا المطلب طلبة السنوات الماضية؛ فقد أرسلت المؤسسة العامة لتوزيع الكهرباء كتاباً إلى الشركة العامة لكهرباء السويداء بوجوب موافاتها بعدد العاملين الإجمالي، والطاقة المستجزة عن الثلث الأول لعام 2014، ليتبين فيما بعد أن المطلوب من هذا الكتاب هو صرف العلاوات الإنتاجية عن عام 2014، واستمر صرف الحوافز الإنتاجية للأعوام 2014 - 2015 - الثلث الأول لعام 2016، وحتى الآن لم يتم صرف الحوافز الإنتاجية لعام 2013، في تجاهل واضح لحقوق العمال دون مبرر أو إيضاح، يخفف من المعاناة والحرمان من أبسط حقوقهم المشروعة والمحققة، بالحصول على حوافزهم الإنتاجية التي ابتلعت.

استنفار وازاري!

يذكر أن قاسيون منذ أكثر من سنتين تناولت موضوع الحوافز الإنتاجية لعام 2013 لعمال كهرباء السويداء، وعلى إثرها قام وزير الكهرباء آنذاك بالاتصال بمدير المؤسسة لمعرفة كيفية تسريب المعلومات، والجهة المسؤولة عن كشف الأرقام الواردة في المقال، وقد أدلى بتصريح حمل فيه المسؤولية لمؤسسات الكهرباء في المحافظات لعدم إرسالها البيانات المطلوبة عن الثلث الأخير لعام 2013، وعلى الفور قامت مؤسسة كهرباء السويداء بإرسال البيانات المطلوبة من قبل الوزير المختص، وحتى تاريخ كتابة هذه المادة لا يزال عمال

الوزير طلب من المعنيين في مؤسسة كهرباء السويداء، وأعضاء النقابة المعنية، بعدم التطرق لهذا الموضوع والحديث عنه.

كهرباء السويداء، البالغ عددهم 817 عاملاً، والمستحقين للحوافز الإنتاجية لعام 2013 ينتظرون بفارغ الصبر من يصرف لهم مستحقاتهم، في ظل ما يعانون من تدني مستوى المعيشة وارتفاع تكاليفها، والبالغة مبلغ 26 مليون ليرة سورية.

توجيه بالصمت على الحقوق!

وقد علمت قاسيون من مصادرها، أنه لم يصدر أي كتاب من قبل الوزارة يعل سبب التأخر في صرف الحوافز المشار إليها، وأنه طلب من المعنيين في مؤسسة كهرباء السويداء، وأعضاء النقابة المعنية، بعدم التطرق لهذا الموضوع والحديث عنه، في ظل تراجع الحكومة عن مسؤولياتها اتجاه هؤلاء العمال، وهي التي لا تترك مناسبة أو مؤتمر لتصرح بأنها حكومة العمال والفلاحين والفقراء، فأين هي من هؤلاء العمال الذين يعملون في أقسى الظروف التي تعيشها البلاد والعباد؟.

صوتنا مع المطالبات المشروعة إننا في صحيفة «قاسيون» كنّا وسنبقى إلى جانب هؤلاء العمال في الدفاع عن مطالبهم، وبالتالي نضم صوتنا إلى صوتهم، ومعهم صوت نقابة عمال الكهرباء بالسويداء في مطالبهم المحقة والمشروعة.

وفي الوقت ذاته نطالب الجهات المعنية في وزارة الكهرباء بإنصافهم، وتقديم أجوبة مقنعة ومرضية لهؤلاء العاملين، وضرورة التحرك بالسرعة القصوى لتلبية مطالب العمال بصرف الحوافز الإنتاجية لعام 2013، والبحث عن زيادة الموارد من أماكن أخرى غير جيوب العمال الفقراء، الذين لسان حالهم يقول: ابحتوا عن الموارد في جيوب قوى الفساد والاحتكار، أصحاب الثروة والمال، لم يبق شيء لدينا سوى الأمعاء الخاوية والبرد والموت، وهي سلع لا تملأ خزانة الدولة، أعيدوا لنا حقوقنا وحوافزنا، ففي ذلك تأكيد وحفاظ على كرامة الوطن والمواطن، التي هي فوق كل اعتبار.

نظرة على مهن البناء

■ فادي نصري

اليوم وبعد توقف العملية العمرانية وارتفاع أسعار مواد البناء وقلة الطلب، أدى ذلك إلى تسرب أصحاب هذه المهنة إلى أعمال أخرى بالنتيجة.

مهن كانت ذهب

في حديث لي مع معلم بلاط قال لي: «كنت أستلم الورش وكان يعمل معي عشرة عمال، نتقاسم العمل في الورش، وكنا لا نتوقف أبداً، فما أن تنتهي من ورشة حتى نبدأ بغيرها، وكانت مصالحنا مثل الذهب، أما اليوم فأنا أعمل «شوفير» سرفيس ولا أعلم ما حل بالعمال الذين كانوا يعملون معي».

أبو عامر معلم صحية: «في السابق كنت أستلم ورش كبيرة وكان يعمل معي

إن الحرف التي تختص بعملية البناء كانت تشكل مجاًلاً حيوياً واسعاً لتشغيل الأيدي العاملة، وهذه الحرف كلها كانت تعتمد على بعضها في البناء بعملية متسلسلة متشابكة، بحيث لا يستطيع صاحب مهنة أن يعمل في الورشة قبل انتهاء ورش أخرى من العمل، كما أنهم شكلوا في بعض الأحيان وحدة في العمل، وكان كل معلم مهنة يعمل معه عاملاً أو أكثر في ورشة واحدة.

كما تجد من هؤلاء المعلمين من أصبح يعمل في مهن أخرى بالإضافة إلى عمله، كحال أبي سامر، فمهنته الأساسية التي عمل فيها طوال عمره طلاء المنازل، ولكنه اليوم إذا لم يحصل على ورشة للطلاء قد يعمل في الكهرباء أو التمديدات الصحية للمنازل، فهو كما وصف نفسه مسبح الكرات.

عمال البناء في الخارج

ليس جديداً على أصحاب هذه المهن السفر إلى دول الجوار للعمل في مصالحهم، فقد استقطبت لبنان بشكل خاص آلاف الحرفيين في فترة إعادة الإعمار، وكانوا منتجين يوماً ويعملون وفق شروطهم ويأخذون أجراً جيداً نسبياً آنذاك في عملهم بين لبنان وسورية، ولكن الفارق اليوم أنهم يعملون مضطرين في دول الجوار وفق شروط عمل قاسية

ومجحفة في حقهم، بعد أن توقفت حركة العمران وهروبهم مضطرين تحت وقع المأساة السورية للبحث عن مصدر رزق، فاليوم يعمل في لبنان وحدها نحو 350 ألف عامل سوري، بحسب تقديرات نقابة المقاولين اللبنانيين، ويعمل هؤلاء العمال في ظروف عمل قاسية، كما أنهم محرومون من الحد الأدنى للأجور ومن التأمينات الاجتماعية، مع العلم بأن إصابات العمل التي قد يتعرضون لها لا يعترف عليها المقاول، ويتقاضى العامل أجراً يبلغ 20 دولاراً يومياً، وأجرة المعلم 30 دولار مقابل 12 ساعة عمل، وهذا خرق لاتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 1 التي اعتمدها المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية الدورة الأولى، بتاريخ 29 تشرين الأول/أكتوبر 1919 والتي تقضي بثمان ساعات عمل.

العمال «الأحداث» والخيارات المحدودة



يدفع الفقر البعض منهم لمعمل هنا وورشة هناك، يرغبون بتحسين معيشتهم ومساعدة عائلاتهم، فيقصدون سوق العمل ليحصلوا على أجر ما، يغنيهم عن السؤال والحاجة، البعض الآخر لم تسعفه علاماته بشهادة التعليم الأساسي بإكمال تحصيله الدراسي، فأصبح العمل خياره الوحيد فيدخل معمرة السوق وقوانينه الجائرة، لعله يشق طريقه نحو الأمام.

■ هاشم العنقوبي

يشكل العمال الأحداث «الفتية» الذين تتراوح أعمارهم بين 15-18 عاماً، فئة عمالية لا يستهان بحجمها ولا يقلل من أهميتها، وتختلف العوامل التي أدت بتحول هؤلاء لسوق العمل بدلاً عن المتابعة بالدراسة الثانوية، وأيضاً تختلف هذه العوامل باختلاف الزمن، ويبقى للفقر سطوة الزعامة من مجمل العوامل واختلاف السنين والعقود، فمع كل تراجع حصل للوضع المعيشي للعائلة السورية خلال العقدين الأخيرين، بفعل السياسات الاقتصادية الليبرالية، كان بالمقابل ارتفاع بأعداد العمال الأحداث المنخرطين بسوق العمل، فأجر واحد أو اثنين للعائلة لم يعد كافياً لإعالتها، فدفعت العائلات المعتمدة على الأجر بأولادها لسوق العمل كي تزيد من دخلها وتحافظ على معيشتها وكرامتها.

حقوق على ورق

ينحصر عمل الأحداث بالقطاع الخاص، كون قانون العاملين الأساسي يحدد عمر المتعاقدين مع القطاع العام ما فوق 18 عاماً، في حين يسمح القانون رقم 17، المعني بعمال القطاع الخاص، بتشغيل الأحداث 15 عاماً وما فوق، ووضع الضوابط القانونية له بالفصل الثاني من القانون تحت عنوان تشغيل الأحداث، الذي يضم خمسة مواد: من 113-118، وفيها يذكر القانون شروط تشغيل الأحداث من قبل رب العمل، والحقوق التي يتمتعون بها، وأهمها عدم جواز تشغيل العامل الحدث لأكثر من ستة ساعات يومياً يتخللها فترات للراحة، بحيث لا يعمل لأكثر من ثلاث ساعات متواصلة، كما لا يجوز تكليفه بساعات عمل إضافية أو تشغيله بالعمل الليلي، كما يحق للعامل الحدث إجازة سنوية لا تقل عن ثلاثين يوماً، وحقه بوجود عقد عمل بحضور ولي أمره وموافقته عليه، ويكلف القانون الوزير المختص بإصدار قوائم المهن والصناعات والأعمال التي يحظر على أرباب العمل تشغيل الأحداث بها، حيث يراعى فيها صحة العامل وضمان سلامته الجسدية والنفسية.

ورغم وجود القانون إلا أن معظم أرباب العمل لا يلتزمون به ولا بمواده، وتكفي جولة واحدة على عدة منشآت صناعية لإثبات ذلك.

وتجدر الإشارة بأن العمال الأحداث يحق لهم الانتخاب لنقابات العمال، فقانون التنظيم النقابي أتاح لمن بلغ الخامسة عشرة من العمر الانتخاب

الطوعي للنقابة التي يتبع لها وفق مهنته.

استغلال مضاعف

يرغب أصحاب العمل بتشغيل العمال الأحداث لما يحققونه من مكاسب عديدة أهمها: أجورهم المتدنية وقلة حيلتهم المهنية والاجتماعية، المصاحبة لطاقتهم الجسدية والذهنية العالية، بالإضافة لسهولة التحكم بهم لجهلهم لحقوقهم وأدوات الدفاع عنها، فيعمل على ابتزازهم واستغلال الطاقة الهائلة التي يتمتعون بها في هذا العمر، بحجة أنه يعلمهم «مصلحة» ويجعل منهم مهنيين وحرفيين وفنيين، ويعلم من له باع في المعامل والمشاغل كيف يلجأ بعض أرباب العمل، بخبث شديد، لتأخير تعليم عمالهم الأحداث قدر المضافة التي ينتجها هؤلاء لأطول مدة ممكنة، ولا يتمتعون بأية ميزات خاصة أو تسهيلات مفترضة بحكم صغر سنهم، بل على العكس من ذلك فأغلب المعامل والمشاغل في القطاع غير المنظم يكون هؤلاء الأحداث أول من يأتي للعمل وآخر من يغادره.

العمال الطلاب عمال موسميون

هناك قسم من العمال الأحداث ليسوا عمالاً دائمين، بل موسميون يعملون خلال أشهر العطلة الدراسية، كونهم طلاب يتابعون التحصيل الدراسي، ولا يكون السبب الوحيد وراء عملهم

عمله مقابل تعليمه المهنة، وهذا يضع أمامنا السؤال الذي لا بد من طرحه: أين دور الدولة ولماذا تترك هذه الشريحة الهامة بيد أسياذ السوق والمال؟ أليس من واجب الدولة ومن مصلحتها في أن معاً أن تكون هي الراعية لهم والمشرفة على تأهيلهم وتدريبهم والاستفادة من خبراتهم لاحقاً؟ أم أن السياسات الاقتصادية الليبرالية التي تعمل بها الحكومات السابقة يناسبها هذا الواقع الذي تستغله لآخر نقطة؟!

أعلى نمو وأوسع عدالة

نسمع دائماً من يتحدث عن أهمية تواجد العمال الأحداث بسوق العمل، وخاصة بالمواقع الإنتاجية، مدعياً بأنهم سيكتسبون الخبرات المهنية والفنية التي ستطورهم، وبالتالي ستطور العملية الإنتاجية الوطنية، متبنياً بهذا الطرح مصلحة أصحاب الأرباح الساعين لشراء تعبهم وعرقهم بأبخس الأجر.

إن أية دولة معنية بإعداد القوى المنتجة واليد العاملة بما يتناسب مع النهج الاقتصادي المعتمد، والحقيقة تقال بأن الحكومة من خلال تعاملها مع الطبقة العاملة بشكل عام تبدو منسجمة مع نهجها الاقتصادي الليبرالي المضر بالإنتاج والقوى المنتجة، ومن هنا تبرز قضية التغيير الجذري للنهج الاقتصادي السائد كمهمة أساسية وملحة، وتبني برنامج شامل يحقق أعلى نمو وأوسع عدالة.

الحاجة المادية، بل يمكن إضافة رغبة الأهل بتعليم أطفالهم لمهنة ما إلى الأسباب الرئيسية لذلك، وهذا الأمر شائع في البلاد ويمكن اعتباره تقليداً توارثته الأجيال عبر الزمن وأصبح جزءاً من الوعي الاجتماعي السائد، ولسنا بصدد البحث فيه.

وربما يمكن القول بأن إيجابيات هذا العرف تغلب على سلبياته، رغم الخلل في العرض والطلب على اليد العاملة، وتأثيره المباشر على الأجور، الذي يحصل مع بدء توافد العمال الطلاب بداية العطلة الدراسية، تبقى لإيجابياته التأثير الأكبر، وأهمها إمكانية حصول الطالب الذي يفشل دراسياً خلال المرحلة الثانوية على عمل في مهنة تدرب عليها خلال العطلات، فذلك أفضل من أن يدخل سوق العمل من الصفر.

ثمن التعليم باهظ

تختلف أجور العمال الأحداث وفق المهن التي يشتغلون بها؛ فكلما كانت المهنة أكثر تعقيداً كلما كان الأجر أقل، فمثلاً عامل توصيل الطلبات يحصل وسطياً على 6 آلاف أسبوعياً، في حين يحصل عامل الخراطة الحدث على 2000 ليرة فقط، ومثال آخر يبلغ أجره في محلات بيع الألبسة على 5 آلاف أسبوعياً، وإن عمل في الخياطة فسيحصل على 3 آلاف، وأما إذا رغب أن يعمل بصالون حلاقة فسيحصل بدون أجر، وفي بعض الأحيان سيدفع لرب

اجر واحد أو اثنين للعائلة لم يعد كافياً لإعالتها، فدفعت العائلات المعتمدة على الأجر بأولادها لسوق العمل كي تزيد من دخلها وتحافظ على معيشتها وكرامتها.

مع سورية أم مع روسيا..!

قبل أن «يتفصحن»
أحد علينا بالقول،
بأن روسيا ليست
الاتحاد السوفيتي،
وأن روسيا رأسمالية،
وإن روسيا تدافع عن
مصالحها، وما إلى
ذلك من كلام ممجوج،
نقول:

■ عمر الحسن

نعرف ذلك كله، وبالتأكيد نعرفه أكثر من غيرنا، ولأننا نملك، نستطيع أيضاً أن نقرأ بشكل صحيح، دور روسيا الراهن، وموقعها في شبكة العلاقات الدولية، واتجاه تطور الأحداث أيضاً، ونعرف لماذا يشترك اللصوص الدوليين كلهم، والفطريات كلها على منزلة الإعلام البرجوازي: العالمي، والمحلي، والإقليمي، المعارض، والموالي، الديني، الطائفي، القومي، والليبرالي، في الهجوم على روسيا؟

لمن يريد أن يفهم..

سورية في مآزق تاريخي، يهددها في وجودها، وروسيا منذ بداية الأزمة وحتى الآن، تحمل مشروعاً متكاملًا للحل، عملت عليه بالطرق الدبلوماسية، والسياسية، ومن خلال المؤسسات الدولية، صحيح أن تكتيكات الروس تغيرت، ولكن الموقف من الحل السياسي كان دائماً في رأس الأولويات، فعندما حاول الآخرون الاشتغال على الوقت، وتسجيل النقاط، وتمكين قوى الفاشية من تمرير مشروعها بإثارة الفوضى، وخلق تراكم كميّمة لتقسيم مفترض، كان السوخوي بجبروته كله حاضراً، دخول السوخوي لم يكن تراجعاً عن مشروع الحل السياسي بل جاء تخديماً له، فالمستهدف بالسوخوي هي تلك القوى التي تهاجر بالقول أنها لا تريد هذا الحل، وتحديداً قوى الفاشية،

«حرب في خدمة الحل السياسي»
المسألة باختصار، أن روسيا تحاول إيقاف هذه الحرب المسمخرة، ودفن الإرهاب، وخروج سورية من المأزق، ولأن الأمر كذلك فإن الدفاع عن الموقف الروسي هو دفاع عن وجود سورية، وبالتالي فإن الدفاع عن روسيا هو ليس حباً بروسيا، بقدر ما هو دفاع عن سورية. أما لماذا تغفل روسيا ذلك، فلأن روسيا تعرف بأنها مستهدفة أمريكياً، بالفوضى ومحاولات التفتيت، وإن إشعال محيطها الجيوسياسي هو مقدمة لإشعال البيت الروسي، أما لماذا هي مستهدفة، فلأن مستوى الأزمة الاقتصادية الرأسمالية، يفرض على النخبة الأمريكية الحاكمة الاستفراد بالهيمنة، وهي بذلك تضع الولايات المتحدة في مواجهة الكل، ولأن الأمر كذلك فإنه لا يمكن أن يمر ذلك دون ردود أفعال، ولأن روسيا اقتصادياً تمتلك أربعين بالمئة من الثروة العالمية، ولأنها تمتلك عسكرياً ترسانة توازي القوة الأمريكية، وربما تتفوق عليها، ولأنها جغرافياً جسر تواصل أوروبي آسيوي، «أوراسيا» وما أدراك ما أوراسيا، ولأنها ثقافياً لم تتفسخ، وتتعفن بعد، بالنزعة الرأسمالية الغربية الانانية، الجشعة، التي ترتكب الحماقات والفظائع كلها، فمن الطبيعي أن تكون مستهدفة قبل الجميع، ومن الطبيعي أيضاً أن رد فعلها أقوى، رد الفعل الروسي هذا يتطابق مع الحفاظ على وحدة سورية وحق شعبها في تقرير مصيره.



من الملك، ومن يرسم سياساته،
ويضع برامجه، ويضع خطته، على
أساس أن الولايات المتحدة قادرة
كالمسابق في التحكم باتجاه تطور
الأمور، واهم، واهم، وكمن يحفر قبره
بنده.

انتبهوا! التاريخ لا يسخر فقط، بل أحياناً يصفع، و«يبهل» من يستمر في المكابرة والعناد الأجوف، موتوا بغضكم يا أيتام امريكا..

لمن يفهم ولا يريد

الولايات المتحدة تتراجع، هذه الحقيقة لم تعد مجرد موقف أيدولوجي، و لا هو تنبؤ علمي فقط، بل هو بالإضافة إلى ذلك بات واقعاً ملموساً، يعترف به حتى الأمريكيان العقلاء، بما فيهم الكثير من النخبة الإعلامية والسياسية، وبالتالي، لا يوجد مبرر بأن تكونوا ملكيين أكثر

عن تركيا القلقة..!

كثيرة هي الاستدارات
التي حصلت فيما
يتعلق بالمواقف
من الأزمة السورية،
وتحديداً من موضوعة
الحل السياسي.

■ رمزي السالم

كل من أثقل أسماعنا على مدى سنوات بالحسم والإسقاط استدار، من واشنطن التي حيشت يوماً «مارينزها» على أمل تكرار النموذج العراقي أو الليبي، إلى التبّع الأوربيين، إلى الائتلاف الذي يبلع لاءاته صباحاً ليعود إلى النطق بها مساءً، إلى النظام ونظرية الحسم. ولكن تبقى للاستدارة التركية «نكهة» خاصة، من حيث حدثها، وتوقيتها، ومعانيها، ودلالاتها، ونتائجها الإقليمية، والدولية، والأهم مفارقاتها؟

أولاً: كانت أنقرة وما زالت جزءاً من منظومة واشنطن العسكرية والسياسية والاقتصادية، وكان من المفروض أن تتقاطع استدارتها مع التراجع الأمريكي وتلقى قبولاً وارتياحاً من البيت الأبيض، ولكن البيت الأبيض لم يتعود أن يغرد أحد خارج السرب، إلا بعلمه هو، وبالتوقيت الذي يختاره هو، وبالطريقة التي تخدم المشروع العام. ولكن التوازن الدولي الجديد فعل فعله، لاسيما وأن السلوك الأمريكي، في الاستفراء والاستحواذ والهيمنة يدفع حتى الخراف إلى التمرن بداعي غريزة البقاء التي يفرط بها العقل السياسي الأمريكي المأزوم حتى بالنسبة إلى أقرب حلفائه.

ثانياً: روسيا العازمة على استكمال البناء الأوراسي، لم تغفل عينها عن تركيا، الدولة المحورية في جوارها الجيوسياسي منذ أن فرضت موجبات استمرار وجودها ضرورة منع توسع دائرة الفوضى الخلاقة الأمريكية،

روسيا هذه التقطت اللحظة التاريخية المناسبة لوضع السلم لتركيا الرسمية حتى تنزل عن شجرة المغالاة والجموح الأرعن، الذي لا يتناسب وإمكانات دولة إقليمية في ظل احتدام الصراع بين الكبار. وجاء الموقف الأمريكي المؤيد للانقلاب، احتكاكاً مباشراً مع مصلحة النخبة السياسية التركية الحاكمة، ولتزيد الفجوة بين حلفاء الأمم، دون أن يكون أحد من الطرفين قادراً على القطع، بحكم التشابك التاريخي الاقتصادي والعسكري والاستخباراتي، وحاجاتها المتبادلة، لاسيما وأن الطرفين ينتميان إلى منظومة التراجع.

ثالثاً: تحول تركيا ابتزاز الطرفين الروسي- الأمريكي في سياق تحديد تموضعها الجديد في شبكة العلاقات الدولية، فكانت مغامرة التدخل العسكري المباشر في جرابلس السورية، الذي وضع دائرة صنع القرار الأمريكي في الزاوية الحرجة، بين خيارين أحلاهما مر، أما الاستغناء عما تبقى من الدور التركي وهذا ما يعتبر خسارة استراتيجية كبرى، أو الاستغناء عن التحالف العسكري مع قوات الحماية الكردية. بمعنى آخر أن هامش المناورة واحتواء المتناقضات أمريكياً في المرحلة الانعطافية لم يعد ممكناً، ولا تنفع فيه لا القدرات الدبلوماسية العالية، ولا الروح البراغمانية الأمريكية المعهودة، ولا الاختراقات الاستخباراتية الواسعة، وهذا ما بدأنا نشهد ملامحه، منذ التدخل التركي، الأمر الذي ينبغي أن يكون درساً جديداً للحركة القومية الكردية بأن الرهان على الأمريكي، مغامرة غير محمودة



والذي سيكون على رأس جدول أعماله خروج القوات الأجنبية.

رابعاً: إن الوهم التركي بالقدرة على استمرار الابتزاز سيكون مصيره، مصير المحاولة الأمريكية بالاحتواء المزدوج للمتناقضات ضمن المعركة الواحدة. فالمناطق الذي يحكم تكون التوازن الدولي الجديد هو منطق احترام سيادة الدول، وإطفاء الحرائق، وتبريد بؤر التوتر، الأمر الذي لا يتوافق مع الحفافات المتلاحقة للإسلام السياسي الحاكم في تركيا. وإذا كانت قد كلفت تركيا حتى الآن اعتذاراً مذبلاً، وانقلاباً، فإن استمرارها يعني لفظ ما تنقذ من الإسلام الأخوان خارج التاريخ.

العواقب، وأن الربح فيها مؤقت والخسارة استراتيجية، وأنها لا تتعدى كونها توريباً يساهم في تعقيد القضية الكردية أكثر فاكتر. أما موسكو التي رفضت التدخل التركي، حتى لو كان تحت راية محاربة الإرهاب دون التنسيق مع الحكومة السورية، والتي طورت الموقف لاحقاً إلى رفض الاحتكاك التركي مع القوات الكردية، فتمتلك هامشاً واسعاً للمناورة باعتبارها قوة دولية صاعدة وفاعلة تدبر اللعبة مع تركيا ضمن إدارة الصراع الكلي على المستوى العالمي، وتسعى جاهدة لاستدراج «التركي» إلى ملعب الحل السياسي، باعتباره القضية المركزية في الاستراتيجية الروسية،

القضية الكردية: طريق واحد!

لم تكن في يوم من الأيام حقوق السوريين الأكراد غائبة عن مواقف الشيوعيين السوريين وأدبياتهم السياسية، كون هذه القضية هي جزء أساسي من برنامجهم السياسي الديمقراطي الذين ناضلوا من خلاله دفاعاً عن الحقوق المشروعة للسوريين الأكراد مثلهم مثل أغلبية الشعب السوري الذين تعرضت حقوقهم السياسية والديمقراطية والاقتصادية للكثير من النسيب والانتهاك.

■ عادل اللحام*

ومع هذا فإن السوريين الأكراد لهم خصوصية تتمثل بحقوقهم الثقافية التي جرى العمل على تغييبها وحرمانهم منها. هذه الحقوق التي لو جرى العمل على حلها بما يلي المطالب المطروحة منذ عقود عدة لتم حل الكثير من القضايا المثارة الآن، والتي هي موضع استثمار من القوى الاستعمارية والقوى المحلية الرجعية في محاولة افتعال صراع قومي الطابع، حيث باتت هذه القضايا تشكل أداة تفجير كامن على نحو دائم يتم استخدامها في اللحظات المطلوبة، عبر توظيف أشكال الشحن القومي المتبادل كلها، ليصبوا الزيت على النار في لحظة مطلوب فيها على نحو واضح إطفاء النار الشاعلة على طريق حل الأزمة الوطنية بما يلي الحقوق المشروعة للسوريين كلهم.

جاءت الوثيقة المعنونة «القضية الكردية وشعوب الشرق العظيم» التي أصدرها حزب الإرادة الشعبية، المطروحة للنقاش العام والمعني بنقاشها السوريون كلهم بمكوناتهم السياسية والاجتماعية المختلفة، لتطرح حلاً لحظياً، وحلاً استراتيجياً، للقضية الكردية.

تغيير موازين القوى مدخل الحل

استناداً لرؤية الحزب للمتغيرات الدولية الجارية، تم توقع انفجار الأزمة العميقة للرأسمالية، وبالتالي انعكاسها على التغيير الممكن حدوثه في موازين القوى على الصعيد الدولي، من حيث تراجع الدور الإمبريالي الأمريكي كهيمن عبر الاقتصاد والعسكرة في مراحل سابقة لعملية التغيير، مرحلة انهيار الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي وهيمنة المعسكر الإمبريالي الأمريكي الغربي، ومن حيث حضور قوى جديدة على الساحة الدولية تملك مقدرات اقتصادية وعسكرية كبيرة تمكنها من كسر تلك الهيمنة، التي كانت سائدة إلى وقت قريب، مما يعني انفتاح الأفق أمام الشعوب مرة أخرى للخلاص من أشكال الهيمنة الاقتصادية والسياسية جميعها.

جاء في الوثيقة أن «الأزمة الرأسمالية العالمية قابلة لأن تكون نهائية وقاسمة، وفي ظل ميزان القوى الدولي الجديد المتشكل لم تعد واشنطن القوة رقم 1 الأمرة بالنهاية في العالم». واستناداً لهذا الفهم في تغيير موازين القوى يمكن حل القضايا الإشكالية العالقة كالقضية الكردية، وغيرها من القضايا التي هي مجال ومساحة واسعة لإبقاء عوامل التفجير والتوتر مستمرة يمكن استخدامها في اللحظة التي يراها المخطط الأمريكي في المنطقة مناسبة له، كما جرى في أحداث الحسكة الأخيرة وقبلها في القامشلي.

الطارئ استعمارياً هو المرفوض

يتوزع الكرد في أربعة بلدان إقليمية «سورية- العراق- تركيا- إيران»، ولكل بلد من هؤلاء خصوصية في التعامل مع القضية الكردية والجامع بينهم، هو عدم الذهاب نحو حل هذه القضية بما يحقق المصلحة المشتركة لهذه الشعوب جميعاً، والتي يجمعها الكثير من المشتركات التاريخية من عادات وتقاليد ونضال مشترك ووضع اقتصادي متشابه إلى حد كبير، وبالتالي الأساس المادي والحقيقي لحل القضية الكردية متوافر من حيث المبدأ، ولكن التسعير القومي يحول دون الوصول إلى ذلك الحل الموجود، الذي عبرت عنه الوثيقة بشكل واضح وبين، يحقق مصالح شعوب المنطقة ويجعل الحل ممكناً على أساس تلك المشتركات التي هي ليست طارئة على شعوب المنطقة، بل إن الطارئ هو المفروض عليها استعمارياً كالتباعد والتفكك المنافي لطبيعة تطور علاقات هذه الشعوب عبر التاريخ.

جاء في الوثيقة «إن ما يجمع هذه الشعوب هو أكثر بكثير مما يجمع سكان الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي حيث ثمة تكوين نفسي- قيمي- اجتماعي- عاطفي متشابه، ثقافة قواسمها مشتركة كبيرة- تاريخ نضال مشترك في وجه الاستعمار بشكليه القديم والجديد- ثمة نضال اقتصادي واحد موضوعياً لأنها بحد ذاتها إقليم اقتصادي بالمعنى الواسع

من الطروحات المتطرفة من أي طرف كان تعميه عصبية القومية او المذهبية او الدينية لا ولن تشكل حلاً لأية قضية سورية، صغيرة ام كبيرة.

للكلمة أي يتمتع بموارد بشرية وطبيعية كافية... الخ».

هل هذه المشتركات تجعل الحل ممكناً؟

الرأسمالية في بلدان العالم الثالث هي رأسمالية تابعة ولها مصالحها المشتركة مع المراكز الرأسمالية العالمية، حيث تعمم هذه المراكز سياساتها الاقتصادية التي تجد في بلدان العالم الثالث من يتوافق معها كونه سيؤمّن نهجاً عالياً للثروة وتمركزها. وبالتالي، على هذا الأساس، لا تتمكن هذه البلدان من تأمين ذلك النمو الحقيقي المطلوب لعملية التنمية الشاملة، مما يعني أن أغلبية الشعب المنتج الأساسي للثروة لا يمكنه الاستفادة منها وهو محروم منها، وهذا يظهر جلياً في المناطق التي تسمى حكومياً بالنامية، أي أن هذه المناطق تنتج الثروة ولكن لا يصيبها منها شيء سوى الفئات، وهذا معمم على السكان من القوميات المختلفة جميعها، سواء أكانوا عرباً أو كرداً أو غيرهم. ولهذا، فإن المشترك فيما بينهم هو النهب العالي لمنتجات عملهم وللثروات المنتجة في المناطق المختلفة الجامعة لهذه القوميات. وفي المقابل، فإن هذا النهب للثروات هو موضوعياً محفز أساسي للنضال المشترك من أجل التوزيع العادل للثروة، وهو يحتاج إلى موازين قوى تحقق هذا التوزيع العادل المنشود.

وبكلام آخر، فإن هذه الموازين المفترض تغييرها لصالح الفقراء جميعهم هي عامل توحيد وتساو في الحقوق السياسية والديمقراطية للسوريين كلهم، بما فيها الحقوق الثقافية الكاملة للسوريين الأكراد، أي حق المواطنة الكاملة للطيف الاجتماعي السوري كله.

إن أي من الطروحات المتطرفة من أي طرف كان تعميه عصبية القومية أو المذهبية أو الدينية لا ولن تشكل حلاً لأية قضية سورية، صغيرة أم كبيرة. وبهذا المعنى فإن السواد الأعظم من السوريين الذي يتخوف فعلياً من انفجار بؤرة توتر مديدة تزيد من معاناتهم وتبعد الحل السياسي المنتظر والمستحق منذ سنوات، لا يلقى بالأعلى فعلياً بتقاذف الاتهامات والتصريحات من هذا الطرف المتطرف أو ذاك، فهؤلاء اختبروا عملياً، ودفعوا من دمائهم، نتائج بيع شعارات وطروحات من نمط آخر.

إن الشعار الذي طرحه حزب الإرادة الشعبية حول عملية التغيير الجذري هو شعار يجعل إمكانية الحل الحقيقي للقضية الكردية في سورية ممكنة وواقعية عبر إنجاز التغيير الوطني الديمقراطي العميق والشامل، سياسياً واقتصادياً اجتماعياً، بما يحقق المصالح المشتركة العميقة للسوريين

■ عضوة هيئة رئاسة حزب الإرادة الشعبية

سكن شبابي وسماسرة

تزايدت عمليات العرض والطلب على دفاتر الاكتتاب على السكن الشبابي، في المحافظات كلها، التي أعلن فيها عن هذا الاكتتاب وسلمت بعض مساكنه فيما مضى، بعد القرار الأخير الذي عمم من قبل المؤسسة العامة للإسكان بمطلع شهر آب المنصرم.

عاصي اسماعيل

القرار أعلاه قضى بزيادة القسط الشهري للمكتتبين على السكن الشبابي ليصل إلى 8000 ليرة، وضرورة تسديد 30% من قيمة المنزل عند توقيع العقد مع المؤسسة العامة للإسكان، وقد أصبحت القيمة التخمينية للمنزل تتراوح بين 5-7 ملايين ليرة، وذلك حسب ما تداولته وسائل الإعلام المتعددة.

عبء مالي دون قدرة التحمل

الكثير من المكتتبين عبروا عن عدم تمكنهم من تحمل العبء المالي الناجم عن القرار أعلاه، لا شهرياً ولا على مستوى تسديد النسبة المترتبة من القيمة والبالغة 30%، أي بما يعادل 1.5-2 مليون ليرة، خاصة مع الظروف الاقتصادية والمعيشية القاسية والضاغطة حالياً، مع النتائج السلبية للحرب والأزمة التي طالت كلاً منهم، كما غيرهم من السوريين، ما أفسح المجال أمام المكاتب العقارية والسماسرة لتجسير هذا القرار لمصلحتهم، كما جرت العادة مع مثل هذه القرارات وغيرها، عبر الكثير من الأساليب التي تتلاعب باليات العرض والطلب على العقارات بتعدد أنواعها وأشكالها.

شاخوا بالانتظار

زيادة العرض والطلب، والتلاعب بهما، كان سببها الآخر هو حالة اليأس والإحباط التي وصل إليها المكتتبين على هذا النوع من السكن منذ مطلع الألفية، حيث شاخ هؤلاء وأصبحوا كهولاً وهم ينتظرون بيت العمر الذي لم ينجز، لعله لم يكونوا بحال من الأحوال هم سببها، حيث أنهم ولعدة عقد ونصف من الزمن تقريباً، وهم ملتزمون مع المؤسسة العامة للإسكان في تسديد أقساطهم الشهرية، وهم على أحر من الجمر لتفي تلك المؤسسة بالتزاماتها معهم، ولكن دون جدوى، حيث استلمت بعض دفعات من المكتتبين بمراحل سابقة، وهم كانوا من سيني الحظ الذين لم ينالوا شرف استلام مساكنهم، أو التخصيص بها، علماً أن لا فارق زمني بتاريخ الاكتتاب بين هؤلاء.

أسباب أخرى

العبء المالي المترتب على المكتتبين لم يقتصر على الدفعات المطلوبة ورفع القسط الشهري فقط، بل سيتعداها إلى التكاليف التي سيتكبدها على عمليات الإكساء للمساكن عند الاستلام، والتي تقدر بالملايين بأسعار اليوم، ناهيك عن عدم تيقنهم من الفترة الزمنية التي سينتظرونها مجدداً حتى يتم هذا الاستلام،

بظل التراخي وعدم الجدية بالالتزام من قبل مؤسسة الإسكان بالمواعيد المقررة من قبلها. أضف إلى ذلك كله أن ظروف الحرب والأزمة استنفذت الإمكانات المتاحة كلها لدى شريحة أصحاب الدخل المحدود والفقراء والمعدمين، والمكتتبين بغالبيتهم ينتمون إلى هذه الشريحة عملياً، حيث يقبلون بأي مقدار من الربح الموعود من قبل التجار والسماسرة على عملية البيع، من أجل سد جزء من احتياجاتهم المعيشية اليومية، على حساب جهود عمرهم الماضي المهودرة، وعلى حساب مستقبلهم ومستقبل أبنائهم.

مبررات بعيداً عن الالتزام

مبررات الجهات العامة الرسمية (الحكومة - وزارة الإسكان - المؤسسة العامة للإسكان) برفع قيمة القسط الشهري والقيمة التقديرية والنسبة أعلاه اقترنت بذرائع ارتفاع الأسعار والقيمة الشرائية لليرة وغيرها من الأسباب الأخرى، التي دفعتها لإعادة حساباتها وحساب مصالحها الاقتصادية والاستثمارية وفقاً لها، والتي تعتبر منطقية من حيث الشكل، ولكنها بالمقابل لم تقدم أي مبرر أو عذر عن عدم الالتزام بتنفيذ تعهدات تسليم الشقق للمكتتبين في مواعيدها، والتي كان من المفترض أن تكون مستكملة حتى بداية عام 2011 حسب المواعيد المعلن عنها عند الاكتتاب، كما لم تقم بإعادة حسابات المودعين والمكتتبين والأقساط الشهرية التي كانوا قد سددها طيلة هذه المدة الزمنية إلى حسابات المؤسسة العامة للإسكان، وفقاً لمصلحتهم الاقتصادية والاستثمارية أيضاً.

التجار والسماسرة مستفيدون أبداً

يشار إلى أن وزارة الإسكان كانت قد أصدرت قراراً بمطلع عام 2015 يتضمن أسس وأليات التنازل للغير عن مساكن المؤسسة العامة للإسكان، المكتتب عليها أو المخصصة، مع

شرط استكمال المدفوعات لتصل إلى 50% من القيمة التقديرية أو التخمينية حسب الحال «اكتتاب أو مخصص»، وذلك من أجل توثيق هذا التنازل ضماناً لحقوق الطرفين.

وقد نشطت المكاتب العقارية والسماسرة والتجار على أثر هذا القرار بحينه، من أجل جني الأرباح الخيالية على حساب المكتتبين أو المخصصين، في استغلال لوضع هؤلاء المعيشي والاقتصادي، الذي أصبح متردياً أكثر مع ظروف الحرب والأزمة. ومع صدور القرار الأخير فتح باب جديد للتجارة بالعقارات والسمسرة على حساب المكتتبين العاجزين عن الإيفاء بالتزاماتهم، الأمر الذي أدى ويؤدي لوقوعهم فريسة سهلة للمال بيد شريحة التجار والسماسرة والمكاتب العقارية.

أضف إلى ذلك ما تنص عليه القرارات والتعليمات حول الحجز والبيع لأي مسكن بحال التقصير بتسديد الأقساط المترتبة عليه. تلك القرارات والتعليمات كلها وغيرها يتم الترويج والتسويق لها على أنها من أجل الحفاظ على أموال المؤسسة العامة للإسكان وغيرها من الجهات الممولة الأخرى واستثماراتها، ولكنها بجوهرها تضرب بعرض الحائط بمصلحة المكتتبين والمخصصين والمستثمرين، الذين بغالبيتهم من أصحاب الدخل المحدود والمعدمين، وتصب بمصلحة الشريحة المستفيدة دائماً وأبداً والمتمثلة بالتجار والسماسرة، بتنوع مسمياتهم وأحجامهم، وكلها تعد وتصدر من أجلهم ولمصلحتهم فقط.

تخل عن الحقوق

المشكلة الأكبر التي تواجه هؤلاء أنهم، حسب القوانين والتعليمات، بحال تنازلوا عن اكتتابهم أو تخصصهم، يصبحون فاقدين لحق الاكتتاب اللاحق على أي مسكن من مساكن

المؤسسة العامة للإسكان، بمعنى آخر فقدوا فرصتهم في امتلاك شقة سكنية مستقبلاً عبر هذه المؤسسة، ليبقوا عملياً تحت رحمة السماسرة والتجار بهذا المجال، سواء على مستوى الإيجار أو التملك.

مطالب مشروعة

المكتتبون يطالبون بحقوقهم في التعويض عن التأخر في الإنجاز والتسليم، حيث تكبد كلاً منهم بدلات إيجار شهرية طيلة مدة التأخير تلك، خاصة وقد أصبح جلهم من أصحاب الأسر والمعيّنين، بينما كان البعض ممن استلم مسكنه متحرراً من هذا البذل الشهري، ولا فارق زمني بين هذا أو ذاك إلا أرقام الاكتتاب التي ينعدم الهامش الزمني بينها بظل طول المدة الإجمالية من مطلع الألفية وحتى الآن، كما يطالبون بإعادة احتساب قيمة تسديداتهم مع فوائد بما يعادل الفارق بالقيمة الشرائية لليرة طيلة سنين التسديد التي تجاوزت الـ 10 أعوام، وفقاً للأسس نفسها التي تم اعتمادها باحتساب المصالح الاستثمارية للمؤسسة، وخاصة على مستوى القيمة الشرائية لليرة وتبدل هذه القيمة خلال هذه المدة، مع التأكيد على أن تلتزم المؤسسة العامة للإسكان بالمواعيد المحددة من قبلها لتسليم هذه المساكن، بعيداً عن أية تبريرات أو ذرائع.

أخيراً نورد ما قاله أحد المكتتبين، الذين مضى على اكتتابه أكثر من عشرة أعوام: «ما تم تسديده من قبلنا كأقساط شهرية، خلال هذه السنوات الطويلة، يعادل ما قيمته مليون ليرة بأسعار اليوم على أقل تقدير، ومبررات الإسكان التي قضت برفع الأقساط والأسعار، والالتزام بتسديد الدفعات للتخصيص، تعتبر غير منطقية وغير عادلة ومجحفة بحقنا، حيث التزمنا ولم تلتزم، وليس مبرراً على الإطلاق أن يتم تحميلنا نتيجة قصور المؤسسة بالتفويض».



العاملات بالأجرة.. حلول بسيطة لمشكلات عميقة



الذين يثقون بجودة ونكهة المنتج المصنع يدويا أكثر من المنتجات المعبأة التي توفرها الأسواق.

لولا البطالة

هي سوق تزدهر في البيوت ومن خلال المنظمات، بتوافر شروط أبرزها الحاجة المادية والبيئة المحافظة، والأهم بالطبع البطالة، التي بلغت أرقاماً قياسية في المجتمع السوري بفعل الحرب والسياسات الاقتصادية غير المدروسة، ولا يمكن النظر إلى هذا النوع من العمل إلا باعتباره حلاً مؤقتاً لآلاف الأسر السورية تحت خط الفقر، إلا أن الحلول الحقيقية تتجلى في توفير فرص عمل لائقة ورفع سوية الدخل وهو ما لا يتحقق إلا بسياسات اقتصادية تدعم المشاريع الصغيرة وتحد من سطوة رؤوس الأموال على الاقتصاد المحلي.

ذلك في أبسط صوره بما يعايشه من آلام الرقبة والظهر والمفاصل وما سواها، لكن لسان حالهن يقول «ما جبرك على المر إلا الأمر».

محاولات أهلية..

على نطاق أوسع، وضمن محاولة لتنظيم هذه الشريحة المهملة، انتشرت مبادرات أهلية تقوم على سواعد النساء، وتتمثل بتوفير مشاغل يتاح فيها للنساء العمل بشكل جماعي على إعداد المواد الغذائية، كالمربيات والمخللات ودبس الزمان والخل وما سواها، حيث تتولى هذه الجهات نفسها مهمة تسويق وتوزيع منتجات عاملاتها، وهو ما سبق أن قامت به أطراف عدة كالاتحاد النسائي وغيره، وتوفر هذه المنتجات دخلاً لا بأس به بالنسبة لهؤلاء النساء وأسرهن، وهي في الوقت نفسه ترضي ذائقة بعض المستهلكين

مع اقتراب المدارس ومواسم المؤونة تجد آلاف الأسر السورية نفسها مضطرة للبحث «بالحيلة والفتيلة» عن أي مصدر رزق متاح، وإن كان يسيراً. وكما أن الحاجة أم الاختراع، فإن الفقر والبطالة هما الأبوان الشرعيان للاستغلال، لذلك تجد كثير من الأسر السورية في عمل المرأة داخل المنزل حلاً معقولاً يحميها من الاستغلال ويساعدها على توفير مورد دخل بسيط للأسرة.

■ غزل الماغوط

علامات في الظل

ولا توجد أرقام دقيقة يمكن أن تشير إلى أعداد النساء العاملات في المنازل، سواء في مجال الخياطة أو الصنارة وشك الخرز، أوفي أعمال المؤونة التي تتصدرها منتجات الألبان، كاللبنة والكشك والأجبان بيتية الصنع، إلى جانب الخضراوات المجففة، كالملوخية والبامية وغيرها.. وتشكل هذه الأعمال حلاً معقولاً بالنسبة للنساء اللاتي لا يستطعن مغادرة منازلهن بسبب وجود الأطفال، أو لأسباب اجتماعية، وهي في الوقت نفسه تؤمن مصدر دخل شبه ثابت - وإن كان ضئيلاً للغاية- لآلاف الأسر، ولا سيما في المن.

■ المؤونة.. والمازوت

وعلى نحو مماثل تعمل أم مصطفى في إعداد المؤونة لتوفر مصدر دخل يسند راتب زوجها المتقاعد، وتقدم لنا قائمة بأسعار المنتجات التي تعدها، فهي تتقاضى على كيلو الباذنجان المعد للمكدوس 600 ليرة، وعلى كيلو الفليفلة الحمراء المجففة والمقطعة 2500 ليرة، أما الملوخية فتبيع الكيلو اليابس بنحو 1800 ليرة، ودبس الزمان بألفي ليرة لليتر الواحد، في حين تحفر الباذنجان بسعر أربع ليرات لكل واحدة، وتوضح أم مصطفى أن عملها هذا وفر لها المبلغ اللازم لشراء مازوت التدفئة في الشتاء الماضي.

■ قد تحتاجها..

نساء أخريات يمارسن أعمالاً مشابهة، مثل رائدة، الخمسينية التي تجلس منذ الصباح تحيك الثياب للأطفال باستخدام صنارة واحدة وهو ما يسمى «الكروشييه»، وهي تعلم ابنتها هذه «الصناعة»، على اعتبار أنها مربحة وتحمي البنت من الدخول إلى سوق العمل والتعرض لأشكال الاستغلال، على حد تعبيرها، فرغم أن ابنتها اليوم طالبة معهد، إلا أن الأم تخشى أن لا تجد ابنتها فرصة عمل ملائمة لها عند تخرجها، وبذلك فإن هذه الصناعة قد تعود عليها بالنفع إن ضاقت بها الحال.

■ آلام لا مفر منها

لا شك أن الأعمال المنزلية اليومية التي تمارسها هذه النساء يومياً وبكثافة في المواسم، تترك آثارها على صحتهن، ويتجلى

■ الحصى.. والجرة

تقضي أم جمال ما يقرب خمس ساعات يومياً في الأعمال المنزلية التي يتيحها موسم المؤونة، فتفرط البقوليات من بازلاء وفول، وتحفر الباذنجان أو تعد المكدوس وما شابه ذلك، تبعاً لطلبات الزبائن، وذلك لقاء أجر يحدد بالقطعة أو بالكيلو حسب نوع العمل، وتتقاضى وسطياً نحو 500 إلى 1000 ليرة في أحسن الأحوال، ولكن مقارنة ببساطة بين الجهد الذي تبذله والأجر الذي تحصل عليه تشي بوضوح أنه لا يكاد يفيها حقها، لكنه كما اعتادت أن تقول «الحصى التي تسند الجرة»

معاناة مزارعي التبغ

■ مراسل قاسيون

تعمل في زراعة التبغ، ويعيش من مواردها، آلاف من الأسر في محافظة طرطوس، وخاصة في مناطق الشيخ بدر والقدموس، وقد واجهت هذه الزراعة العديد من الصعوبات والمعوقات، أثر ارتفاع أسعار تكاليف الإنتاج ومستلزماته.

زراعة التبغ تعتبر من الزراعات الصيفية البعلية، تعتمد على الأمطار الربيعية الخفيفة بشكل أساسي، وعلى السقاية أثناء فصل الصيف، وقد تراجعت هذه الزراعة بسبب ارتفاع أسعار تكاليف إنتاجها، من الشتول إلى الأسمدة والأدوية إلى أجور الحراثة والفلاحة، مروراً بالسقاية والقطاف، ناهيك عن ارتفاع أسعار المازوت، وقد تزايد ارتفاع هذه التكاليف مع قلة اليد العاملة وارتفاع أجورها خلال السنين الماضية، ليضاف إلى ذلك كله العوامل الجوية، حيث يتأثر المحصول بالعواصف والبرد والجفاف، كما يتأثر بالأمراض والآفات الحشرية.

جدوى اقتصادية متراجعة

المزارعون يقولون: إن زراعة التبغ لم تعد ذات جدوى اقتصادية بالنسبة لهم، وذلك لعدم تناسب بين تكاليف الإنتاج والسعر الرسمي التي تستجر به مؤسسة التبغ هذا المحصول، حيث يذهب عناء هؤلاء

المزارعين والفلاحين، وجهودهم المضيئة التي يبذلونها طيلة العام، بمهب الريح، وذلك لعدم إنصافهم بالسعر من قبل مؤسسة التبغ، ما يعني عدم تمكنهم من تغطية تكاليف معيشتهم بالتالي، وتدني مستوى هذه المعيشة عاماً بعد آخر.

زراعات بديلة

البعض من هؤلاء المزارعين بدأوا بالعزوف عن هذه الزراعة، والتحول إلى زراعات أخرى أكثر جدوى من الجانب الاقتصادي بالنسبة لهم، مثل الخضراوات والفواكه وغيرها، وذلك من أجل تغطية أفضل لنفقات المعيشة اليومية. والبعض الآخر يلجأ إلى تهريب جزء من إنتاجه للسوق السوداء، تعويضاً عن الخسائر التي يتكبدها جراء تسليم الإنتاج كاملاً للمؤسسة بالسعر غير النصف. هذا وذاك يعني تراجع الإنتاج لهذا المحصول مع مرور الوقت، وما يعني من انعكاس سلبي على الصناعات المرتبطة بهذا الإنتاج وعائده على مستوى الاقتصاد الوطني العام.



الأمر الذي يعني إعادة النظر بأسعار الشراء من قبل مؤسسة التبغ بما يحقق التوازن المطلوب بهذه المعادلة «تكاليف الإنتاج ومستوى المعيشة اللائق»، وتأمين مستلزمات الإنتاج من أسمدة وأدوية ومازوت وغيرها، بسعر اقتصادي مدعوم، بالإضافة إلى التعويض المناسب جراء التغيرات المناخية والظروف الجوية، وخاصة الصقيع الذي يقضي على جزء من هذه المحصول كل عام، أو يتم تصنيفه بدرجات أقل، وبالتالي بسعر أدنى، بنتيجة العوامل الجوية الذي لا ذنب للمزارعين بها.

بعيداً عن المحسوبيات والرشى والسُمسرة التي كانت طاغية على عمل اللجان المختصة بهذا الجانب من العمل فيما مضى.

إعادة النظر بالأسعار

المزارعون يقولون: أنه من الهام إنصافهم المحاولات على هذه الزراعة وهذا المحصول، وذلك يكون بأن يحصلوا بنتيجة عنائهم وجهودهم على ما يعادل تكاليف إنتاجهم وجهودهم، مع الربح المناسب الذي يؤمن لهم الحياة الكريمة واللائقة على مستوى معيشتهم ومتطلبات هذه المعيشة اليومية لهم ولأسرهم،

تراجع بالإنتاج واستمرار بالخسائر الأرقام الرسمية تشير إلى تراجع إنتاج التبغ لهذا العام عن العام المنصرم بمقدار 300 طن، حيث كانت العام الماضي 1520/ طناً، فيما تشير التقديرات لهذا العام بأنها لا تتعدى 1200/ طن.

مؤسسة التبغ بدورها عكفت على رفع أسعار أصناف التبغ المنتجة من المزارعين والفلاحين لهذا الموسم، ووضعت آلية جديدة للتصنيف والتسعير، تحت ضغط المطالب المستمرة من هؤلاء من أجل الإنصاف بالسعر والتصنيف، والحد من أساليب السُمسرة والرشى المرتبطة بهذه العملية، ولكن هذا الرفع لم يرق إلى حدود تغطية التكاليف والجهد والعناء، حيث رفعت المؤسسة الأسعار بنسبة وصلت إلى 30%، في حين أن تكاليف الإنتاج ترتفع لأكثر من 200% في كل موسم، ما يعني استمرار الخسائر للمزارعين، على الرغم من الارتياح على مستوى الآلية الجديدة المتبعة بالتصنيف، والتي يأملون استمرارها والرقابة عليها،

حقوق مهددة: ثلاث ماكينات لـ «مليون» وكالة!



اشتكى مواطنون مما وصفوه «بالبيروقراطية» في التعامل مع إخراج صور مصدقة للوكالات القانونية من مقر تصديق الوكالات الجديد بمقر وزارة العدل، مشيرين إلى أن الوقت اللازم لتصديق الوكالة قد يستغرق ساعات.

■ حازم عوض

ونتيجة وجود أكثر من 250 شخص في «الطابور» المنتظر، قد لا يستطيع أغلب المنتظرين، خاصة من يأتون متأخرين نتيجة ظروف عملهم، من الحصول على الصورة المصدقة باليوم ذاته، ما يضطرهم إلى العودة للطابور في اليوم التالي وتكرار المحاولة حتى تتم المعاملة، وفقاً للمشتكين.

تكاليف وزمن مهدور

وأكد مواطنون أن أحد الموظفين يأخذ حوالي 10 معاملات كل نصف ساعة تقريباً، ثم يغيب حوالي الساعة أو أكثر لإحضار الصور وأخذ 10 معاملات أخرى، وقال البعض: إن «مكان الانتظار ضيق جداً وغير مجهز لهذا العدد الكبير من المراجعين، ما يجعل الوضع غير إنساني مع وجود مسنين ومرضى ينتظرون دورهم، خاصة مع ارتفاع درجات الحرارة».

ويحدث ما ذكر أعلاه، بعد حوالي 15 يوماً من الانتظار للحصول على موافقة إصدار صورة مصدقة عن الوكالة من الجهات «المعنية» بحسب إحدى الصحف المحلية، التي أشارت إلى أنه بعد صدور الموافقة يتم دفع 600 ليرة والحصول على إيصال بالمبلغ، وبعدها الذهاب لإصدار صورة عن الوكالة، ثم دفع مبلغ 400 ليرة وتصديقها.

وكالات محروقة

وأيضاً، كانت هناك شكاوى من عدم الحصول على صور وكالات لأشخاص كانت وكالاتهم قد حُرقت أو سرقت من عدليات المناطق ساخنة، حيث تمتنع وزارة العدل عن إصدار صور مصدقة سوى للوكالات ذات الأصول الموجودة والمؤرشفة لديها، ما يعني ضياع أو تأخير حصول أصحاب الحقوق على حقوقهم المختلفة التي من المفترض أن تكون محمية بموجب القانون، ولو أُلغيت الوكالات.

ربما عدم وجود ربط شبكي قبل الحرب في البلاد، أو عدم نقل أصول الوكالات إلى مكان مركزي يحفظ حقوق المواطنين عبر الزمن، إضافة إلى إهمال استخدام الأرشيف الإلكتروني، جعل من حقوق المواطنين هشة كعشاشة الورق يمكن أن تضيع أو تتلف مع الزمن، أو تتعرض للسرقة أو الحرق وما إلى ذلك.

القاضي تيسير صمادي معاون وزير العدل، اعترف في حديث إذاعي بوجود هذه المشكلة، قائلاً: «فقدنا الكثير من أصول الوكالات في المناطق الساخنة بعد حرق القصور العدلية أو نهبها، وتوجد وكالات اليوم ليس لها أصل، وحالياً، لا نقوم بتصديق أية وكالة دون أصل محفوظ لدينا».

وهنا تبدأ معاناة الكثيرين دون ذنب، وخاصة أن الوزارة شكلت لجنة لدراسة الوكالات التي لا تمتلك

أصولها المحفوظة لديها، وهذه اللجنة وباعتراف صمادي، لم تجتمع سوى مرتين منذ تشكيلها، وهي تقوم «بإعداد الحلول المقترحة لكل وكالة من هذا النوع» على حد تعبيره، مشيراً إلى «وجود وكالات لا يمكن الوصول إليها» دون أن يذكر الأسباب أو توضيحات أكثر.

على الأقل: 80 مراجع غير مستفيد
أما بخصوص تصديق الوكالات بشكل عام، والشكاوى المذكورة بخصوص تأخير إصدار النسخ المصدقة لساعات، فقد نفى صمادي ذلك، رغم أنه أكد في الوقت ذاته بأن المدة قد تستغرق نصف ساعة، ولو افترضنا أن النصف ساعة التي تحدث عنها صمادي هي فعلاً التوقيت المتوقع لإصدار النسخة المصدقة، مع مقاطعة حديث المواطنين عن أخذ 10 معاملات كل دفعة، فسيكون الوقت المتوقع لإخراج صور 200 وكالة حوالي 10 ساعات، علماً أن الدوام الرسمي لا يتجاوز الـ 6 ساعات التي يمكن إنجاز خلالها 120 معاملة فقط، استناداً لحديث صمادي نفسه، ما يعني عودة 80 مراجع على الأقل، إلى منازلهم دون تصديق.

لماذا هذا التأخير كله؟

يقول معاون وزير العدل، إنه تم نقل السجلات الورقية من عدلية دمشق في المرحلة إلى مقر الوزارة، مشيراً إلى أنه رغم وجود مشروع لانتمة إصدار الوكالات والبدء بتطبيقه عبر فريق من جامعة دمشق، إلا أن التأكد من صور الوكالات من خلال أصولها لا زال يتم بطريقة ورقية، خوفاً من حالات التزوير التي وقعت سابقاً، قائلاً: إن هذه الطريقة «الورقية» خفضت حالات التزوير في 2015 إلى حالة واحدة فقط على حد تعبيره.

ربما قد يكون تمرير الوكالات

ما هو مصير حقوق المواطنين التي ضاعت وكالاتهم أو أحرقت وأتلفت خلال سني الحرب والأزمة، بظل عدم تصديق هذه الوكالات، لعدم وجود أصول محفوظة لها؟

لا يتم تصديق وكالة معزولة «مبطل» مفعولها»، ونحن حالياً ننتظر نقل قاعدة البيانات إلى الخادم الموجود في الوزارة عن طريق فريق جامعة دمشق».

خطوة متأخرة

بعد أن قامت وزارة العدل متأخرة في عام 2014، بأرشفة الوكالات العدلية، تم حفظ 5 ملايين وكالة من شتى دوائر الكتاب بالعدل في دمشق وريفها واللاذقية وطرطوس إلكترونياً، وذلك «حفاظاً عليها كون السجلات الورقية تتلف مع الزمن» وفقاً لصمادي، لكن ذلك جاء متأخراً بعد تلف وفقدان العديد من الوكالات في محافظات أخرى.

وتم نقل دار الكاتب بالعدل الأول بدمشق الذي يضم 6 كتاب بالعدل من البناء الموجود في المرحلة بدمشق، إلى مقر الوزارة كون البناء السابق «غير مؤهل من الناحية الفنية ومن ناحية التجهيزات، وخاصة مع اتباع النظام المؤتمت» وفقاً للوزارة.

تساؤل هام

لعل خطوة الانتمة والأرشفة الإلكترونية، وإن أتت متأخرة، تعتبر خطوة هامة جداً على مستوى حفظ الحقوق وصيانتها، وعلى مستوى استثمار عامل الزمن، بحال تم حسن استخدام هذه التقنية بالشكل المطلوب، وتم توفير بنيتها الأساسية الكافية من حيث التجهيزات والتقانات والكادر العامل الكافي والمؤهل.

يبقى السؤال الأهم: ما هو مصير حقوق المواطنين التي ضاعت وكالاتهم أو أحرقت وأتلفت خلال سني الحرب والأزمة، بظل عدم تصديق هذه الوكالات، لعدم وجود أصول محفوظة لها؟؟ وهل من بدائل أكثر نجاعة عن الإجراء المتمثل باللجنة المشكلة لهذه الغاية، بظل عدم انتظام دورية اجتماعاتها؟؟

المزورة سهلاً أكثر عندما تتدخل اليد البشرية في العمل، إضافة إلى احتمال حدوث تجاوزات، عبر المحسوبيات والرشاوى وما إلى ذلك بشكل عام، وهنا، تكون حجة الاستمرار بالعمل الورقي للتأكد من صحة الوكالة غير منطقية، خاصة وأن نظام الانتمة لن يعيق ضبط التزوير، بل على الأقل، سيساعد في سرعة الوصول إلى أصل الوكالة.

مليوناً وكالة و3 ماكينات!

يوضح صمادي آلية إخراج الصورة المصدقة، قائلاً: «يتم استخراج صورة للوكالة عبر تصويرها من سجلها الأساسي المحفوظ في المستودع لضمان عدم وقوع العزل عليها».

هنا يعود صمادي ليعترف بوجود التأخير لكن «في السابق» على حد تعبيره دون ذكر مدة التأخير التي كانت حينها، وذلك بقوله: إن «المستودع كان غير مرتب بعد نقل دار الكاتب بالعدل الأول بدمشق من المرحلة إلى مقر الوزارة، وفيه حوالي مليوني وكالة وتنظيمها يحتاج إلى جهد»، مضيفاً: «تم تنظيم المستودع حالياً ما يسهل الوصول إلى الأصول»، مؤكداً أن مدة الانتظار لن تتجاوز الـ «نصف ساعة» بعد الترتيب. فكيف كان الحال قبل ذلك؟؟

وأيضاً، من العوامل التي تساهم في تأخير العمل، والتي مازالت قائمة، هي «نقص في عدد ماكينات التصوير التي يبلغ عددها فقط 3 ماكينات مع 3 عمال للتصوير إضافة إلى طاقم للتصديق ووضع الطوابع»، على حد تعبير معاون الوزير.

يقول صمادي: إن «هذه المرحلة مؤقتة، وفي المرحلة القادمة والقريبة جداً، سيكون التصديق إلكترونياً، بإخراج صورة مصدقة عبر الحاسب، وسبب التأخير حالياً هو فقط التأكد من الوكالات إن وقع عليها العزل، كي

المخدرات.. من العبور إلى التوطين



تطالعنا الصحف المحلية بين الحين والآخر عن أخبار ضبط إدارة مكافحة المخدرات، والجهات ذات العلاقة، لكميات من الحبوب المخدرة، أو غيرها من أنواع المخدرات، المعدة للتهرب خارج القطر.

■ سمير علي

تزايد التهريب تزايد للتصنيع..

تزايد الأخبار عن القبض على المروجين والمهربين للأصناف العديدة من المخدرات، وسقوطهم بأيدي الجهات الرسمية، يؤشر إلى أن التهريب وهذه التجارة قد تزايدت أيضاً، بفعل زيادة معدلات الاستهلاك لهذه الأصناف، مع ما يرافقها من تزايد بأعداد معامل تصنيعها، ولعل ذلك سببه الأساس هو الأرباح الكبيرة كما سبق ذكره، مع الشكوك بارتباطها بتمويل غيرها من النشاطات غير المشروعة الأخرى، بما فيها الجريمة.

ممر عبور

الأراضي السورية كانت فيما مضى ممراً لعبور أنواع مختلفة من المخدرات تهريباً، وذلك حسب التصاريحات الرسمية، كما أن بعض المعامل المصنعة لهذه الأنواع موجودة في الداخل اللبناني وبشكل محدود، حسب التصاريحات اللبنانية، وذلك كون هذه المعامل ليست بحاجة لآماكن كبيرة أو لتقنيات عالية، بل جل ما تحتاجه خبير عادي بمجال الصناعة الصيدلانية مع بعض الأدوات والمواد الأولية.

فهل ما زالت سورية ممراً للعبور؟

سوق استهلاك متوسع وخشية مبررة الحرب والأزمة، وتزايد الانفلات على الحدود، مع كثرة عمليات ضبط هذه المواد المعدة للتهريب، يدعونا للخشية بأن جزءاً من هذه المعامل قد أصبحت تعمل من الداخل السوري، للأسباب نفسها أنفاً والمتعلقة بالعائدات الكبيرة وبالتمويل، ولعدم الحاجة إلا لبعض الأدوات وخبير في التصنيع الصيدلاني ليس إلا.

حسب تصريحات وزارة الداخلية وبعض الجهات الأخرى، على وسائل الإعلام المحلية المختلفة، فخلال شهر آب المنصرم وحده تم ضبط:

مئة ألف حبة كبتاغون.

13 كيلو غرام من مادة الحشيش المخدر، و4200 حبة كبتاغون.

65 كيلو غرام من حبوب الكبتاغون.

كميات كبيرة وعائدات بالمليارات

من المؤكد أن هناك ما لم يتم نشره وتداوله رسمياً، ربما بانتظار استكمال التحريات، بالإضافة لما يتم تداوله عبر وسائل الإعلام في الدول المجاورة عن ضبط كميات من المخدرات، والتي يشار فيها إلى عبورها من داخل الأراضي السورية عن طريق المهربين. وإذا كانت الأرقام أعلاه هي الحصيلة الرسمية لشهر واحد على مستوى المضبوط تهريباً فقط، فإن إجمالي الرقم السنوي، سواء المضبوط أو الذي استطاع العبور، يعتبر كبيراً جداً على مستوى الكميات، وبالتالي فإن القيمة التقديرية لهذه التجارة تتجاوز المليارات من الدولارات سنوياً، وهي كلها عائدات لتجارة وصناعة سوداء، يستفيد منها وتتقاسمها شبكة واسعة من العاملين بها، محلياً وإقليمياً ودولياً، مع أوجه الاستفادة من قبل الفساد الرسمي المنتشر ببعض المواقع هنا وهناك، كما تقوم بدورها بتمويل جزءاً هاماً من التجارات غير المشروعة الأخرى في المنطقة والعالم، بما في ذلك تمويل العمليات الإرهابية نفسها.

مصدرها المواطنين، كما يتطلب التنسيق مع الأجهزة المعنية بهذا المجال على المستوى الإقليمي والدولي، من أجل ملاحقة الشبكات العاملة في التصنيع والترويج وضبطها، والأهم من ذلك هو العمل الجدي من أجل منع هذه الصناعة السوداء من أن تستوطن في الداخل السوري، ولعل ذلك لا يمكن أن يتم إلا بإنهاء الحرب والأزمة وتداعياتها، التي تعتبر المناخ الملائم للأنشطة الجرمية وغير المشروعة كلها، مع ما يرافقها من أفات مجتمعية هدامة ومستنزفة لإمكاناته الانية والمستقبلية.

وبالتالي فإن العلاج النهائي لمثل هذه الآفات والتجارات والجرائم، والاصل بشكل نهائي منها ومن تداعياتها، يتطلب التغيير الجذري والعميق والشامل على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وغيرها من المجالات، كلاً لا جزءاً وبشكل مترابط ومتوازن.

حيث أن واقع الانفلات وغياب الرقابة وطول مدة الحرب، تعتبر من العوامل المستقطبة لمثل هذه الصناعات والتجارات السوداء، وهو ما يتم تداوله على مستوى تزايد أنشطة تجارة الأعضاء وتجارة الأسلحة وغيرها، خاصة مع المعلومات التي تشير إلى أن بعض المقاتلين من الفصائل المسلحة المختلفة قد اعتادوا تعاطي هذه الحبوب المخدرة، ناهيك عن الاستفادة من الترويج والاتجار بها، ما يعني وجود سوق استهلاك داخلي جديد للمواد المخدرة، تمت إضافته لما هو موجود سابقاً من سوق محدود للتعاطي هنا وهناك.

مهام جدية

ما سبق أعلاه يستدعي المزيد من المتابعة من قبل الجهات الحكومية، وأجهزتها المختلفة، مع المزيد من حملات التوعية، حيث أن بعض عمليات الضبط تعتمد على المعلومات التي يتم التحري عنها والتي



عكف المستثمرون إلى وضعها في الحقائق للترويج لاستثماراتهم، وانتشار الكراسي والطاولات على المساحات الخضراء التي كانت مصدر هدوء ومتعة وسرور للناظرين، ناهيك عن أضرار نفث الأذخنة من «الأراكيل» التي زاد انتشار استهلاكها في هذه الحقائق. خلاصة القول: هذه الحقائق أولاً وأخيراً هي ملكية عامة مصانة بالدستور، بغض النظر عن لَوَى مواد القانون والدستور لمصلحته، سواء كان هذا الالتواء مصدره جهة عامة أو خاصة.

تداعيات أخرى

لم تقتصر التداعيات السلبية من دخول المستثمرين إلى الحقائق العامة على رواد هذه الحقائق من المواطنين وخاصة الأطفال، أو التعدي على الملكية العامة فقط، بل تعدتها إلى الإضرار والإزعاج للوسط المحيط بالحديقة، وخاصة القاطنين بالقرب من هذه الحقائق والمطلين عليها من شرفاتهم، حيث لم يعد هؤلاء يهنؤون بأي نوع من الهدوء، بظل الصخب المتعالي من أصوات مكبرات الصوت التي

معينة من مساحة الحديقة العامة كقسم له مخصص للاستثمار بمقابل تحسين وتأهيل هذا القسم وغيره من الأقسام، بما يحقق الفائدة المتبادلة «نظرياً» للمستثمر ومجلس المدينة والمواطن، وذلك حسب بنود العقود الموقعة مع هؤلاء، ولكن على أرض الواقع نجد أن المستثمرين يتجاوزون المساحات المخصصة لهم بموجب العقود، محولين الجزء الأكبر من مساحة الحديقة موضوع العقد لتكون حيزاً لاستثمارهم الخاص، وخاصة المساحات الخضراء التي من المفترض أنها تبقى عامة للمواطنين، بل ويتجاوز الأمر حدود المعقول عندما يمنح هؤلاء المستثمرون المواطنين من دخول حيزهم «الاستثماري المفروض عنوة» إلا بمقابل مادي، بمخالفة واضحة وصريحة وتعد سافر، أولاً: على مستوى بنود العقد الاستثماري الموقع نفسه وثانياً: على مستوى حقوق المواطنين وملكيتهم العامة المشتركة.

ذلك الحقائق والواجبات، لنصل فيما بعد إلى حسن استثمارها والاستفادة من عائدتها بعيداً عن واجبات الصيانة، ولتصبح أخيراً مواقع للاستثمار الخاص بقوينة ومشروعية وعقود استثمارية منظمة من قبل مجالس المدن بحجة عدم التمكن من إجراء عمليات الصيانة والتأهيل، مع كل ما يمكن أن يقال عن آلية إبرام هذه العقود، وما ينجم عنها من أحاديث، عن صفقات ورشى وسمسرة، وذلك كله في تعدد صريح على لَي النص القانوني وتحريفه على مستوى مفهوم الملكية العامة المصانة دستوراً، لمصلحة بعض المستثمرين من القطاع الخاص.

تجاوز على نص العقد

الأمر لم يقتصر بالتعدي على الملكية العامة بموجب عقود استثمارية رسمية مع القطاع الخاص، بل تعدتها بالمساحات الداخلة بحيز الاستثمار في هذه الحقائق بموجب العقود، حيث يمنح المستثمر نسبة

■ نوار دمشقي

من دمشق إلى حمص مروراً باللاذقية وطرطوس وغيرها من المدن، أصبحت بعض الحقائق العامة محط استثمار للقطاع الخاص، ومجالاً واسعاً أمامه من أجل جني المزيد من الأرباح، على حساب المواطنين وحقوقهم المشروع بوجود متنفسات خضراء وفسحات عامة للعب الأطفال وممارسة نشاطاتهم والترويج عنهم، بمعزل عن أي دور لمجالس المدن والبلديات بهذا المجال، باستثناء ما يمن عليهم المستثمر من رسوم استثمارية سنوية لقاء العقود الموقعة معه.

تحريف وَلَي لمفهوم الملكية العامة

المشكلة في بدايتها كانت بالتفسير الخاطئ لمفهوم الملكية العامة، ودور مجالس المدن والبلديات قانوناً وواجباً بصيانتها وبحسن استخدامها ومنع التعدي عليها خدمة للمصالح العام، بما في

تَعَدِّ مقونن على الملكية العامة

عمدت مجالس المدن، في العديد من المحافظات، إلى عرض الحقائق العامة على الاستثمار الخاص، بذريعة عدم توفر الإمكانيات المادية لديها لإجراء عمليات التأهيل المطلوبة لهذه الحقائق، ومن أجل زيادة مواردها بغية تغطية إنفاقها العام.

دير الزور.. المهجرون والعاملون بين مطرقتين وسندان!



قبل الأزمة ومنذ انفجار الأحداث في سورية وفي دير الزور خصوصاً، تضاعف عدد المهاجرين والمهجرين من أهالي دير الزور، ريفاً ومدينةً عموماً مرات عدة، والعاملين في الدولة خصوصاً وفي كل مرة تضاعف معاناتهم من مطرقة التهجير والحصار التكفيري الفاشي، ومطرقة الغلاء المتوحش، ثم يأتي سندان القرارات الحكومية من أعلى المستويات إلى أدناها ليصب بلات فوق طين المعاناة!

قاسيون

في أحياء دير الزور المحاصرة، كما يؤكدون استعدادهم للعودة إلى دير الزور، لكن هذا يتطلب توفير النقل لهم، وتوفير الحد الأدنى من السكن والمعيشة، فلا قدرة لهم على الاستئجار في دير الزور، ولا قدرة لهم على المعيشة في ظل الغلاء الخيالي لأسعار المواد الغذائية فيها، والذي يصل إلى عشرة أضعاف المحافظات الأخرى على الأقل، كما يتساءلون: لماذا هذا القرار المجحف بحق أسرتنا، ولماذا يجري التعامل معنا بمكيالين وخاصة نحن من الفقراء ولا وساطة لنا؟!

وكذلك مالية دير الزور!

وهذا ينطبق على الكثير من العاملين في دوائر الدولة من أبناء محافظة دير الزور المهجرين في المحافظات، كالعاملين في مالية دير الزور الذين حددوا أماكن عملهم، والذين ينتظرون قرارات صرف رواتبهم من وزير المالية منذ أشهر، الذين يقولون: اللي أرجله بالماء ليس كالذي أرجله بالنار، نار الغلاء والتهجير، أو كما يقول المثل الشعبي: لقمة الشبعان عالجوعان بطيئة..؟!!

المعلمون والعاملون في التربية!

منذ بداية العام الحالي كان يجب أن يصدر قرار علاوة عام 2016 ولأن لم تصدر علماً أننا في الشهر التاسع والعام الدراسي على الأبواب والتأخير من محافظ دير الزور الذي لأن لم يوقع القرار رغم أنه قدم له منذ أكثر من شهرين، كما يترتب على هذا القرار العديد من المعاملات كالنقل والاستقالة والتقاعد وغيرها.

كذلك حرم المعلمون والمدرسون الذين حددوا مكان عملهم في محافظة مدينة دمشق ومحافظة ريف دمشق والمحافظات الأخرى، من طبيعة العمل منذ بداية العام، بسبب عدم إرسال مديرية دير التربية في دير الزور الجداول المالية لذلك، علماً كان من السهل إضافتها إلى جداول الرواتب التي نقلت إلى المحافظتين المذكورتين وتخصيص

سبق أن تناولنا في قاسيون العديد من القضايا المتعلقة بمعاناة أهالي دير الزور المهجرين والمحصرين من ظروف التهجير كالسكن ودراسة الأبناء وغيرها، ومن الغلاء وارتفاع الأسعار الذي اتهم الأخضر واليابس، وجاءت العديد من القرارات الحكومية من رئاسة مجلس الوزراء والوزراء والمحافظ وغيرهم من المدراء، لتضعهم أمام خيارات غير واقعية، بدل أن تقدم لهم التسهيلات والمساعدات، مما يدفعهم لمزيد من الماسي والكفر بكل شيء وخاصة العاملون في دوائر الدولة، الذين حرموا من عملهم ومن رواتبهم وتعويضاتهم!

العاملون في صحة دير الزور..

قدمت لقاسيون شكوى عديدة من العاملين في مديرية صحة دير الزور، وهم يمثلون حوالي 150 ممرضاً وممرضة ممن حددوا مكان عملهم في مختلف المحافظات منذ بداية الأزمة وإلى الآن، بالإضافة لأخريين لم تجر الموافقة على تحديد مكان عملهم بعد تهجيرهم هم وأسرهم، لعدم موافقة محافظ دير الزور، وكان استقراهم المؤقت في هذه المحافظات، ودوام أبنائهم في المدارس والجامعات، حيث جاءت قرارات رئيس الحكومة ووزير الصحة لتلزمهم بالعودة إلى دير الزور والتحاقهم بعملهم في مديرية الصحة، رغم أن البعض منهم حصل على موافقة مدير صحة ومحافظ المحافظة التي تهجر إليها بالبقاء في أماكن عملهم التي حددت لهم، وقدموا طلبات لرئيس الوزراء الذي أحالها إلى وزير الصحة والذي أحالها بدوره إلى محافظ دير الزور لبيان الرأي الذي هو معروف مسبقاً، وقد توقفت رواتبهم منذ شهرين أي منذ إنهاء تكليفهم، بينما هناك آخرون جرى إبقاء تكليفهم بوساطة غيرها من الأساليب، ويؤكد العاملون: أنه ليس هناك نقص في الكادر التمريضي، وإنما النقص في الأطباء

وانتهاء خدماتنا، بدل تكريمنا، وخاصة في هذه الظروف التي نحن بحاجة لكل شيء، وللسن أحكامها فنحن بحاجة للدواء قبل الغذاء..؟!!

كما يتساءل آخرون منهم: لماذا نحن بحاجة لموافقة أمنية وهذا حقنا القانوني والدستوري أيضاً.. وخاصة نحن الذين نقيم في مناطق سيطرة الدولة.. أم أن كل مواطن أصبح متهماً وعليه أن يثبت براءته.. ألا تكفي ظروف التهجير والغلاء الفاحش، وأننا فقدنا بيوتنا وممتلكاتنا وشقاء العمر كله..؟!!

تؤكد قاسيون أن الوثائق التي تبين ذلك موجودة لديها، وأنها إذا ننشر شكواي ومعاناة أهالي دير الزور المهجرين والعاملين في الدولة وأسرهم ومطالبهم، وتقف إلى جانبهم في حقوقهم التي يكفلها لهم الدستور والقانون، وخاصة مع اقتراب بدء العام الدراسي بمراحله كلها، ومتطلباته من مستلزمات الدراسة، ناهيك عن ظروف الغلاء والمعيشة والسكن الغالية، علماً أن هذه الرواتب والأجور باتت اليوم لا تسمن ولا تغني من جوع، فإلى متى يستمر ذلك أيتها الحكومة؟

محاسبين لها، وبعد مطالبات عديدة أرسلت تربية دير الزور منذ شهرين جداول طبيعة العمل، ولأن لم تصرف.. والمحاسبون لدى سؤالهم يقولون: لم يأتنا قرار من وزير التربية، والوزارة تقول: أنها تحتاج لموافقة رئيس الوزراء، ويقول المعلمون والعاملون: نحن بانتظار موافقة الكريمة، إنها حقنا الدستوري والقانوني وليس مئة أو كرماً، ويتساءلون: هل ما يقوله أن حكومته حكومة العمال والفلاحين صحيح.. أم كلام لذر الرماد في العيون..؟!!

من جهة ثانية تعرقل مديرية تربية دير الزور إجراءات التقاعد لمن بلغوا السن القانوني للتقاعد «سن الستين» علماً أن قرار رئاسة مجلس الوزراء في الحكومة السابقة، ومنذ بداية العام بوجوب انجاز إجراءات التقاعد لهم حتى ولو كانوا في المناطق التي خارج سيطرة الدولة، وأخذ موافقة أمنية بذلك، وهناك قرار تأكيد من وزير التربية في ذلك منذ بداية الشهر السادس، لكن الفوضى والعرقلة من مديرية تربية دير الزور، ويتساءل المعلمون الذين بلغوا سن الستين: أهذه مكافأتنا على جهودنا وتضحياتنا

لماذا هذا القرار المجحف بحقنا، وحق أسرتنا، ولماذا يجري التعامل معنا بمكيالين وخاصة نحن من الفقراء ولا وساطة لنا؟!



ما هو بمليكتيتها ولحسابها أصلاً، ويحقق مصلحتها؟.

اقتراحات عسى يعاد النظر بها قبل أن ترى النور، فجهات القطاع العام الناجحة يجب ألا ندعها للتناقص القاتلة والمدمرة لها تحت أية ذريعة، بل يجب العمل على تطويرها ومدها بسبل استمرار وجودها.

الخبز اليومي للمواطن، يعتبر من القطاعات السيادية، أم أنه ليس كذلك؟.

والتساؤل الآخر: طالما أن الدولة ستخصص بعض التمويل من أجل الدخول بحيز التشاركية بهذه المنشآت مع القطاع الخاص، سواء كان محلياً أم خارجياً، أليس من باب أولى أن تدخر هذا التمويل من أجل تطوير

على الرغم من المعيقات والصعوبات التي واجهتها كلها، وخاصة قطاع الصوامع والمطاحن، ولعل ما هي بحاجة إليه القليل من الاهتمام على مستوى إعادة التأهيل وتوفير الأيدي العاملة الخبيرة واللازمة، وبعض التمويل من أجل تطويرها وتوسيعها وإمكانية استمرار استثمارها على أحسن وجه.

كما أن الخبر أعلاه يعيد إلى الأذهان الادعاءات الترويجية الرسمية السابقة كلها عن أن التشاركية مع القطاع الخاص «المحلي والخارجي» لن تكون على حساب القطاع العام ومنشآته وعاملية، وخاصة الراجعة منها والسيادية.

تساؤلات لا بد منها

والسؤال الهام الذي يتبادر للذهن: هل كانت المطاحن والصوامع العامة خاسرة، وهل هذا القطاع، الذي يعنى بشكل مباشر برغيف

تشاركية «تنموية»!

مراسل قاسيون

ومن المشاريع المقترحة إنشاء صوامع للحبوب بطاقات تخزينية لا تقل عن 100 ألف طن، ومشروع بناء مطاحن حبوب، ومصنع للأعلاف، ومصنع للمكننة الزراعية، ومشروع لتفكيك الإطارات، ومشروع لإنشاء مركز لتصنيع الأطراف وتطوير الأطراف الصناعية.

مشاريع لها مثيلاتها العامة

الملفت بالخبر أعلاه أن المشاريع المقترحة كلها، والتي يتم الحديث عنها والترويج لها وكأنها انتصار «تنموي» يوجد مثيلاتها بالقطاع العام، باستثناء مشروع تفكيك الإطارات، كما أن تلك القطاعات كلها التي يتم الترويج للتشاركية فيها تعتبر القطاعات العامة فيها ناجحة، وقد أثبتت فترة الحرب والأزمة على إمكانية صمودها واستمرارها،

تداولت بعض وسائل الإعلام خبراً عن اقتراحات لمشاريع «تنموية» بطريقة التشاركية في المنطقة الساحلية، مع إشارتها إلى أن هذه التشاركية المقترحة ستكون مع القطاع الخاص، المحلي أو الخارجي.

منذ أن بدأت الأزمة السورية، تسجل خسائر بالإجمال سواء بالمدن أو بالبشر أو بالقطاعات الإنتاجية، وعداد الخسائر يستمر ويتوسع، دولياً ومحلياً.. الجميع يحصي الخسائر السورية ليشير إلى حجم العبء القادم في مرحلة إعادة الإعمار!

عداد الخسائر المستمر..

هل نحتاج 200 مليار دولار تمويل؟!!

أصبح لرقم 200 مليار دولار وهو الرقم الأكثر تداولاً في كلف إعادة الإعمار وقفاً مريراً على السوريين يشير إلى ثقل المستقبل المحمل بالدين.. فهل فعلاً حجم الخسائر هو ذاته حاجات التمويل؟!!



لشركات بناء عقارية بمال أجنبي؟! أسئلة كثيرة حول جدوى أولويات البنك الدولي المبنية على تقديره لطبيعة الخسائر..

الحكومة تتبنى الرقم الدولي الأعلى!

الحكومة السورية في الشهر الثالث من العام الحالي تبنت أعلى رقم دولي مطروح، دون الكثير من التفصيل والنقاش، والقائل بأن حاجات تمويل إعادة الإعمار في سورية، هي 200 مليار دولار، متجاوزة بذلك آخر تقديرات لرئيس البنك الدولي جيم يونغ كيم، الذي أعلن في نيسان من العام الحالي، بأن حاجات التمويل لإعادة إعمار سورية ستبلغ 180 مليار دولار.

فهل يناسب الحكومة ارتفاع الأرقام وتضخيمها؟ وأين تقديراتها المستقلة لحاجات إعادة الإعمار، أو خطة للمرحلة القادمة؟ لا يوجد إلا بعض الإشارات التي تقول أن «المفهوم العقاري» لإعادة الإعمار يناسبها، فالحديث الحكومي عن إعادة الإعمار، هو مشاريع عقارية كبيرة، على أراضي المناطق العشوائية المحيطة بدمشق، حتى لو كانت

المدن الكبرى والأكثر تضرراً، حتى اليوم في قطاعات الإسكان والصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي والنقل والطاقة يقدر بنحو 7,3-6 مليار دولار. وهذا وفق ما نشره البنك الدولي على موقعه الإلكتروني، حول مبادرة استخدام تكنولوجيا الأقمار الصناعية لتقدير الخسائر والكلف. حيث انتهت هذه المبادرة التي ركزت على قطاع الإسكان، إلى مقترح عملي، بإنشاء صندوق إقليمي لشراء مستلزمات عملية إعادة بناء المساكن.. ليقرر البنك الدولي بأنه بناء على أن قطاع الإسكان هو الأكثر ضرراً، فإن الأولويات السورية يجب أن تكون إعادة بناء أكثر من 1,5 مليون مسكن مدمر، بشركات إقليمية لشركات عقارية إقليمية، فهل هذه ستكون الأولوية فعلياً؟! هل ستبدأ سورية مرحلة إعادة الإعمار ببناء المساكن؟ ألا يجب أن نعيد أكثر من 5 مليون سوري من دول الإقليم ومن أوروبا، ليقتطعوا في هذه المنازل؟! وإذا ما قامت شركات ببنائها، فكيف سيستطيع السوريون أن يسدوا أثمانها؟! وهل الظرف السوري يتيح أن تؤمن عمليات الاستثمار أرباحاً كبيرة

حيث أشار من حينها إلى أن «التكلفة المقدرة لعملية الإعمار والتنمية في سورية تتراوح بين 165 و200 مليار دولار، منها نحو 60 ملياراً من الاستثمارات العامة التي يفترض أن تتحمل كلفتها الحكومة»، وهذا وفق ما ورد في ورقة العمل التي قدمها الدردري للمنتدى بعنوان «الاقتصاد الكلي لسورية بعد الأزمة». يومها انتهى الدردري أن الحاجة الاستثمارية البالغة 165 مليار دور بالحد الأدنى، يجب أن تؤمن بخيارات محددة: أولاً: المنح، ثانياً: الدين الخارجي، ثالثاً: الدين الداخلي عبر سندات الخزينة والتي يرى أنه من المنطقي أن تصل إلى نسبة 87% من الناتج الإجمالي كما في النموذج التونسي، رابعاً: التمويل عبر الضرائب.

البنك الدولي يريد أن يبني المساكن!

تقديرات البنك الدولي اختلفت عن تقديرات الإسكوا، فحتى منتصف عام 2014 أيضاً، كان التقدير بأن الخسائر في سورية هي حوالي 70-80 مليار دولار. إلا أن إعادة بناء ما تم تدميره في ست مدن سورية، من

■ عشتار محمود

لا بد أن إصدار رقم لتقديرات خسائر الكارثة الإنسانية السورية، هو رقم هام وذو دلالة على فداحة استمرارها، وضرورة إيقافها. إلا أن ربط هذا الرقم بمسألة إعادة الإعمار، وبحجم التمويل المطلوب، له غرض آخر. كان تقول: بأن على السوريين أن يكونوا مستعدين للبحث عن مصادر لتمويل بهذا الحجم، وأن يستعدوا بالتالي لأثمانه! فإيصال الرقم إلى مئات مليارات الدولارات، يعطي الإيحاء بأن الحديث عن «التمويل عبر الموارد الذاتية» هو أمر غير واقعي.. ولكن هل تقديرات الخسائر تنطبق فعلاً على حاجات التمويل؟!!

الدردري فتح المزاد!

أول جهة بدأت تقدر الخسائر وكلف إعادة الإعمار، كانت منظمة الإسكوا، على لسان مدير إدارة التنمية الاقتصادية والعولمة في المنظمة عبد الله الدردري، في منتدى رجال الأعمال السوريين، في منتصف عام 2014،

20 مليار \$

7,3 مليار \$

67 مليار \$

200 مليار \$

خسائر سورية من العقوبات الاقتصادية والحصار بلغت 20 مليار دولار في نهاية 2014، وفق تقديرات الإسكوا، وينبغي أن تحصل سورية على تعويض بهذا المقدار بالحد الأدنى من الدول المساهمة في الحصار.

تقديرات إعادة بناء ما تم تدميره في ست مدن سورية، من المدن الكبرى والأكثر تضرراً، حتى اليوم في قطاعات الإسكان والصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي والنقل والطاقة تتراوح بين 7,3-6 مليار دولار.

الخسائر المباشرة في مخزون رأس المال في سورية من منشآت ومعدات وأبنية تبلغ 67 مليار دولار.

تتقاطع تقديرات خسائر سورية من خلال الحرب، على رقم يقارب 200 مليار دولار، جزء كبير منها هو خسائر غير مباشرة أي من تراجع النمو



13 مليار دولار أو أقل.. توقف تدهور الناتج

قد يكون التقدير الأوسع لخسائر سورية، هو حوالي 250 مليار دولار، ولكن هذا لا يعني أبداً أننا نحتاج إلى تمويل بهذا المقدار ذاته!

فكما أن تقدير الخسائر يقوم على فكرة خسائر الناتج المحلي الإجمالي التي تستطيع أن تعبر عن تدهور مختلف المؤشرات الاقتصادية - الاجتماعية في سورية خلال الحرب، فإنه بالمقابل تقدير حاجات التمويل، تعتمد على وضع أهداف نمو للناتج المحلي الإجمالي، بحجم استثمار متوسع سنوياً، يوسع معه الناتج، ويوسع معه إمكانيات التمويل اللاحقة..

إن إيقاف تدهور الناتج السوري اليوم، يتطلب معدل نمو يقارب 8% للعودة إلى نقطة الصفر، وفق التقدير الدولي بأن حجم الانكماش لعام 2016 سيبلغ -8%، وعليه فإن العودة إلى نقطة الصفر يتطلب اليوم تراكم بنسبة 53% من الناتج المحلي الإجمالي، أي حوالي 13 مليار دولار استثمار. وهذا إذا كان معدل العائد أي القيمة المضافة الناجمة عن استثمار مبلغ مالي ما هو بحدود 15% كما كان في نهاية عام 2010. وقد يكون المبلغ أقل من 13 مليار دولار إذا ارتفعت العائدية كما هو الحال في ظروف إعادة الإعمار، حيث تصبح القيمة المضافة الناجمة عن الاستثمار في ظروف ما بعد الحرب وإعادة الإعمار أعلى مما قبلها حكماً، ويدل على هذا نتائج النمو الوسطية في دول نجحت فيها تجارب الإعمار، ودول أخرى فاشلة. حيث في ألمانيا خلال الخمسينيات كان معدل النمو يبلغ 11.6% كوسيطي سنوي، بينما كان وسطى الاستثمار السنوي 22% من الناتج فقط، أي أن العائد الاقتصادي كان 52%، بينما انخفض معدل النمو في عقد السبعينيات اللاحق في ألمانيا إلى 4.5%، رغم أن حجم الاستثمار كان في 32% ما يدل على انخفاض حاد في العائدية بعد مرحلة إعادة الإعمار.

حتى معدل النمو الاقتصادي في لبنان بلغ بعد الحرب 9.2% وسطياً سنوياً، وهو معدل نمو مرتفع، رغم أن تأثيراته التنموية على لبنان لم تكن إيجابية، حيث تركز النمو في القطاع المالي المصرفي الخدمي، الذي ابتلع جهاز الدولة التنموية، بعد أن أصبحت الدولة مدينة للمصارف.

إعادة السوريين المهاجرين إلى بلادهم؟ أم ينبغي إيقاف تدهور الليرة، والإنتاج، والناتج المحلي الإجمالي؟! والثاني: هو تحديد نقاط الاستناد الممكنة، أي القطاعات الأقل تضرراً والأسرع انتعاشاً، والأعلى مردوداً، لأن حاجات هذه القطاعات هي أيضاً ضمن الأولويات لأنها تقلص من حاجات التمويل. كما تعد من نقاط الاستناد تحديد مواضع الموارد أي الإجابة عن سؤال: من يربح من خسارة السوريين كل هذه الخسارة؟ وكيف نسترد ما خسروه؟

فعلى سبيل المثال، تشير التقديرات كافة إلى أن قطاع النفط السوري لم يتعرض لأضرار مادية مباشرة تذكر، وإن مسألة استعادته ب 70% من إمكانياته حالياً، تستطيع أن تؤمن 5 مليار دولار سنوياً، بسعر 50 دولار للبرميل.

كما أن استثمار مبلغ 250 مليار ليرة سورية، أي حوالي 500 مليون دولار، في تمويل الصناعة المحلية مباشرة، قد يحقق نمواً في الناتج الصناعي يقارب 10% خلال عام، وهو ما يعني إيقاف التراجع في القطاع الصناعي والمقدر بأكثر من 7% في عام 2015، وتحقيق نمو في الصناعة يقارب 3%. كما تقدر الإسكوا بأن خسائر سورية من العقوبات الاقتصادية حتى نهاية عام 2014 كانت حوالي 20 مليار دولار، ألا ينبغي أن يكون مثل هذا المبلغ هو تعويض مباشر عن الخسارة دون قيد أو شرط من الدول التي عاقبت السوريين وساهمت في حصارهم؟! يضاف إلى ذلك أن العمل المأجور الذي يخلق الناتج المحلي، قد خسر من أجره الحقيقي أكثر من 85% من قيمة أجره خلال الأزمة، وهذه الخسارة تحولت إلى زيادة بحصة الأرباح بالنسبة ذاتها. ألا ينبغي بناء على ذلك أن تكون الحصة المتضخمة للأرباح من الناتج الحالي، هي مصدر موارد لحل مشكلة كبرى مثل تراجع الأجور الحقيقية، وما يترتب عليها من الفقر، وتراجع الإنتاجية، والهجرة، وتراجع الاستهلاك والطلب، وتعطيل الإنتاج.. وغيرها.

تشير التقديرات كافة إلى أن قطاع النفط السوري لم يتعرض لأضرار مادية مباشرة تذكر، وإن مسألة استعادته ب 70% من إمكانياته حالياً، تستطيع أن تؤمن 5 مليار دولار سنوياً، بسعر 50 دولار للبرميل.

الناتج المحلي الإجمالي، يحمل دلالات هامة، وهو يدل فعلياً على حجم الخسارة الحقيقية، حيث يتضمن هذا الرقم، بمزيد من التفصيل، خسارة الأجور، وبالتالي توسع الفقر، وما يقابله من توسع النهب والفوضى. وهو يتضمن خسارة القدرات البشرية، والإنتاجية، والقوى المنتجة السورية، من عدة جوانب، وتستطيع أن تجد فيه التعبير عن مجمل مؤشرات التنمية المتراجعة. ولكن هذا لا يعني أن الوصول إلى رقم خسارة الناتج سواء كان 163 مليار أو 200 مليار دولار، يدل على حجم التمويل المطلوب! وهذا يشبه أن تقول بأن القضاء على الفقر، يتطلب استثمار بمقدار «فقر الفقراء»! بينما يجب القول بأنه يتطلب استثمار بالمقدار والكيفية الضرورية، لإزالة مسببات فقر الفقراء، أي تشغيلهم وزيادة نسب إلى أجورهم، وتخفيض الأسعار لتتناسب دخلهم، وتحديد حاجات دعمهم وما إلى هنالك..

وضع التمويل رقم واحد!

يطابق المهتمون اليوم بمسألة إعادة الإعمار من قوى سياسية واقتصادية محلية ودولية، ما بين تقديرات الخسائر الموسعة للحرب، وبين حاجات التمويل لإعادة الإعمار. وهي مطابقة غير علمية، الغاية منها وضع مسألة تأمين التمويل: «رقم واحد»، وبالتالي «ينبغي على السوريين أن يقبلوا أي تمويل بأي ثمن»!

وعوضاً عن تقدير حاجات التمويل بناء على تقدير الخسائر الكلية المباشرة وغير المباشرة، ينبغي أن يتم الذهاب، إلى تحديد أمرين:

الأول: المهام الملحة المطروحة القائمة على معرفة ما هي النتائج الاقتصادية - الاجتماعية للحرب الأكثر كارثية والتي ينبغي إيقافها بأسرع وقت، وبالتالي الانطلاق بالعمل منها، ومعرفة حاجات تمويلها رقمياً، وكيفية الاستثمار والإنفاق بالشكل المناسب لحلها. فهل هي بناء المساكن والمشاريع العقارية، أم هي وقف توسع الفقر والجوع؟ أم ينبغي

مأهولة بسكانها، وغير مدمرة، كما في مشروع بساتين الرازي!

مصدر الـ 200 مليار دولار

تتباين نسبياً تقديرات الخسائر، إلا أن مصدرها الأساسي يعود إلى دراسات سورية، مدعومة من الإسكوا، ومن الأرقام الرسمية للحكومة السورية، والتي تقوم على تقدير الخسائر الاقتصادية الإجمالية بما يزيد عن 250 مليار دولار، ولكن من ضمن هذه الخسائر فإن الخسائر المباشرة في رأس المال الناجمة عن التدمير الكلي والجزئي للمؤسسات العامة، والمعدات والأبنية السكنية وغير السكنية المتضررة تبلغ 67 مليار دولار نهاية عام 2015، بينما الخسائر من رأس المال المعطل الذي لا يدخل عملية الإنتاج أو الاستثمار تبلغ 23.5 مليار دولار. أما ما تبقى من المبلغ فهو ناجم بمجمله عن طريقة لتقدير الخسارة من «الفرص الاقتصادية الضائعة»، حيث يتم افتراض أن الأزمة السورية لم تكن، وأن عملية النمو الاقتصادي استمرت، ويتم مقارنة رقم الناتج المتوقع بناء على هذا السيناريو في عام 2015، ومقارنته مع الواقع، ويكون هذا الفارق هو حجم الخسارة في الناتج، والبالغ وفق التقديرات حوالي 163 مليار دولار. كما يعتبر الإنفاق العسكري هو خسارة تضاف لمبلغ الخسائر الإجمالي، وكذلك عوائد النفط التي لم تتحقق تعتبر أيضاً خسارة تضاف بمقدار 5.2 مليار دولار. وعملياً نستطيع القول بأن الخسائر المباشرة مما تم ذكر كله هي الرقم المذكور لحوالي 67 مليار دولار من خسائر رأس المال المادي المباشر. أما باقي ما تبقى فهو رقم تقريبي للإيحاء بما كان ينبغي تحقيقه، فيما لو لم تنفجر الأزمة. فكيف نستطيع أن نجد علاقة بين الوصول إلى تقدير الخسائر بـ 250 مليار دولار، وتقدير حاجات التمويل بقيمة قريبة؟! فهل المطلوب أن تتأمن حاجات تمويل لتستثمر في الاقتصاد السوري، لتعوض مباشرة قيمة الخسائر؟ فمفهوم خسارة

160 مليار ربح المحرقات خلال النصف الأول لعام 2016

جديد رفع الاسعار:
10% للنسيج - 20% للآليات الزراعية



صرحت وزارة النفط والثروة المعدنية عن نتائج أعمالها المحققة خلال النصف الأول لعام 2016، شملت حجم الإنتاج المحلي من النفط والغاز، حجم المستوردات النفطية، بالإضافة لمبيعات المشتقات النفطية. أرقام الوزارة تفيد بأنها حققت ربح من مبيعات النفط المنتج محلياً، أما مستوردات النفط ومبيعاته المحلية فتشير إلى أرباح أكبر خلال نصف عام..



تستمر عملية رفع الأسعار لقاء المنتجات والخدمات الحكومية، فالحكومة تلاحق تحديداً الخدمات والمنتجات الزراعية والصناعية، في خطوات لم تعد مفهومة هل هي سعي وراء فئات الإيرادات، أم أنها رفع مدروس لكف الإنتاج الحقيقي؟ تدرس وزارة الزراعة رفع أسعار أجور الآليات استصلاح وتطوير الأراضي جميعها، ويشار إلى أنه بعد الدراسات واللجان، فإن الارتفاع المقترح يبلغ 20%، كما تشير المعلومات إلى أن أجور الآليات هذه مدعومة للمزارعين بمقدار 60% بحسب الوزارة. في خطوة تزيد من كلف الاستثمار الزراعي، وتقلل من رغبة وحافز المزارعين على توسيع المساحات الزراعية أو العناية بالأراضي المتروكة. بينما لم تشر البيانات إلى حجم الوفر الذي قد تحققه الوزارة من هذا النوع من رفع الأسعار، وهو قد يكون وفر هامشي، وقد ينخفض أقل من الإيراد السابق للوزارة قبل رفع السعر، إذا ما أثر على كلفة عملية استخدام الآليات للاستصلاح وتطوير الأراضي.

أقر مجلس إدارة المؤسسة العامة للصناعات النسيجية تعديل أسعار المنتجات النسيجية، حيث سري رفع الأسعار اعتباراً من 31-8-2016، بمقدار 10% على منتجاتها من الغزل وأجور الزوي. ويشير معاون وزير الصناعة، بأن الرفع بهذه النسبة يعود إلى رفع أسعار المازوت الأخير، وإلى تكلفة زيادة أجور ورواتب العاملين بالدولة.

قد لا تحقق الزيادة المذكورة، تعويضاً عن التكلفة، ولكنها ستؤدي حتماً إلى رفع تكلفة المنتجين المحليين للصناعات النسيجية، وتحديد الألبسة، سواء في الصناعة العامة أو الخاصة، وذلك بعد رفع أسعار الخيوط، وعملية زوي القطن، ما قد يؤدي إلى زيادة رقمية مؤقتة في إيرادات الشركات العامة المنتجة للخيوط، وتعويض كلفها نسبياً، ولكنها ستؤدي إلى أثر سلبي على القطاع الذي يعاني أساساً من ارتفاع الكلف، ومن صعوبة الاستمرار في رفع أسعار المنتجات النهائية من الألبسة، مع تراجع قدرة المستهلكين السوريين على الشراء!

وهكذا تستمر عملية رفع الكلف على المنتجات الصناعية والزراعية، انطلاقاً من رفع مستوى الأسعار الناجم بالدرجة الأولى عن القرارات الاقتصادية التي ترفع أسعار مكونات الطاقة، على الرغم من تحقيق أرباح من بيع السوريين المشتقات النفطية، بلغت وفق تقديرات قاسيون 160 مليار ليرة خلال النصف الأول من العام الحالي..

الحكومة من بيع المشتقات النفطية حوالي 160 مليار ل.س مع العلم أن الرقم أكثر من ذلك كون الغاز المنزلي يتم إنتاجه محلياً ولا يدخل ضمن فاتورة المستوردات.

مليارات الدعم الغائبة

لم تفوت الحكومة مناسبة إلا وذكرت السوريين بالمليارات التي تتحملها لدعم المشتقات النفطية والتي خصصت لها في موازنة 2016 مبلغاً وقدره 445 مليار ل.س، وبحجة ارتفاع التكاليف التي تتحملها رفعت أسعارها بنسبة 37% في شهر 6-2016، بينما الأرقام الحكومية، والأسعار العالمية للنفط مقارنة بالأسعار المحلية تقضي إلى نتيجة واحدة هي ربح الحكومة من بيع المشتقات النفطية مقابل رفع الكلف والأسعار على المستهلك والمنتج السوري، وأن مليارات الدعم الحكومي غير موجودة إلا على أوراق موازنتها فقط.

في المصافي السورية بلغت 302 مليار ل.س في حين بلغت مبيعات شركة المحروقات من المشتقات النفطية والغاز المنزلي 383 مليار ل.س، وبالتالي فإن الحكومة حققت ربحاً بمقدار 81 مليار ل.س من خلال الفرق بين سعر تكلفة المنتجات المحلية، وسعر المستهلك، بينما يزداد الربح الحكومي بمقدار الضعف إذا قارنا بين الكلف التي تتحملها الحكومة لاستيراد المشتقات النفطية والتكلفة التي يتحملها المواطن السوري لتأمين المشتقات النفطية وفق مستويات الأسعار المحلية.

فمستوردات سورية من النفط الخام خلال النصف الأول من العام الحالي = 475 مليون دولار، وتعادل 223 مليار ل.س على أساس سعر صرف تمويل المستوردات 470 ليرة مقابل الدولار، وبالمقارنة مع مبيعات الحكومة من المشتقات النفطية والغاز المنزلي خلال الفترة نفسها «383 مليار ل.س» فإن ربح

■ محرر الشؤون الاقتصادية

475 مليون دولار فاتورة

المستوردات النفطية النصفية حسب أرقام الوزارة المعلنة بلغ الإنتاج المحلي من النفط حوالي «7,699» برميل يومياً، وبلغت مستوردات النفط الخام «1,687,502» طن متري وهو ما يعادل حوالي 12,2 مليون برميل، وبالمقارنة مع أسعار النفط العالمية نصل إلى قيمة فاتورة المستوردات، حيث بلغ وسطي سعر برميل النفط عالمياً خلال النصف الأول لعام 2016 حوالي \$39 للبرميل، وبناء عليه فإن إجمالي مستوردات سورية من النفط الخام تبلغ 475 مليون دولار عن الأشهر الستة الأولى من عام 2016.

الأسعار العالمية تضاعف الربح الحكومي

وفق ما أعلن فإن مبيعات النفط المكرر

المواد الزراعية السورية تصدر ب 18 ليرة للكغ؟!!



وفي التصريحات المتكررة لرئيس غرفة زراعة ريف دمشق، ورئيس جمعية المصدرين سابيا، فقد تم تصدير أكثر من 5 مليون طن من المنتجات الزراعية خلال 7 أشهر من العام الحالي 2016، بقيمة إجمالية 175,6 مليون دولار. وبعيداً عن تفاصيل الكميات والأنواع والأسعار، فإن هذا الرقم يدلنا على وسطي سعر تصدير الطن من المنتجات الزراعية السورية، والبالغ: 35 دولار للطن فقط، أي حوالي: 18 ألف ليرة سورية، بسعر صرف اليوم البالغ 517 لير مقابل الدولار، ما يعني أن وسطي سعر الكغ من المواد الزراعية السورية، يصدر للخارج بسعر 18 ليرة.

وعلياً أن نذكر هنا بعض الأنواع: من الرمان، إلى التفاح، إلى زيت الزيتون، للبنجورة، والبرتقال، والكزبرة الحبة، واليانسون، والكمون، وصولاً إلى حبة البركة كمشتقات رئيسية مصدرة، وأسعار هذه المواد في السوق المحلية لم تنخفض عن 70 ليرة للكغ لأقلها سعراً مثل البرتقال وفي نهايات موسمها، وصولاً إلى 700 ليرة لكغ حبة البركة، وانتهاءً بسعر كغ زيت الزيتون الذي

يصدر التجار السوريون ما يتسنى لهم من المنتجات الزراعية المحلية، بعد تجميعها وشرائها بأسعار الجملة البخسة في سوق الهال حيث لا تزال سوق التصدير الزراعية السورية، هي سوق الجملة ذاتها..

وافترضنا أن عائد المزارع هو 60% من التكلفة، فإن المزارعين يحصلون على عائد وسطي من المنتجات الزراعية المعدة للتصدير، بمقدار 10 ليرة سورية، ما قد يدل على حجم الخسائر الزراعية التي تلحق بالمزارعين من بيع منتجاتهم الزراعية بسعر الجملة المذكور!

يقارب 1000 ليرة سورية. وهذه التباينات تدل على أحد أمرين، إما أن أرقام التصدير للمنتجات الزراعية هي أرقام مخففة، لتجنب دفع الجزء المتبقي من قطع التصدير، ولتجنب مختلف الرسوم والضرائب المترتبة على الفاتورة، والسعر. أما إذا كانت هذه الأرقام حقيقية،

الصين.. تمنع السوق عن ملكية الدولة



يريد الغرب من السياسة الاقتصادية الصينية، أن تقدم له خرقاً اقتصادياً ليبرالياً، بالسماح للأسواق بالدخول إلى إعادة ترتيب ملكية وسائل الإنتاج والأصول في الاقتصاد الصيني..

■ إحصاءات قاسيون

ولكن الصين التي تملك منشآت اقتصادية عامة، تبلغ قيمة أصولها 145% من الناتج الصيني في عام 2011، وتبلغ عوائدها ربع الناتج الصيني، لا يبدو أنها ستقوم بهذه الخطوة.. في دراسة مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية الأمريكي، حول «الدولة والسوق في الصين اليوم»، تبحث مجموعة من الاقتصاديين الأمريكيين الخطة الخمسية الأخيرة للصين - الثالثة عشر، في محاولة لقراءة التغيرات في السياسة الاقتصادية الصينية. حيث يؤكد الاقتصاديون

الأمريكيون بأن الصين لن تذهب إلى مزيد من الانفتاح نحو السوق، إلا مع مزيد من المركزة الاقتصادية، وأنها لن تسمح بدخول السوق إلى تحديد إعادة تموضع الملكية في الاقتصاد الصيني، بعد أن اعتبروا أن السياسة الاقتصادية في الصين تستخدم آلية السوق، لإعادة تموضع الأسعار، وليس الملكيات. حيث يحاول الباحثون أن يفهموا التناقض ما بين التركيز الصيني على «الدور الحاسم للسوق في تموضع الموارد»، وبين: «وجوب تطوير وتوسيع الاقتصاد القائم على الملكية العامة للدولة، وتعزيز الدور المهيمن لنظام الملكية العامة».

وتصل الدراسة إلى تفسير لدور السوق في الاقتصاد الصيني، أو كيفية استخدام السياسة الاقتصادية في الصين للسوق: فهي أولاً: تنظم النشاطات الاقتصادية في المجالات التي لا تجد الدولة حاجة لملكية عامة كبيرة فيها. وثانياً: تستخدم كأداة لتطوير الكفاءة الاقتصادية للمنشآت الاقتصادية العامة، بتعريضها لضغط تنافسي على المدخلات وحصة السوق، في القطاعات المتروكة، لتبقى في مستوى الإنتاجية المواكب، وتقلل من حاجة الشركات العامة إلى الدعم المالي المباشر. ويشير البحث إلى الحديث الصيني عن التحولات

2015: تغيرات في خريطة الطاقة البديلة العالمية..

يتوسع الاستثمار في مصادر الطاقة البديلة، بسرعة كبيرة خلال العقد الماضي.. حيث توسع الاستثمار بين عامي 2004 و 2014 بمقدار 485% ليتضاعف قرابة خمس مرات، خلال عشر سنوات..

دولار في عام 2015. ومن بين مصادر الطاقة البديلة، يأتي الاستثمار في الطاقة الشمسية بالدرجة الأولى بمقدار 161 مليار دولار، وتليها طاقة الرياح بمقدار 110 مليار دولار، لتشكلا معاً نسبة 95% من الاستثمار الجديد في مصادر الطاقة البديلة عالمياً.

أما من حيث الدول المساهمة، فإن الصين هي المساهم العالمي الأكبر في هذا الاستثمار، ففي عام 2015 استثمرت الصين ما مقداره: 103 مليار دولار تقريباً في الطاقات البديلة، مشكلة نسبة 36% من الاستثمار العالمي، تليها أوروبا مجتمعة، ومن ثم دول جنوب شرق آسيا باستثناء الصين والهند، ومن ثم الولايات المتحدة الأمريكية.

انتقل حجم الاستثمار العالمي في الطاقة البديلة من 46,6 مليار دولار في عام 2004، وصولاً إلى 273 مليار دولار في عام 2014، ليصل في عام 2015 إلى 286 مليار دولار تقريباً، وليتجاوز حجم الاستثمار في مصادر الطاقة النظيفة، الاستثمار في الطاقة الأحفورية من نفط وغاز، التي يستمر حجم الاستثمار فيها بمقدار 130 مليار دولار في عام 2015.

كما أن عام 2015 شهد نقلة أخرى في تموضع هذا الاستثمار، حيث أصبح حجم استثمار دول العالم النامية والصاعدة منها تحديداً، أعلى من استثمار الدول المتقدمة، لتستثمر الأولى مقدار 156 مليار دولار في مصادر الطاقة البديلة، وتستثمر الثانية مقدار 130 مليار

هل دور الدولة الاقتصادي غير فعال؟!



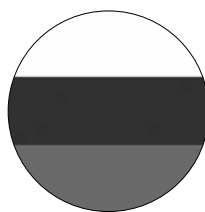
تعتبر قيمة أصول الشركات الاقتصادية المملوكة للدولة، في الدول الصاعدة الأعلى نمواً، كالصين والهند وغيرها، نسبة هامة، وتساهم بنسبة هامة من القيمة المضافة المنتجة في هذه الدول.



البرازيل

51

12



روسيا

64

16



الهند

75

16



الصين

145

26

قيمة شركات الدولة / الناتج الإجمالي %

إيرادات الشركات / الناتج الإجمالي

توقعات وآفاق حول «كباش» قمة العشرين



■ سعد خطار

ثلاثة موضوعات رئيسية تهمنى روسيا أن تناقش كأولوية في قمة الـ 20، وهي: الصين وأوكرانيا وسورية. هذا العام تجتمع الدول «الرائدة» في العالم في قمة مجموعة الـ 20 في مدينة هانغتشو الصينية في الرابع والخامس من أيلول. وسيكون موضوع القمة هو بناء اقتصاد عالمي مبتكر وقابل للحياة ومتربط وشامل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قمة G20 بمثابة منبر للنقاش للقادة الدوليين، وساحة يمكن فيها معالجة المخاوف العالمية.

من المهم أن نلاحظ أن قمة مجموعة الـ 20 ستكون بمثابة الشهادة النهائية للفشل الغربي الكامل لعزل روسيا سياسياً. قبل عامين فقط، بدت محاولة عزل الغرب لروسيا وكأنها قد اجتازت نقطة اللاعودة. عقدت قمة العام 2014 في أستراليا خلال الفترة المتوترة الناتجة عن استمرار الأزمة الأوكرانية، حيث كانت تتهم روسيا بأنها الجانية. وكانت المعالجة باردة في القمة لدرجة أن فلاديمير بوتين اضطر إلى مغادرة القمة في وقت مبكر. وكانت القمة في تركيا في عام 2015 أكثر دفئاً تجاه روسيا، حيث أشارت وسائل الإعلام الدولية إلى المحادثة غير المتوقعة بين فلاديمير بوتين وباراك أوباما على هامش هذا الحدث. في المقابل، يتوقع أن تكون قمة العشرين الحالية واعدة بالنسبة لروسيا، ويشي بذلك عدد الاجتماعات المهمة للرئيس الروسي مع قادة دول أخرى. الحدث المرتقب هو اللقاء الأول بين فلاديمير بوتين وتيريزا ماي منذ توليها منصب رئيس الوزراء البريطاني. وسيعقد بوتين أيضاً اجتماعاً غير رسمي مع أعضاء «بريكس» خلال قمة مجموعة الـ 20.

بهذه الطريقة، حتى لو لم تخرج قمة الـ 20 في هانغتشو بأية قرارات مهمة حول روسيا، فإن شركاء روسيا ينظرون إليها كلاعب عالمي حيوي، فما تزال آراء روسيا تؤخذ في الاعتبار، حيث أشارت بكين إلى أن الضيف الأكثر أهمية في القمة سيكون فلاديمير بوتين. وفيما يلي بعض الموضوعات الهامة بالنسبة لروسيا، والتي سوف تناقش بلا شك خلال القمة.

تعزيز علاقات روسيا مع الصين

وفقاً لغوي كونغيو، مدير إدارة شؤون أوروبا وآسيا الوسطى بوزارة الخارجية الصينية، «تملك روسيا الاقتصاد الرئيسي المتطور في العالم، ووجودها في مجموعة الـ 20 سوف يكون له تأثير كبير على النظام الاقتصادي العالمي، وحل الصعوبات الاقتصادية العالمية». وبالنظر إلى القضايا الاقتصادية في روسيا على مدى السنوات القليلة الماضية، قد تكون صحة التصريحات حول الدور الرائد لروسيا قد أصبحت موضع شك. لكن هذه التصريحات هي أكثر من شهادة لتحسين العلاقات بين روسيا والصين.

وأشار مسؤول وزارة الخارجية الصينية أيضاً أنه سيكون هناك اجتماع مقرر بين رئيسي روسيا والصين، والذي سيتم خلاله مناقشة زيادة التعاون الروسي-الصيني. هذه الاجتماعات ستسلط الضوء على توقيع اتفاقيات دولية جديدة، والتي ستشكل معلماً جديداً في العلاقات بين البلدين.

سيكون الموضوع المتوقع لمحادثات الرئيسين هو فكرة دمج طريق الحرير والاتحاد الاقتصادي الأوراسي.

ومن المرجح أيضاً أن تكون هناك مناقشة لاتحاد أكبر يشمل منظمة شنغهاي للتعاون والاتحاد الاقتصادي الأوراسي ورابطة دول جنوب شرق آسيا «آسيان». هذا هو المفهوم الروسي لمنطقة أوسع للتجارة الحرة في المنطقة.

مصير مجموعة النورماندي واتفاق مينسك

تتضمن هذه القمة الهامة لروسيا في الصين اجتماعاً غير رسمي لثلاثة من أعضاء النورماندي الأربعة وهم روسيا وألمانيا وفرنسا. قبل هذا الاجتماع كان هناك تزايد ملحوظ في النشاط العسكري في منطقة دونباس. أعلن مسؤولون روس أيضاً أن هناك عملاً إرهابياً محتملاً يمكن أن يحدث في شبه جزيرة القرم. وبسبب الأحداث في شبه جزيرة القرم، أعلن بوتين أن اجتماعاً كاملاً لمجموعة النورماندي «بما في ذلك أوكرانيا» سيكون «بلا جدوى»، وبالتالي ليس من المرجح أن يحدث مثل هذا الاجتماع.

ولقد أدى هذا التكثيف في حالة الصراع الأوكراني حسب المحللين إلى إعادة تقييم الوضع بين روسيا وأوكرانيا، فضلاً عن إمكانية إعادة التفكير باتفاق مينسك بعد وجود احتمال لفشله تماماً.

وفقاً لـ ألكسندر باونوف، الباحث البارز في مركز كارنيغي موسكو: «فإن روسيا تستخدم ما حدث في شبه جزيرة القرم كسبب لإعادة تقييم الوضع في أوكرانيا مع الغرب، وخاصة بعدم وجود النظام والقدرة على الحكم لدى القيادة الأوكرانية».

لكنه لا يزال من السابق لأوانه الحديث عن حل مجموعة النورماندي، حيث

يواصل بعض الأعضاء الحوار، وتصريحات بوتين تسلط الضوء على التوتر المتصاعد فقط. وسيكون موضوع أوكرانيا، بطريقة أو بأخرى على جدول قمة مجموعة الـ 20، حتى ولو لم يصدر اتفاق رسمي، لأن ثلاثة من الأعضاء الأربعة موجودون في القمة، لذلك فمن المرجح أن تجري بعض المناقشات حول أوكرانيا، لا أكثر.

الأزمة السورية

موضوع آخر لن يمر من دون مناقشة مستفيضة وهو الموضوع السوري، والحرب «العالمية» على الإرهاب. قبل عام واحد فقط، ومع تدخل روسيا «عسكرياً ودبلوماسياً على حد سواء»، أصبح الوضع السوري أفضل في مواجهة قوى الإرهاب الناشطة على الأرض السورية، وتم الانتقال إلى الهجوم وتحرير مدينة تدمر المهمة استراتيجياً، والتي كانت قاعدة هامة لـ «داعش».

بدأت القوى المتشددة المرتبطة بواشنطن تعيد تنظيم صفوفها وقامت بهجمات مرتدة وقد ذكرت وسائل الإعلام أن الخطر يزداد في حلب. وفي مثل هذه الحالة يكون التعاون بين الولايات المتحدة وروسيا ضرورياً. قمة مجموعة الـ 20 يمكن أن تؤمن الفرصة للقادة لمناقشة هذه المسألة الحيوية، ولا سيما بين بوتين وأوباما، حسب مسؤولي الكرملين، علماً بأن الرئيس الروسي صرح علانية أنه ليس من شأن مجموعة العشرين مناقشة قضايا السياسة الخارجية والدخول في القضايا الداخلية للدول الأخرى، بل أن محور عملها هو القضايا الاقتصادية فيما بينها وعلى المستوى العالمي.

روسيا وتركيا.. الأصدقاء مجدداً

أظهرت الأحداث السابقة، أنه يمكن للمشكلة السورية أن تطول دون مشاركة حيوية من لاعب رئيسي فيها، وقلب سياساته تجاهها، هو تركيا. ولكن تركيا قد أظهرت دائماً موقفاً متشنجاً سلبياً تجاه سورية. في هذا الموقف، تصرفت تركيا بشكل مدمر، كما هي الحال عندما أسقطت الطائرة الروسية فوق سورية. أدى هذا الإجراء إلى تبادل إجراءات قاسية بين البلدين وكادت أن تصل في بعض الأحيان، إلى مواجهة عسكرية.

أدت هذه السياسة إلى تدهور علاقات أنقرة مع جيرانها جميعهم. وهي أيضاً واحدة من الأسباب التي أدت إلى محاولة الانقلاب الفاشلة، ولكن الحكومة هناك توحى بأنها قادرة بعد كل شيء على السيطرة على الوضع إلى حد ما. هذا أدى إلى أن تبدأ تركيا بتغيير بعض من مسارها، ضمن محاولاتها إمساك العصا من المنتصف واللعب على ما بين الحبال الأمريكية/الاطلسية-الروسية. وفي هذا السياق، سافر أردوغان إلى سان بطرسبرغ لرأب الصدع في العلاقات مع روسيا، معلقاً في وقت لاحق أن الأمور عادت إلى طبيعتها بين البلدين.

في قمة مجموعة الـ 20، سيكون بوتين وأردوغان قادران على مناقشة عدد من القضايا، مثل حالة شرق المتوسط ككل، ومسار ما بعد الحرب السورية. يمكن للمرء أن يتوقع أيضاً زيادة في تطبيع العلاقات، بما في ذلك المحادثات حول نظام بدون تأشيرة للمواطنين الأتراك، وبناء أول محطة للطاقة النووية في تركيا بمساعدة من روسيا.

الصورة عالمياً

هل ستخرج إيطاليا من «المركب الأوروبي» أيضاً؟



بعد صدمة الاتحاد الأوروبي يوم 24 حزيران إثر نتيجة استفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والذي من شأنه أن يخلق الكثير من الصعوبات الاقتصادية. يبدو أن قضية الديون في إيطاليا هي الخطر القادم الذي يدهم الاتحاد الأوروبي المتجه إلى التفكك بسبب أزماته، وكذلك هناك خطر آخر في هذه الحالة، وهو صعود الأحزاب اليمينية المتطرفة.

■ آلان كرد

كتبت الصحف الأوروبية أن حالة التناقض المستعصي بين إيطاليا والاتحاد الأوروبي حول عملية إنقاذ محتملة للنظام المصرفي المترنح في البلاد، بدأت تقترب يوماً بعد يوم، مما يهدد بمزيد من التحديات التي يمكن أن تواجه الاتحاد المصرفي الأوروبي، والتي تشكل أيضاً تهديداً محتملاً أكبر لاستقرار أوروبا بعد «Brexit». أصبحت إيطاليا في ورطة بسبب تنفيذ سياسات صندوق النقد والبنك الدوليين بعد وصول القروض المتعثرة إلى 540 مليار دولار، ذلك وسط مأساة الحاجة إلى رأس مال جديد. ويريد رئيس الوزراء الإيطالي، ماتيو رينزي، تخصيص ما يعادل نحو 60 مليار دولار من التمويل العام للدولة لمحاولة تحقيق الاستقرار في القطاع المصرفي، معتقداً أن أصل المشكلة في كمية القطع النقدية الورقية في البنوك.

العجز يصل إلى 27,7 مليار يورو

تواجه إيطاليا مشكلة القروض المتعثرة، التي أجبرت الحكومة على إنشاء صندوق لمساعدة البنوك الضعيفة بقيمة 5 مليارات يورو تقريباً. وتجدر الإشارة إلى أن حجم مثل هذه القروض لدى أقدم بنك في إيطاليا، «مونتي

باسي Monte Paschi» يبلغ 47 مليار يورو. ويطلب البنك المركزي الأوروبي بخصف هذا المبلغ بمقدار 8 مليارات يورو مع حلول نهاية عام 2017. وبشكل عام يبلغ الحجم الإجمالي للقروض غير المسددة في إيطاليا، 360 مليار يورو «399 مليار دولار»، وتبلغ ديونها 140 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وقالت وزارة الخزانة الإيطالية إن العجز في موازنة الحكومة في الأشهر الستة الأولى من عام 2016 بلغ 27,7 مليار يورو، بزيادة نحو 5,8 مليار يورو عن العجز المسجل في الفترة نفسها من العام الماضي. وتدعي الوزارة أنه على رغم ارتفاع العجز في الأشهر الستة الأولى من عام 2016، فإن المالية العامة ما زالت تسير نحو الوفاء بأهداف الحكومة للعام بأكمله!! وسجلت موازنة القطاع العام انخفاض الفائض من 12,1 مليار يورو إلى 8,6 مليار يورو خلال حزيران الماضي. وبلغ العجز في الميزانية 2,6% العام الماضي في ظل ادعاءات الحكومة بإمكانية انخفاضها إلى 2,3% هذا العام.

ولا يقل الاستفتاء الدستوري الذي سيجري في إيطاليا العام الحالي، خطورة عن الاستفتاء الذي شهدته بريطانيا. فالمؤشرات الاقتصادية وقضية الديون والمشاكل

المصرفية، والاستفتاء بحد ذاته تشير إلى وقوع إيطاليا في حالة أزمة خانقة قد تشمل عواقبها أوروبا كلها، مرة أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أنه سيتوجب على مواطني إيطاليا التصويت خلال الاستفتاء على موضوع تغيير مبدأ تشكيل مجلس الشيوخ في البرلمان وتركيز السلطة في أيدي أعضاء المجلس الأدنى «مجلس النواب» في البرلمان.

«فايف ستار» للخروج من الاتحاد الأوروبي

في حال وافق الإيطاليون على تنفيذ «الإصلاح الدستوري» المذكور فسيتمكن رئيس الوزراء ماتيو رينزي من تمرير قوانين أكثر ليبرالية. وفي حال رفض السكان تنفيذ الإصلاح فقد يؤدي ذلك إلى انهيار الحكومة الحالية وانسداد أزمة سياسية. ووفقاً لتقديرات الاتحاد العام للصناعة الإيطالية، إذا لم تتم الموافقة على الإصلاحات، فستشهد البلاد تراكم ديون جديدة.

ذكرت صحيفة «تليغراف» البريطانية أن الناخبين في إيطاليا يطالبون بحقهم في التصويت على عضوية بلادهم في الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو، في وقت تواجه فيه القارة الأوروبية عدوى الاستفتاءات، حسبما رأت الصحيفة.

وأضافت الصحيفة، في تقرير على موقعها الإلكتروني في حزيران الماضي، أنه بعد التصويت البريطاني على عضوية الاتحاد الأوروبي، يخشى قادة الاتحاد سلسلة من استفتاءات مماثلة قد تمزق المنظمة.

في إيطاليا، أعلنت حركة «فايف ستار» المعارضة للاتحاد الأوروبي، أنها قد تطالب باستفتاء على عضوية بلادها في منطقة اليورو، حيث يرغب الحزب في أن ينقسم اليورو إلى عملة لشمال القارة الغني وأخرى للجنوب. ونقلت الصحف دعوة بيبي جريللو، زعيم الحزب الإيطالي المعارض، إلى استفتاء كامل على عضوية بلاده في الاتحاد الأوروبي، وقال: «حقيقة أن دولة مثل بريطانيا تجرى استفتاء على مغادرة الاتحاد، تشير إلى فشل المشروع الأوروبي».

يذكر أن «فايف ستار» فازت الأحد الماضي بـ19 مقعداً من أصل 20 في انتخابات المجالس البلدية في إيطاليا، وبذلك تضمن فوزاً في العاصمة روما ومدينة تورينو.

وفي هذا السياق، هنا ماتيو سالفيني - زعيم حزب رابطة الشمال اليميني المتطرف في إيطاليا، والمتشكك تجاه الاتحاد الأوروبي بريطانيا لتصويتها لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي قائلاً: «إن إيطاليا ينبغي أن تكون التالية».

• صرحت

المتحدثة باسم وزارة الخارجية الصينية،

يوم الخميس 2016/9/1

الحفاظ على السلام والهدوء على طول منطقة الحدود يمثل المصلحة المشتركة الأكبر للصين والهند.

• أعلنت وزارة الدفاع

التركية، الخميس 1/أيلول، فصل 820 عسكرياً من القوات البحرية والبرية، في إطار التحقيقات الجارية بشأن محاولة الانقلاب، التي شهدتها البلاد في تموز الماضي.

• أعلن وزير الإدارة

المحلية اليمني، عبد الرقيب سيف، أن إعادة إعمار اليمن الذي مزقته الحرب قد تكلف

15 مليار دولار، مشيراً بذلك إلى رقم حدده «البنك الدولي».

• أعلنت باريس

رفضها مواصلة المفاوضات حول اتفاقية «منطقة التجارة الحرة عبر الأطلسي»، المفترض إنشاؤها بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، بعد وصولها إلى طرق مسدود.

• شهدت مدينة ساو باولو،

أكبر مدن البرازيل، مظاهرات احتجاجاً على عزل ديلما روسيف من الرئاسة، سرعان ما تطورت إلى اشتباكات بين محتجين ملثمين والشرطة التي أطلقت الغاز المسيل للدموع.

• أعلنت

المعارضة الفنزويلية أن «أكثر من مليون شخص تظاهروا»،

الخميس 1/أيلول،

في كاراكاس للمطالبة بتنظيم استفتاء على عزل الرئيس نيكولاس مادورو.

اعلنت حركة

«فايف ستار»

المعارضة للاتحاد

الأوروبي أنها قد

تطالب باستفتاء

على عضوية

بلادها في

منطقة اليورو

نظرة إلى الوراثة... الدور الروسي في



على مر أربعة قرون
منذ بداية القرن
السادس عشر وحتى
نهاية الحرب
العالمية الأولى،
كانت الغالبية
العظمى من الدول
العربية ولايات
تابعة للإمبراطورية
العثمانية، في حين
أن الجزء الغربي
من الشرق العربي،
كان يقع بالفعل
تحت سيطرة
القوى الاستعمارية:
بريطانيا وفرنسا.

كشف «الخط
الإمبريالية»
للنظام القيصري
بالإعلان عن
«البروتوكولات
الوطنية»، السرية
واتفاقية
«سايكس
بيكو».. أدى إلى
النمو السريع
لشعبية روسيا
السوفيتية في
الشرق العربي

■ بقلم: فينالي نومكين*
إعداد: رنا مقداد

في عام 1916، اتفقت لندن وباريس بشكل سري على التقسيم المستقبلي للجزء الآسيوي من الأراضي العربية التابعة إلى سلطان الدولة العثمانية. ووفقاً لهذا الاتفاق، كان المقرر أن تصبح الولايات العربية للإمبراطورية العثمانية بعد هزيمتها، تحت انتداب هذه الدول. ودخل السياسي الإنجليزي، السير مارك سايكس، والدبلوماسي الفرنسي، فرانسوا جورج بيكو، التاريخ بوضع النسخة الأولى، المصممة على عجل للتقسيم الاستعماري للجزء الآسيوي من الإمبراطورية العثمانية.

بدأ سايكس السفر إلى الشرق الأوسط في وقت مبكر من حياته في سن 11 عاماً مع والديه - السير تيتون غريب الأطوار، كما أفاد المؤرخون، كان منشغلاً دائماً بالعمارة الكنسية، والساعي دائماً للحفاظ على درجة حرارة جسمه ثابتة، بالإضافة إلى ولعه بالحلويات المصنعة من الحليب، ووالدته السيدة جيسكا المولعة بشرب الكحول.

ولم يتجاوز سايكس كونه مسافراً هاوياً، ومؤلفاً لكتيب صغير يحمل اسم «الإرث الأخير للخلفاء»، على الرغم من أنه شغل منصب الملحق في السفارة البريطانية في القسطنطينية. وكان يتباهى بأنه عارف متعمق للغتين العربية والتركية، رغم أنه لم يكن جيداً أبداً منها. ومع ذلك، تمكن الشاب من النجاح في مهنة السياسة، ليصبح «خبيراً» في شؤون المنطقة. أما فرانسوا جورج بيكو، وفقاً لأحد

الكتاب الإنجليز، كان يؤمن بـ«الواجب الحضاري» لفرنسا. حتى أنه قبل الحرب العالمية الأولى خدم كقنصل في بيروت، وحافظ على اتصالات نشطة مع القوميين العرب. ولكنه كما سايكس، كان مقتنعاً بغطرسة، بأن شعوب المنطقة غير ناضجة بما فيه الكفاية لإدارة أراضيها.

توقيع الاتفاقية وخط «E-K»

في عام 1915، تم تكليف هذين المهندسين الاستعماريين برسم حدود القوتين العظميين في الولايات العربية الخاضعة للحكم العثماني، وفي تشرين الثاني لعام 1915، قاما بلا مبالاة برسم خط مستقيم على الرمال بين مدينة عكا الفلسطينية بالقرب من حيفا على البحر المتوسط، ومدينة كركوك في شمال العراق، وعرف هذا الخط باسم خط «E - K»، وحرف «E» كان مأخوذاً من الحرف الأخير من الاسم الإنجليزي لمدينة عكا Acre، والحرف الثاني هو الأول في اسم مدينة كركوك، وإلى الجنوب من هذا الخط، وإلى الشمال نطاق سيادة إنجلترا، وإلى الشمال فرنسا. ولم تلتزم إنجلترا بوعدها لملك الحجاز، الشريف حسين، الذي قدم من قبل المفوض السامي - حاكم مصر، السير هنري مكماهون - بدعم مشروع إنشاء دولة عربية واحدة في المشرق - الجزء الشرقي من العالم العربي، مقابل مشاركته في الحرب ضد الأتراك.

وعلى الرغم من أن الحطة الثنائية حملت طابعاً أولياً للمستقبل - بعد العسكري - في الشرق العربي، ورغم تواصل الصراع بعد ذلك ببضعة سنوات أخرى، على الأراضي المقررة، إلا أن هذا الاتفاق دخل التاريخ باعتباره «اتفاقية سايكس-بيكو» السرية، لتصبح رمزاً

للعبودية الاستعمارية للعرب. وقد وقعت يوم 16/أيار من عام 1916. التوسع في المنطقة لم يكن في قائمة الأهداف الروسية في العام الجاري، مرت 100 سنة على الاتفاق. في العديد من البلدان، انطلقت النقاشات، التي تربط أحداث الحرب العالمية الأولى بالآزمة التي تعصف بمنطقة الشرق المتوسط اليوم. وبرزت أطروحة واسعة النطاق عن «انهيار نظام سايكس بيكو» الذي ضبط بشكل تعسفي الحدود، دون الأخذ بعين الاعتبار الحقائق التاريخية والجغرافية والديموغرافية للمنطقة.

وغالباً ما ننسى أن الاتفاق الذي وضع في 1915 - 1916 بين إنجلترا وفرنسا، في الواقع لم ينشئ حدود المشرق، إذ أن هذا الأمر تم إنجازه في وقت لاحق - في مؤتمر باريس للسلام «18/ كانون الثاني 1919 - 21/كانون الثاني 1920»، وفي معاهدة «سيفر» الموقعة يوم 10/أب 1920، وفي مؤتمر «سان ريمو» 19 - 26/نيسان 1920 في لوزان. وبالإضافة إلى ذلك، أصبح ما يسمى «وعد بلفور» جزءاً من خطة الإدارة الإنجلوفرنسية للمشرق. وفي الرسالة المؤرخة بتاريخ 2/تشرين الثاني، من وزير الخارجية البريطاني، السير آرثر بلفور، إلى اللورد روتشيلد لمنح الاتحاد الصهيوني، موافقة لندن على مشروع «إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين».

كما ناقشت هذه المؤتمرات أيضاً، مضائق البحر الأسود، والتي لها أهمية استراتيجية بالنسبة لروسيا. مشكلة مرور السفن الروسية عبر مضيق - البوسفور والدردنيل - منذ القرن التاسع عشر كانت تحمل أهمية حساسة بالنسبة لروسيا، لأن بريطانيا

كانت تبذل باستمرار الجهود لمضائق مصالح روسيا. وعلى خلفية التنافس مع تركيا بشكل دوري - من عهد ألكسندر الأول وحتى نيقولا الثاني - ظهرت فكرة اللجوء إلى القوة العسكرية. حتى أنه في بداية حرب 1806 - 1812، وضع وزير البحرية بافل تشيتشاغوف خطة لعملية احتلال مضيق البوسفور ومهاجمة القسطنطينية. وعادت روسيا للنظر في هذه الخطة في نهاية القرن التاسع عشر.

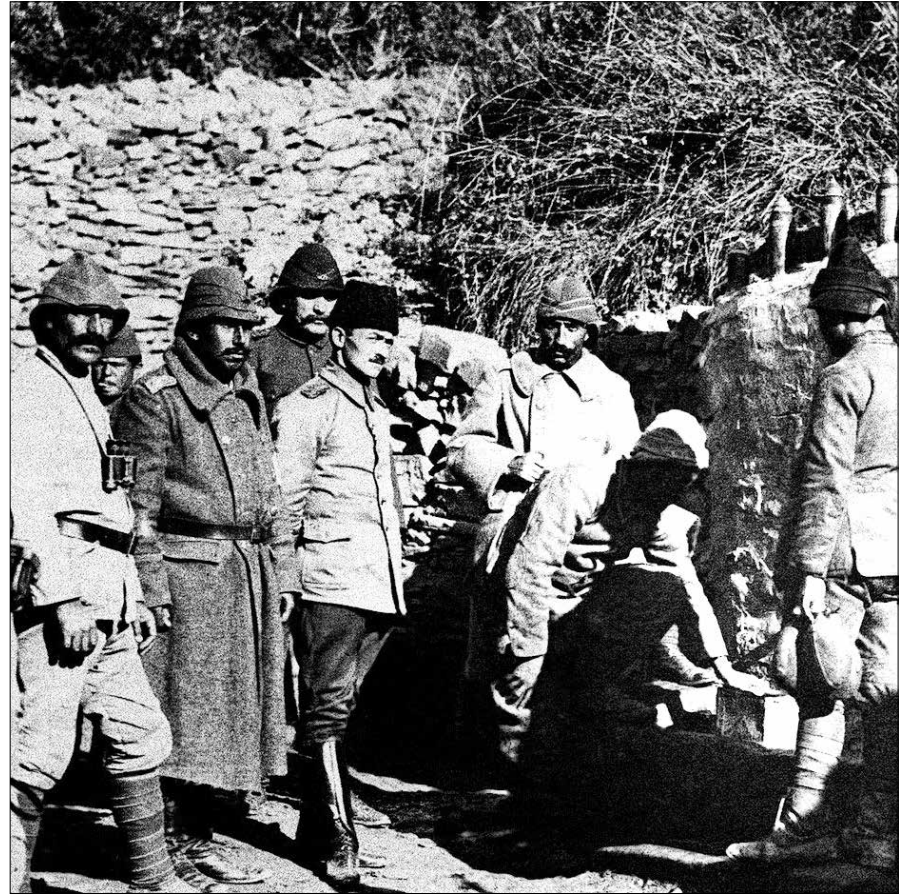
ولكن، بدخولها الحرب العالمية الأولى، لم تسع روسيا على الإطلاق للاستحواذ على أية مناطق أو أقاليم، هي فقط سعت لإضعاف ألمانيا وكذلك للقضاء على هيمنتها في أوروبا وتعزيز موقف النمسا - المجر في البلقان. ولم تتم دراسة مسألة احتلال مضائق البحر الأسود. وفيما بعد، أصبح لدى روسيا موقف مغاير فيما يتعلق بالمضائق، إذ صرح وزير الشؤون الخارجية الروسي سazanوف لسفراء بريطانيا وفرنسا أنه عند توقيع اتفاقية السلام، يتعين على روسيا «ضمان حرية المرور عبر المضائق مرة واحدة وإلى الأبد»، وفي هذه الحالة لم يكن هناك أي حديث عن مسألة التوسع الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط.

«كياسة الشركاء» والثورة التي قلبت المعادلات

تغير الوضع حول المضائق بشكل كبير مع دخول تركيا في الحرب. حيث أعلن نيقولا الثاني نفسه أن «التدخل المتهور لتركيا سيفتح الطريق أمام روسيا لتنفيذ وصية الأجداد حول المهمة التاريخية لها على شواطئ البحر الأسود». وبدأت مفاوضات صعبة مع

يتناسى كتاب
عرب يسرون
مع تيار القوى
الغربية المعادي
لروسيا ان
الدور الفعلي
التاريخي لروسيا
لم يكن سوى
دعم حركات
التحرر في هذه
البلدان.. ودعمها
لنيل استقلالها
الكامل

المنطقة منذ «سايكس-بيكو»



التي تخشاها روسيا دائماً «ولديها سبب للخوف، للأسف، حتى اليوم». بالطبع، يمكن بسذاجة التكهن حول مدى قوتنا في حال السيطرة على القسطنطينية، والأسكا، وجزء من ولاية كاليفورنيا، وبورت أرثر، وجزر هاواي «في الواقع وجه الملك المحلي يوم 21/أيار 1816 رسالة لألكسندر الأول بطلب للحصول على رعاية الروس، وتعهد بأن يكون مخلصاً للصولجان الروسي»، وغينيا الجديدة وفق الرحالة ميكلوخ ماكلاي! ولكنه أمر فطيع أن نتصور مصير علاقتنا مع الجار الجنوبي القوي- تركيا، إذا احتلنا القسطنطينية، التي كانت عاصمتهم لأكثر من نصف ألفية، من لحظة احتلال قوات السلطان محمد الثاني عام 1453 لها، بعد أن كانت عاصمة الإمبراطورية البيزنطية (ولكن ليس روسيا). بدلاً من ذلك، ساعدت روسيا السوفييتية تركيا للحفاظ على الاستقلال والسيادة، ونأمل أن جيراننا الأتراك، لن ينسوا هذا.

الحلم الأوراسي يجمع شعوب المنطقة وجاء كشف «الخطط الإمبريالية» للنظام القيصري من خلال إعلان الثورة البلشفية عن «البروتوكولات الوطنية» السرية واتفاقية «سايكس بيكو»، ليؤدي إلى النمو السريع لشعبية روسيا السوفييتية في الشرق العربي. لا تزال هناك سمعة كبيرة مميزة لروسيا، هو أنها بعد الثورة وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى نأت بنفسها بقوة عن الاستعمار الأوروبي الغربي، وبدأت بدعم حركة التحرر الوطني لشعوب المنطقة. والثمار المرة لحكمها الاستعماري في المنطقة،

جنتها القوى الرئيسية في أوروبا الغربية فترة طويلة. ولكن ليس من قبيل الصدفة ظهور الفكرة المجنونة التي تسعى بأثر رجعي لربط روسيا «ممثلة في وزير خارجيتها سazanوف، بالمناسبة، الذي أقبل بالفعل في يوليو 1917، واستبدل بشورمر» بالمشروع الاستعماري في الشرق الأوسط. وبالطبع يلقي هذا الأمر ترحيب بعض الجهات الأجنبية المعادية لروسيا، كما يتضح الأمر في الشبكات الاجتماعية ومن النقاشات في عدد من المؤتمرات. يتناسى عدد كبير من الكتاب العرب الذين يسرون مع تيار القوى الغربية المعادي لروسيا أن الدور الفعلي التاريخي لروسيا لم يكن سوى دعم حركات التحرر في هذه البلدان، ودعمها لنيل استقلالها الكامل. حيث أن الوقائع التاريخية تثبت أن روسيا، سواء في العهد القيصري أو السوفييتي أو الحالي لم تكن قادرة على ولا رغبة في لعب الدور الاستفزازي ذاته الذي تلعبه الدول الغربية، ذلك لأن هناك روابط استراتيجية وثيقة تجعل من مصالح شعوب هذه المنطقة مرهونة تماماً بتمكين الاستقرار السياسي في المنطقة، الشيء الذي يعد هدفاً مشتركاً لروسيا والشعوب الأوراسية كلها التي لا سبيل لها إلا العمل معاً.

السعي مستقبلاً للحصول على سدادها. وأخيراً وأهم شيء: اتفاق روسيا ودول الوفاق لا يعني انضمامها لمشروع الغزو الاستعماري في الشرق المتوسط. ففي الواقع، كان التوسع المزعم في المضائق، رد فعل على محاولات الدولة العثمانية، التي دخلت الحرب مع روسيا في تحالف مع ألمانيا، لحرمانها من الوصول إلى البحر الأبيض المتوسط المهم وجودياً لها. يجب علينا أن لا ننسى أن روسيا لم تقم أبداً بتغذية الخطط التوسعية في منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي تذكره دائماً دول العالم العربي. حتى أن الإمارة الروسية في العصور الوسطى لم تشارك في الحروب الصليبية، كان هناك دائماً احترام عالٍ وتقدير يتواصل تقيمه حتى اليوم بين سكان هذه الدول.

من غير المنطقي مثلما يفعل بعض المعلقين، إلقاء اللوم كله على البلاشفة «مدمري الجيش»، إذ أن تحريضهم ضد الحرب لقي أرضاً خصبة. لقد تعب الجنود الروس الذين لم يكن لديهم حافز قوي للمخاطرة بحياتهم من أجل الاستيلاء على العاصمة العثمانية، مثل الذي كان لدى الجنود السوفييت الذين سيطروا على برلين في العام 1945، كما أن عملية احتلال المضيّق والقسطنطينية، لم تكن على أي حال لتكون نزهة. هذا هو السبب في أن الإمبراطورية الروسية في الواقع، لا يمكن اعتبارها عضواً في اتفاقية سايكس بيكو، حتى لو لم تتدخل في الأمر ثورة أكتوبر. وهذا تثبته أيضاً تسمية هذه الاتفاقية، التي لا تظهر فيها روسيا.

حول مصالح الشعوب.. والدور السوفييتي الوطني

من المستحيل أن لا نتفق مع يلينا سوبونينا التي أشارت إلى أن ذكر اتفاقية «سايكس-بيكو»: «يعني، كيف أن القوى الغربية تعاملت بشكل وقح مع تركة الإمبراطورية العثمانية وقسمتها وفق مصالحها الخاصة متجاهلة السكان المحليين». للأسف، التركيز اليوم على هذا الموضوع لا ينعكس في ظهور استنادات إلى المواد الأرشيفية والوثائق، مع وجود استثناءات قليلة، وتكهنات صحفية وشبه سياسية في وسائل الإعلام، بما في ذلك الطنانة للغاية. ويكفي أن نذكر فكرة مجنونة لإعادة تسمية الاتفاق المذكور أعلاه ليصبح اتفاق «سazanوف- سايكس-بيكو». إحدى الشخصيات كتبت بشكل عاطفي عن هذه الفكرة، واصفة ثورة أكتوبر بـ«الغادرة»، وهاجم هذا الشخص البلاشفة لأنهم «نشروا إلى العلن البروتوكولات السرية التي كانت وطنية وموجهة لخدمة مصلحة الدولة الروسية». ليعلموا مواقفهم السياسية الحمقاء.

إذا كان المؤلف بوصف «السياسة الغبية» يشير إلى سياسة دعم حركات التحرر الوطني، فيجب ألا ننسى أنها موجهة تحديداً ضد القوى الغربية وأعمالها العدائية في منطقة المضيّق،

أسطول البحر الأسود تحت قيادة الجنرال سيفيتشن، والإدارة العامة لنانب الأميرال كولتشاك. ولكن تم تأجيل العملية حتى نيسان 1917، نظراً لإرسال قوات إلى رومانيا. وبسبب ثورة شباط، دفنت المخططات إلى الأبد.

لا دور لروسيا في الاتفاقية المشؤومة بالعودة إلى اتفاقية «سايكس-بيكو»، تجدر الإشارة إلى أنه في سان بطرسبرغ، لم يكن من الممكن فهم طبيعة المشروع الروسي لمعالجة قضية المضائق. أولاً: لقد اشترط الحلفاء الغربيون موافقتهم بالإضافة إلى النقطة الرئيسية- اعتماد روسيا لتقسيم الولايات العربية للإمبراطورية العثمانية بين بريطانيا وفرنسا، بالحفاظ على التجارة الحرة عبر المضيّق، وإقامة «نظام الميناء الحر»، بعد النصر الكامل في القسطنطينية «في حال إنهاء الحرب بنجاح».

لندن وباريس، اللتان كانتا تشعران بمرارة الهزيمة في الحرب، لم تكونا مؤمنتين بإمكانيتهما على هزيمة العثمانيين دون روسيا، وكان الدور الحاسم في الحرب معلقاً عملياً على روسيا، وهذا لم يكن سهلاً. ثانياً: كان من المفترض أن يتم تحديد الحل الرسمي للمسألة في اتفاقية السلام في المستقبل، ولم يعرف على الإطلاق كيفية التصرف من قبل لندن وباريس، بعد أن تكون تركيا قد هزمت.

ثالثاً: للدفاع عن مواقفها، فإن روسيا بحاجة إلى رافعة قوية جداً من الضغط على «الشركاء»، والتي، للأسف، لم تمتلكها تماماً. وليس من قبيل الصدفة أن معظم المؤرخين المحليين ينظرون لاتفاق بطرسبرغ مع لندن وباريس على أنه نوع من «كمبيالة» يجب

ما كان يسمى بالشركاء في بريطانيا وفرنسا. وإذا كانت هذه القوى، تأمل ومعنية في المقام الأول بهزيمة الدولة العثمانية والتقسيم المرتقب للولايات العربية بينها، فإن السلطات الروسية كانت معنية بحل مشكلة توفير مراقبة موثوقة للمضائق وباحتمال ضم القسطنطينية لروسيا- الحلم القديم للعديد من الأباطرة الروس.

في 19/تشرين الثاني 1915، أرسل سazanوف لإنجلترا وفرنسا مذكرة تطالب في المستقبل «بضم، القسطنطينية، والشاطئ الغربي لمضيّق البوسفور وبحر مرمرية ومضيّق الدردنيل، وجنوب تراقيا حتى خط أنوش- ميديا لروسيا، وكذلك جزء من الساحل الآسيوي لمضيّق البوسفور، ونهر ساكاريا حتى نقطة معينة على ساحل جزر خليج أزميد ببحر مرمرية، «تم إعداد مشروع القرار حول مسألة المضائق في وزارة الخارجية الروسية».

ونتيجة لتبادل الرسائل بين السلطات الثلاث، وافقت بريطانيا وفرنسا على الشروط الروسية، ووافقت روسيا على أن تأخذ في الاعتبار متطلبات المصالح البريطانية والفرنسية في آسيا التركية، وحتى إعادة النظر في الاتفاق الأنجلو الروسي لعام 1907، مع الاعتراف بالمنطقة، التي تم تعيينها على أنها محايدة.

وأحد أسباب «كياسة الشركاء»، كانت نجاحات الجيش الروسي، الذي سيطر في شباط 1916، على أرضروم وبتليس. وفي نهاية تشرين الثاني 1916، بعد اتفاقية سايكس بيكو، خطت روسيا لإجراء ما يسمى عملية البوسفور، عبر إرسال القوة الرئيسية التي كان من المفترض أن تكون من

روسيا لم تقم أبداً بتغذية الخطط التوسعية في منطقة الشرق الأوسط.. الأمر الذي تذكره دائماً دول العالم العربي

هناك روابط استراتيجية وثيقة تجعل من مصالح شعوب هذه المنطقة مرهونة تماماً بتمكين الاستقرار السياسي في المنطقة، الشيء الذي يعد هدفاً مشتركاً لروسيا والشعوب الأوراسية كلها التي لا سبيل لها إلا العمل معاً

عصير الرمان كمضاد للأكسدة



وجدتها

د. عرب المصري



ميزانية البحث العلمي

تؤكد إحصائيات اليونسكو لعام 1999، أن نسبة الإنفاق على البحث العلمي في مصر كانت 0,4 % وفي الأردن 0,33% وفي المغرب 0,2% وفي كل من سورية ولبنان وتونس والسعودية 0,1% من إجمالي الناتج الوطني. أما إحصائيات سنة 2004، للمنظمة العالمية نفسها تشير إلى أن الدول العربية مجتمعة قد خصصت للبحث العلمي ما يعادل 1,7 مليار دولار فقط، أي ما نسبته 0,3% من الناتج الوطني الإجمالي. ومن جانب آخر فإن مخصصات البحث العلمي في الدول الإسلامية الكبرى تزداد عاماً بعد آخر، إذ تتضاعف كل ثلاث سنوات تقريباً، وتتجاوز نسبة مخصصات البحث العلمي في بعض الدول 4% من إجمالي الناتج الوطني.

إن أحد أهم الأسباب المؤدية إلى انخفاض معدل إنتاجية البحث العلمي في الدول العربية مقارنة بالواقع العالمي، يرجع إلى عدم وجود استراتيجية واضحة للبحث العلمي في الدول العربية، ونقص التمويل الذي تنفق نسبة كبيرة منه على الأجور والمكافآت والبدلات وغيرها، وعدم تخصيص ميزانية مستقلة ومشجعة للبحوث العلمية.

كما أن معظم الجامعات في الدول العربية تركز على عملية التدريس أكثر من تركيزها على البحوث العلمية بينما الدول الرأسمالية الكبرى ترصد الميزانيات الضخمة للبحوث العلمية لمعرفتها بالعوائد الضخمة التي تغطي أضعاف ما أنفقته.

تعاني مراكز البحوث والجامعات العربية من مشكلات عديدة من بينها انشغال عدد كبير من أعضاء هيئة التدريس في العمل الإضافي، وقلة عدد الباحثين والمختصين، وندرة تكوين فرق بحثية متكاملة، فالبحوث التي تجري بين جدرانها من جانب أساتذتها إنما هي بحوث فردية لأساتذة يحاولون الإنتاج العلمي بغية الترقى، أو النشر، وهي بحوث أضعف من أن تحل مشكلات المجتمع أو تعمل على تقدمه.

إضافة إلى عدم وجود حرية أكاديمية كافية، والبيروقراطية والمشكلات الإدارية والتنظيمية، والفساد المالي والإداري في مؤسسات البحث العلمي، وتأخر نقل المعلومات التقنية، وإهمال التدريب المستمر للباحثين، مما ساعد على تهجير. أو هجرة هذه العقول في التخصصات المختلفة واستقرارهم في الخارج، كما أن المناخ الحالي أدى إلى هروب العديد من الكفاءات العلمية إلى الخارج.

وما زاد الواقع سوءاً أن هذه الميزانيات المنخفضة أساساً يجري تخفيضاً حالياً عدا عن انخفاض قيمتها الفعلية من خلال مفعول انخفاض قيمة العملة المحلية أثناء الحرب.

aroub@kassioun.org

تحت عنوان «تأثير معاملات تصنيع عصير الرمان في النشاط المضاد للأكسدة وعلاقته بالفينولات»

قدم الدكتور غياث مصباح سميحة والمهندسة راما عتمة بحثهما في مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية حيث درس النشاط المضاد للأكسدة في عصير الرمان المستخلص بطريقتين والمعين بثلاث طرق، طريقة الينتاكاروتين، ومستحلب حمض لينولييك، وثنائي فينيل بيكريل هيدرازيل. اعتمد في طريقة الاستخلاص الأولى للعصر على فرط حبات البذور يدوياً وعصرها باستخدام مكينة عصر واعتمدت في الطريقة الثانية على عصر أنصاف الثمار كاملة في نفس المكينة السابقة استخلصت المركبات الفعالة من كلا نوعي العصير باستخدام الكحول الإيثيلي، وقرنت النتائج مع بوتيلات هيدروكسي أنيسول BHA كمضاد أكسدة مرجعي. أظهرت النتائج وجود فرق معنوي $p < 0,05$ في النشاط المضاد للأكسدة بين نوعي عصير الرمان في المعاملات كافة. فبلغ 66,82 % في المعاملة 1- و82,86 % في المعاملة 2-، و98,86 % في BHA. أظهر النشاط المضاد للأكسدة ارتباطاً معنوياً مع الفينولات الكلية في المعاملتين المدروستين في الطرق الثلاث لتعيين نشاط مضادات الأكسدة.

أقدم الفاكهة المأكولة في العالم

يعد الرمان L granatum Punica.

من أحد أقدم الفاكهة المأكولة في العالم، ويستهلك طازجاً، أو بشكل عصير، أو مركز عصير، أو مربى، أو نبيذ.

ويستهلك الرمان في البلدان العربية طازجاً أو كعصير أو على شكل مركزات 68 درجة بيركس ويستعمل كإضافات إلى بعض الأغذية المصنعة أو المطبوخة لإكسابها الطعم والنكهة المميزة ويسمى عندها دبس الرمان. يعود الموطن الأصلي للرمان إلى إيران وشمال الهند، إلا أن زراعته امتدت إلى بلدان حوض المتوسط في آسيا وإفريقيا وأوروبا.

يعد عصير الرمان مصدراً مهماً لمضادات الأكسدة المتمثلة بالمركبات الفينولية والأنثوسيانينية. ومن أهم المركبات الفينولية وخصوصاً المشتقات أحادية وثنائية الغلوكونز للدلفيندين والسيانيدين والبيلاغونيدين، بالإضافة إلى مركبات gallagylatannins ومشتقات لحمض الإلاجيك، والثانينات الأخرى القابلة للحل، التي تساهم جميعها في النشاط المضاد للأكسدة، وهذا ما يدعو للاهتمام به، لأن الدراسات البوائية تشير إلى أن استهلاك الفواكه والخضار العالية المحتوى بالفينولات مرتبط بخفض أضرار أمراض القلب الوعائية والدماغية والأورام السرطانية. وتعود هذه التأثيرات المفيدة للفينولات ومن ضمنها الأنثوسيانينات، نتيجة لقدرتها على كبح الجذور الحرة التي لو بقيت ستلحق الضرر والأذى بجميع خلايا الجسم. تمتلك ثمار الرمان نشاطاً عالياً مضاداً للأكسدة أعلى مما هو

عليه في ثمار السفرجل، والتفاح، والإجاص، والعنب، وهذا بالطبع عائد لغناه بالفينولات الكلية التي قدرت نسبتها في عصير الرمان ما بين 200-1000 مع/100 غ. ومنها الثانينات، الإلاجيتانينات، الأنثوسيانينات، الكاتشينات، حمض غالليك وحمض الإلاجيك. لاحظ العلماء أن لثانينات قشور الرمان وعصيره المتخمر نشاطاً مضاداً للأكسدة يفيد في الحماية من الأورام، وتوصلوا إلى أن عصير الرمان التجاري «المستخلص من كامل الثمرة»، يمتلك نشاطاً مضاداً للأكسدة أعلى بثلاث مرات مما هو في النبيذ الأحمر والشاي الأخضر. ولما كانت سورية تعد أحد أهم الدول المنتجة لثمار الرمان، ولا تتوافر دراسات محلية حول النشاط والمقدرة التي تبديها مضادات الأكسدة الموجودة في العصير، كما لا تتوافر دراسات حول أنواع المركبات الكيميائية التي تضمها مضادات الأكسدة، وخصوصاً أن الرمان يتناول إما طازجاً أو على شكل عصير أو بهيئة مركزات (68 % بريكس) يطلق عليها اسم دبس الرمان، فقد هدفت الدراسة إلى معرفة:

❖ مدى تأثير تصنيع العصير على ما يضمه من نشاط مضاد للأكسدة تعكسه المركبات المضادة للأكسدة الفعالة حيويًا. ❖ البحث عن علاقة ارتباط بين النشاط المضاد للأكسدة وبين الفينولات الكلية المتوافرة في الرمان وعصير ❖ التعرف إلى هذه المتأثرات في الرمان البلدي الحامض المزروع في كلية الزراعة في جامعة دمشق.

جمع الثمار وطرق العصر

جمعت ثمار الرمان من مزرعة كلية الزراعة في موسم الحصاد التجاري لها خلال موسمي 2012/2013 إلى العمل التجريبي للصناعات الغذائية، وخزنت مبردة لحين العصر. غسلت الثمار وقسمت إلى نصفين. في الطريقة الأولى للعصر فرطت حبات البذور يدوياً ثم عصرت، وسمي الناتج عصير حبات البذور وفي الطريقة الثانية للعصر، عصرت أنصاف الثمار كاملة مع القشرة بعد التخلص من تاج الزهرة، باستخدام المكينة السابقة وسمي العصير الناتج عصير الثمار الكاملة جمع العصير الناتج من طريقتي العصر وأخذت عينتان متماثلتان وخزنتا بالمجمدة لحين التحليل.

فروق واضحة في النشاط المضاد للأكسدة

وقد استنتج عن وجود فروق واضحة بين نوعي العصير في النشاط المضاد للأكسدة عائدة إلى اختلاف محتوى العصيرين من المواد الفينولية الفعالة نتيجة تأثير تقنيتي العصر. فمن المتعارف عليه أنه كلما ارتفع محتوى العصير من الفينولات زادت فوائده الصحية لجذور الحرة. لذلك ينصح بتناول عصير الرمان المعد وفق الطريقة الثانية، على الرغم أن له طعماً قلوياً قابضاً نوعاً ما، لما فيه من فوائد صحية للمستهلكين. وتوصي الدراسة بمتابعة العمل العلمي في هذا البحث والتوسع في الاتجاهين الأفقي والشافولي في تفاصيله لمعرفة المزيد عن المنتجات الغذائية وغير الغذائية لهذه الثمرة المفيدة للإنسان.

الموارد المائية في حوض العاصي



تحت عنوان «ترشيد استخدام الموارد المائية في حوض العاصي الأعلى» قدمت الدكتورة بشرى خزام من هيئة البحوث العلمية - مركز بحوث حمص أطروحتها في جامعة البعث - كلية الزراعة.

الشرب لمدينتي حمص وحماة كافة دون أي عجز، حتى عام 2030. أظهر البحث أنه عند اختيار «سيناريو تحسين كفاءة» المتضمن تحسين كفاءة شبكات الري والشرب وتخفيض حصة الفرد من مياه الشرب، فإن كمية العجز سوف تنخفض بنسبة لا تقل عن 65% عن العجز في الواقع الحالي. أظهر البحث أنه عند استثمار سد زيتا تمت تغطية جزء من الطلب على المياه لأغراض مياه الشرب والاستخدام المنزلي لحمص وحماة، ولأغراض الري، وتم التحكم بشكل أفضل في إدارة الطلب على الموارد المائية. أظهر البحث أنه عند تعميق بحيرة قطينة إلى «14» م بدلاً من «7» م «أو إنشاء سد بديل» تنخفض فواقد التبخر من سطح البحيرة إلى النصف تقريباً، مما ينعكس إيجاباً على تخفيض كمية العجز لمواقع الطلب، وزيادة المياه الخارجة من سد قطينة واستثمار سد زيتا بشكل أفضل في سنوات الجفاف.

وتحدثت فيها عن دراسة إدارة الموارد المائية المتوفرة في حوض العاصي الأعلى «من الحدود السورية اللبنانية وحتى سد قطينة». حيث استخدم برنامج WEAP21 «Water Evaluation And Planning System» في وضع نموذج رياضي يربط بين الموارد المائية وبين الطلب المستقبلي عليها في حوض العاصي الأعلى، متضمناً تزايد عدد السكان وتطور حاجة الفرد من الموارد المائية، وتحسين كفاءة استخدام هذه الموارد في «مياه الشرب والاستخدام المنزلي - القطاع الزراعي - القطاع الصناعي». تم في هذا البحث دراسة أربعة حوارات عند احتمال الواردات المائية «50%، 75%، 95%» وإدخال عدة سيناريوهات في كل حوار، واقتراح أولويات طلب وتزويد مختلفة، وتمت دراسة الحلول عند كل حوار وكل سيناريو، واختيار الحلول الأكثر ملاءمة لواقعنا، والتي تميزت جميعها بتأمين احتياجات مياه

السطحية وسد زيتا في تأمين مياه الشرب لحمص وحماة، على أن يتم تحسين كفاءة شبكات مياه الشرب إلى 80% وتحسين كفاءة الري إلى 75%.

أظهر البحث أن العجز يختفي نهائياً عام 2030 عند احتمال واردات مائية 75%، إذا تم الاعتماد على المياه الجوفية في ري المساحات المزروعة، وعلى المياه

أخبار العلم



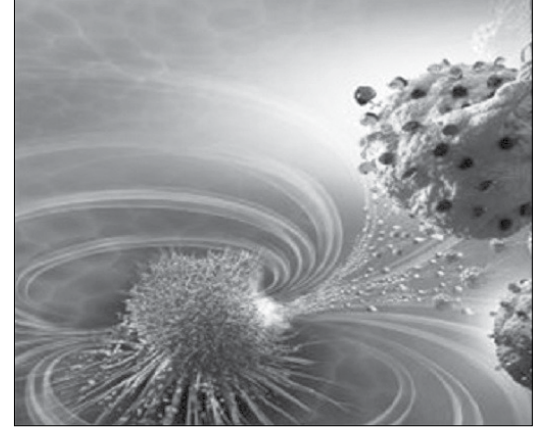
استرجاع الذهب من النفايات الالكترونية

اكتشف الباحثون تقنية جديدة يمكن أن تساعد على تطوير أساليب لاستخراج المعادن الثمينة وإنقاذ حوالي 300 طن من الذهب المستخدم في مجال الإلكترونيات سنوياً. ويعتقد الباحثون أن النفايات الكهربائية تحتوي على ما يصل إلى 7% من مجمل الذهب في العالم، بما في ذلك الهواتف النقالة وأجهزة التلفاز والكمبيوتر. ولا يعتبر استخراج الذهب من الهواتف النقالة ظاهرة جديدة، حيث كانت الشركات تقوم بذلك منذ سنوات، ولكن تعتبر الأساليب الحالية غير فعالة ويمكن أن تكون خطرة على الصحة بسبب استخدام مواد كيميائية سامة. لذا طور الباحثون من جامعة أدنبرة طريقة استخراج جديدة لا تستخدم هذه المواد الكيميائية السامة، ويمكن أن يكون لها فوائد اقتصادية واجتماعية محتملة. والأسلوب ينطوي على وضع لوحات الدارة الكهربائية في حمض خفيف من أجل حل الأجزاء المعدنية. وبعد ذلك تتم إضافة سائل زيتي يحتوي على مركب كيميائي لاستخراج الذهب منها. ويأمل الباحثون أن تعمل هذه الطريقة على تحسين طرق استرداد الذهب من النفايات الالكترونية.



الصين تخطط لإنتاج محركات لطائراتها

أعلنت الصين عن بناء أول مصنع لمحركات الطائرات لخدمة السوق المحلية في البلاد دون الحاجة إلى استيراد من الموردين الأجانب. وقال ليو تينجاي، رئيس مؤسسة الطيران الصينية، «نحن نحاول إيجاد حل يمكننا من الابتكار الذاتي المستقل ضمن البحوث النظرية الأساسية وتحقيق تقدم تكنولوجي في ميدان إنتاج محركات للطائرات الاستراتيجية». وقد وظفت الحكومة الصينية بالتعاون مع بلدية بكين ومع شركة صناعة الطائرات، المملوكة من قبل الدولة، أموالاً لإطلاق محرك الطائرات الجديد AECC. ويركز المشروع الجديد على تطوير كل من المحركات النفاثة العسكرية والتجارية منها، حيث خصصت له ميزانية تصل إلى 7,5 مليارات دولار، كما سيتم توظيف نحو 96 ألف عامل في المصنع الثوري الجديد. ويساهم هذا المشروع الثوري في الحد من اعتماد الصين على المنتجين الأجانب، من أجل تطوير قطاع الطيران وتلبية المتطلبات التجارية والعسكرية المحلية لتحقيق الاكتفاء الذاتي.



علاج السرطان!

ابتكر باحثون من مدرسة التكنولوجيا في مونتريال وجامعة مونتريال وجامعة ماكجيل في كندا جهازاً متناهي الصغر «سايبورغ» قادراً على إيصال الدواء إلى أماكن الأورام السرطانية في جسم المريض. السايبورغ «بالإنجليزية: cyborg» هو كائن نظري أو خيالي يتكون من مزيج من مكونات عضوية وبيو-ميكاترونية. وهو اختصار لتعبير cybernetic organism بالإنجليزية، ويعني «متعض سيبّرناطقي». ويتميز هذا الاختراع عن الاختراعات الأخرى المماثلة في دقة قدرته على استهداف الخلايا الخبيثة، بحسب مقالة نشرها العلماء في مجلة «نيتشر نانوتكنولوجي-Nanotechnology». ويأتي هذا السايبورغ متناهي الصغر مرفقاً ببكتيريا ذات سوط تحوي بداخلها الأدوية المضادة للخلايا السرطانية. وقد تم تجهيز البكتيريا بسلسلة من الجسيمات المغناطيسية النانوية، التي تلعب دور البوصلة، فتسمح لها بالتحرك على طول الحقل المغناطيسي المطبق. وبالإضافة إلى ذلك تمتلك هذه البكتيريا أجهزة استشعار تراقب مدى تركيز الأكسجين مما يساعد السايبورغ المتناهي الصغر على العثور على الورم ومن ثم مهاجمته بالأدوية المضادة.

يعرّف كل تكتل واتحاد ضمن المنظومة العالمية الرأسمالية على مستوى مراكز المنظومة بأنه اتحاد شركات وملاك وبنوك هذه الدول، لتشكيل كيان عابر للقوميات، يهدف بهذا الشكل أو ذلك، إلى تحصيل الحدود وإنشاء منظومات مالية واقتصادية تهدف لتحقيق الأرباح وتقسيمها وإعادة توزيعها وإدارة التجارة العالمية مع المراكز الأخرى أو الأطراف.

الاتحاد الأوروبي ونهاية الدور الوظيفي



■ عماد بيضون

الاتحاد الأوروبي الذي ينطبق عليه التعريف السابق لا يخرج عن كونه اتحاد شركات وبنوك أوروبا، بناءً على رسمته وتوجيه صندوق النقد الدولي، أو تنفيذاً لما اتفق عليه في مؤتمر «برينتون وودز»، أو بعدها ضمن اتفاق «جمايكا» الذي رسخ المنظومة المالية العالمية ومفهوم الدولار كعملة تبادل عالمي.

ما بين اتحاد ديغول واتحاد ميركل

قررت الاتفاقية المذكورة أنفاً تعليق الجمارك بين دولها، بهدف تكوين كيانات أكثر اتحاداً بمواجهة الدولار الأمريكي ومشروع «مارشال» الذي رسخ الدولار عملة فوق العملات المحلية في أوروبا، لأن تسديد الدين الناجم عن المشروع كان لا بد أن يكون بالدولار الأمريكي.

في ذلك الحين، رفض طلب بريطانيا بالمشاركة في الاتحاد الأوروبي، وقال ديغول جملة الشهيرة: إن بريطانيا تملك «كراهية متجذرة» للكيانات الأوروبية. وحسّر من أن فرض بريطانيا كعضو في السوق الأوروبية المشتركة سوف يؤدي إلى تحطيمه.

لذلك، رفض طلب بريطانيا للانضمام للمعاهدة، وسعى الأوروبيون لبناء منظومة للتحرر عملياً من هيمنة الدولار الأمريكي على اقتصاداتهم. لكن بعد انتهاء الفترة الديغولية في عام 1966، نشأ وضع عالمي جديد متغير مدفوعاً من الهزيمة الأوروبية أمام الدولار الأمريكي الذي أغرقت به أوروبا ضمن مشروع «مارشال» بخديعة التغطية الذهبية التي اكتشف ديغول وقتها أنها أوراق مطبوعة دون تغطية مالية، لكن الوقت فات على «أنصار الاستقلال الأوروبي».

وعدت أوروبا- التي وافقت أخيراً على قبول عضوية بريطانيا في الاتحاد- دول السوق الأوروبية المشتركة بالرفاء، لكنها وافقت صاغرة على إملاءات صندوق النقد الدولي، واعترفت بمؤتمر جمايكا الذي جعل الدولار عملة عالمية لا تحتاج للتغطية بالذهب وغير قابلة للتبديل.

في عام 1973، أي في فترة ارتفاع النفط وتحول الدولار إلى بترودولار، انضمت بريطانيا إلى السوق الأوروبية المشتركة، فأرضت شروط صندوق النقد الدولي على هذه الدول التي يمكن تلخيصها بنقاط عدة، أولاً: إلغاء الحدود على تنقل رؤوس الأموال. ثانياً: الخصخصة وإلغاء دور الدولة. ثالثاً: إلغاء دور ورقابة الدولة على سوق العملات الأجنبية. وهذا تماماً ما تم فعله بالاتحاد السوفيتي لحظة انهياره في العام 1990، لكن على المستوى الأوروبي كانت الصدمة أقل رغم أنها جعلت السيطرة الأمريكية على أوروبا محكمة.

ما بعد 1999 ونشوء اليورو

ظهرت فكرة إنشاء عملة أوروبية

موحدة منذ فترة سبقت ظهور اليورو بكثير، على غرار «روبل المعادلة» أو «التحويل» في الاتحاد السوفيتي، لتوحيد عملية التبادل الأوروبية مع العالم الخارجي، كما ادعت فرنسا وألمانيا. لكن عملياً كان الهدف ممارسة دور الدولار ذاته على الدول التي ستنضم لاحقاً إلى المنظومة الأوروبية المشتركة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي من جانب، ومن جانب آخر، نشأ النظام الأوروبي المالي والنقدي شبه المستقل نتيجة قرب انهيار الدولار بعد ارتفاع عجز الولايات المتحدة الأمريكية، وبسبب سياسية التيسير الكمي الأمريكية التي ضاعفت على أساس قاعدة الاحتياطي الجزئي حجم الدولارات في السوق العالمية، فأدى ذلك إلى انخفاض قيمة الدولار، وتسارع إمكانية انهياره.

لذا سارعت الكانتونات الأوروبية الاحتكارية لإنشاء نظام مالي اعتقاداً منها بإمكانية أن يكون بديلاً عن الدولار الأمريكي على مستوى العالم. وقامت أيضاً بتوسيع الاتحاد، وضم دول جديدة له من الدول التي كانت في المعسكر الاشتراكي، وأيضاً بعض دول جنوب أوروبا ودول البلطيق التي كان محروماً عليها الدخول في الاتحاد، ليبدأ البنك الأوروبي باستعمال سياسة التوسع المالي وإغراق الدول بالديون، بعد أن فرض عليها شروط معاهدة «ماستريخت» التي تجبر الدول الأعضاء الجديدة على التزام معدلات عجز منخفضة، وخصخصة قطاعات الدولة، في شروط تشبه شروط صندوق النقد الدولي.

لكن الريح كانت قد جرت بعكس ما تشتهي السفن، فقد أدت الإملاءات الأوروبية الداخلية إلى حصول العكس تماماً، فلم يرق الشكل الجديد للاتحاد بإنتاج الرخاء، بل على العكس

أنتج التقشف في دول جنوب أوروبا، وتمركزت الثروة في يد الشركات والبنوك «خاصة الألمانية» وتراجعت معدلات النمو الاقتصادي، وزادت البطالة ومؤشرات الإرهاب، وتدنّت التنمية، وأصبحت أوروبا مهزومة مرة أخرى، بحكم ارتباط اليورو بالدولار الذي يعكف أرباب الاقتصاد على تسميته الأورو دولار، حيث أن العملة الجديدة لم تستطع أخذ مكان الدولار في التبادل العالمي، إذ أنها تشكل فقط 13% من حصة التبادل العالمي.

انهيار الدولار... انهيار المنظومة المالية العالمية

ما يجعل أوروبا، القائمة على ذلك الشكل من اتحاد البنوك والشركات، يعيد انتشاره وتحالفاته، هو ليس كما يشاع عن خلافات أوروبية ضد قوانين الهجرة واللجوء، بل هو خلاف حول التعاطي مع العملة الجديدة، وعلاقة المركز الأوروبي بأطرافه، وعلاقة أوروبا بالمركز الدولار الأمريكي، لا سيما مع تراجع دور الدولار الذي عبر عنه صاحب مجموعة روتشيلد الذي قرر تخفيض الدور الرئيسي مع كيسنجر كان لعائلته الدور الرئيسي مع كيسنجر في إنشائه عبر منظومة جمايكا.

وأيضاً، تبدو واضحة محاولات روسيا والصين لإنجاح نظام مالي عالمي جديد، ولذلك فإن الخلاف حول المنظومة المالية الأوروبية الداخلية طور الانهيار له الدور الرئيسي في التباين بين حكومات القارة. ويبدو أن بريطانيا- أول الهاربين من المركب الغارق- وتخطط مع الولايات المتحدة لإنشاء كيان مالي وعلاقة جديدة مشتركة، بعيداً عن الأزمات الأوروبية، وكأنها هي وواشنطن ذاتهما بعيدتين عن صلب الأزمة الرأسمالية!!

«التحالف الأوروبي المناهض للتقشف»... بقيادة فرنسا

وبرز مؤخراً حديث عن تشكيل تحالف لدول الجنوب الأوروبي بقيادة فرنسية..! وربما يعكس ذلك بدء مرحلة جديدة تعكس إمكانية إنشاء كيانات ضمن الكيان الواحد. فالبريطانيون قد قرروا المغادرة نحو تعميق العلاقات مع واشنطن، والفرنسيون يقودون دول مثل البرتغال وإسبانيا واليونان وإيطاليا التي ترفض برنامج التقشف الأوروبي الذي هو في الحقيقة إنتاج ألمانيا وصندوق النقد الدولي معاً.

ألمانيا ومن تبقى... والخيارات الصعبة

تجاهد ألمانيا لمنع فرط عقد الاتحاد الأوروبي، وهذا أمر بغاية الصعوبة، فالكيان الأوروبي بالنهاية هو حصيلته ميزان قوى عالمي أحادي القطبية، وجدت ألمانيا وبعض الدول الأوروبية مكاناً لها على انقاض الاتحاد السوفيتي، وهذا غير ممكن الاستمرار به. فآلمانيا وبنوكها واحتكاراتها قد سيطرت على الثروة الأوروبية، وهي مستمرة بالتحالف المرحلي مع واشنطن بإنجاز خطة ضد روسيا جعلت جزءاً من أوروبا غير مستقر ومتوتر. والخلاف على اتفاقية التبادل الحر عبر الأطلسي التي لا تروق للألمان والأوروبيين قد تعجل في عملية الحسم الألماني بعد أن سبرت البلاد أن النظام المالي العالمي غير محصن وقابل للانهيار، وأن الوضع الأوروبي محكوم بالتغير، فإن أفضل ما يمكن لألمانيا ومن تبقى من حلفائها هو بناء علاقات ثقة مع الروس والصينيين الذين يعدون أنفسهم بذكاء لإنجاز نظام مالي وعالمي جديد.

رفض طلب

بريطانيا

للمشاركة في

الاتحاد الأوروبي..

وقال ديغول

جملته الشهيرة:

إن بريطانيا

تملك «كراهية

متجذرة»

للكيانات

الأوروبية



أفضل ما

يمكن لألمانيا

ومن تبقى من

حلفائها هو

بناء علاقات

ثقة مع الروس

والصينيين

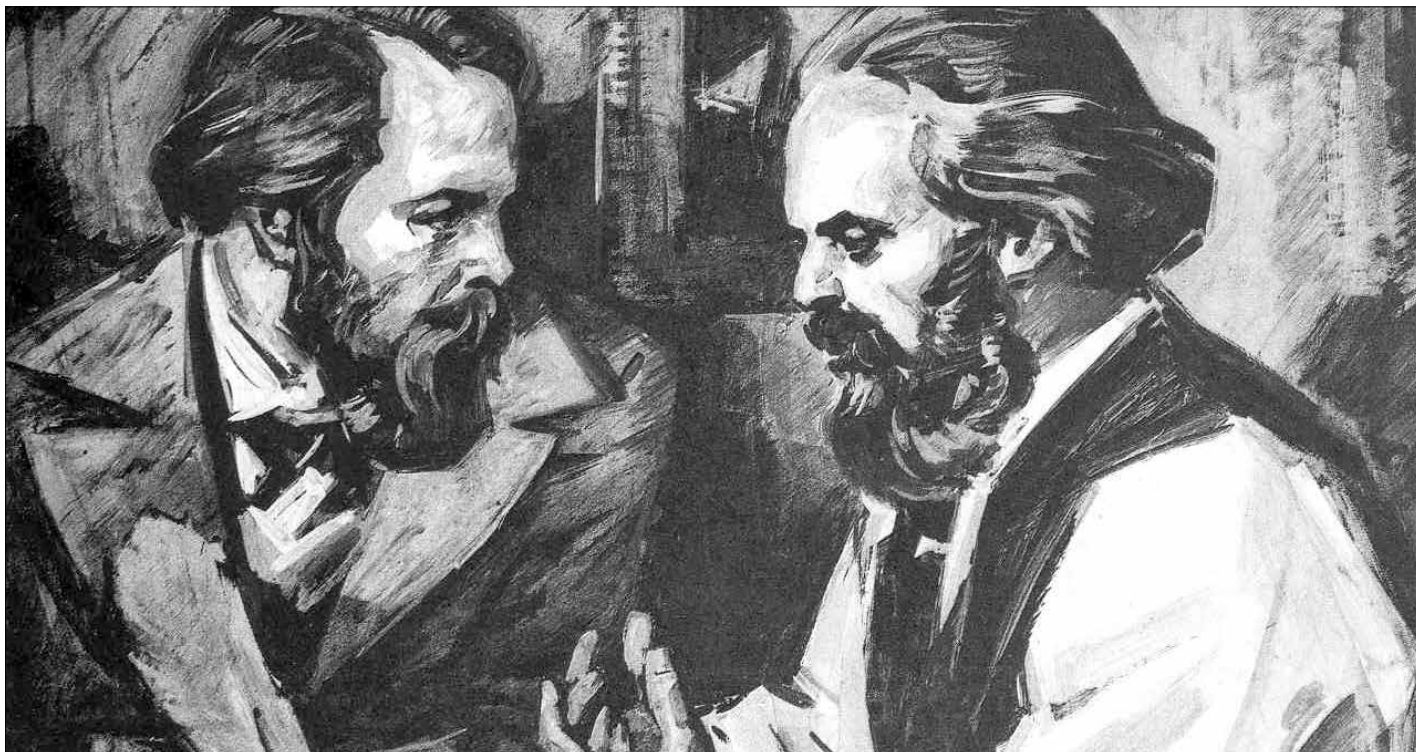
الذين يعدون

أنفسهم بذكاء

لإنجاز نظام مالي

وعالمي جديد

الديالكتيك.. وقوانين الطبيعة



تتلخص الصراعات الفلسفية كلها، منذ القدم وحتى اللحظة، بصراع بين المذهبين الفلسفيين الأساسيين، المذهب المثالي من جهة، والمذهب المادي الديالكتيكي في الجهة المقابلة.

تتبين نقطة الخلاف الأساسية بين المذهبين السابقين من خلال الإجابة عن السؤال الأساسي في الفلسفة، الذي يقول: من أولاً المادة أم الوعي؟ في الشق الأول منه، وهل يمكن معرفة العالم أم لا؟ في شقه الثاني، فالمذهب المادي الديالكتيكي يقول بأولوية المادة على الوعي ويجب بإمكانية معرفة العالم، ويحدد الواقع الموضوعي كمصدر لهذه المعرفة، بينما على العكس تماماً، يجب المذهب المثالي بأسبقية وجود الوعي على المادة.

موضوعنا للبحث في هذه المادة هو، المادية الديالكتيكية كمذهب فلسفي، وعلاقته بتطور العلوم الطبيعية، لكون أن السلاح بيد المذهب المادي الديالكتيكي كان دائماً وأبداً هو العلم، السلاح الذي جعله يتثبت يوماً بعد يوم، وينتصر على خصمه المثالي، وغيببته التي لفظتها الطبيعة وقوانينها.

الميكانيك.. والمادية الميكانيكية

كان يُضفي على العلم في مراحله الأولى، السمة الغيبية في معالجة الظواهر الطبيعية، وترافق هذا مع مادية محدودة ميكانيكية الطابع، حيث أن التفسير الميكانيكي للطبيعة له جذوره التاريخية العميقة، المرتبطة بتطور علم الميكانيك، الذي اجتاز خطوات كبيرة في وقت كانت فيه ما تزال باقي العلوم بمراحلها الجنينية، ففي الفترة النيوتونية، وضعت لوحة متكاملة لمفهوم علمي عن العالم يستند إلى مبادئ الميكانيك التقليدي، وكان هذا أمراً لا مفر منه تاريخياً، وهو نتاج المرحلة الأولى من تطور العلوم الطبيعية.

«لقد ارتبطت ولادة العلوم وتطورها، منذ البداية، بالإنتاج»، هذا ما قاله الفيلسوف الألماني، فريدريك أنجلز في كتابه ديالكتيك الطبيعة، وما يقصده أنجلز أن حاجات الإنتاج ومتطلبات الحياة المادية تضع أمام العلم مهمات معينة، وتفرض تطوره باتجاه محدد، وتشكل الأساس الصلب للاكتشافات العلمية الجديدة.

إذاً، كانت أسبقية التطور لعلوم الميكانيك، وذلك نتيجةً للمهام العملية التي طرحها القوى المنتجة ودرجة تطورها في حينه، وهي مرحلة تفكك الإقطاعية، ونشوء النظام الرأسمالي «تطور الصناعة الحربية - الملاحة البحرية - طرق المواصلات»...

العلم.. والحاجات المادية

في بدايات القرن التاسع عشر، تطورت الظروف، وزادت الحاجات المادية، وتغيرت طبيعتها، مما دفع العلم للتطور الأوسع والأعمق لتلبية هذه الحاجات، وهنا بدأت تعاني النظرة المادية الميكانيكية من قصور

متزامن مع نشوء تيارات مختلفة في التفسير الميكانيكي للعالم، واشتداد الصراع بين الاتجاه النيوتوني، والديكارتي، ما عبر في حينه عن وجود إشكالية بالمنطق الميكانيكي الذي يعتمد علم الميكانيك وحده في تفسير الظواهر وتعميمها، ويسعى دوماً لأن يصف ويضبط كل ما يحدث في الأرض والسماء من منظوره المطلق. لكن وبالرغم من ضيق حدود المادية الميكانيكية الناتج عن ظروف تطورها التاريخية، فإن أسسها في الطريقة العلمية لعبت دوراً إيجابياً، وأثرت كثيراً على تطور العلوم في القرنين السابع عشر والثامن عشر، ومن الجدير بالذكر أن قوانين الحركة الميكانيكية التي توافق أحد أشكال حركة المادة، والتي كانت المادية الميكانيكية تكثف نظرتها للطبيعة، عبرت عن جانب من جوانب الديالكتيكية الموضوعية للطبيعة والحركة.

العلم في القرن التاسع عشر

شهد القرن التاسع عشر تطوراً كبيراً في العلوم، ومنها علم الفيزياء بفروعه المختلفة «الحرارة، الكهرباء، المغناطيسية»، فقد اكتشف قانون انحفاظ الطاقة وتحولها، وأجريت تجارب عديدة آنذاك، قدمت براهين قاطعة على قدرة الحرارة في التحول إلى عمل ميكانيكي وبالعكس، مع الانحفاظ في الطاقة أثناء هذا التحول، وتم تعيين المكافئ الميكانيكي للحرارة، الأمر الذي دعم هذا القانون، وجعله غير قابل للنقض، بالإضافة إلى أنه دحض ما كان سائداً في حينه عن وجود «مادة معدومة الوزن»، وأظهر أن الظواهر الحرارية هي ليست خصائص لسائل معدوم الوزن، مبيناً أن هذه الظواهر لا يمكن تفسيرها إلا بقوانين الحركة المميزة للجزيئات.

وفي علم الجيولوجيا، بعد أن كانت المفاهيم الغيبية عن عدم تبدل الحالة الجيولوجية والجغرافية للأرض، وما عليها من نباتات وحيوانات، هي السائدة، وبعد ما قيل حول أن كل ما هو موجود وحَيَّ على الأرض كان يقضى عليه بكارثة، وتطور ذلك الطرح ومحاولة إثبات أن الأرض تطورت تحت تأثير سلسلة من الكوارث، تم إثبات أن الأرض لم تعرف مثل هذه الكوارث، وأن تحولاتها لا تنشأ عن كوارث عابرة، وإنما عن التأثير المستمر للعوامل الطبيعية. الإثبات الذي أدى لاحقاً إلى استنتاج التطور المتدرج للعضويات، وتكيفها مع الوسط المتبدل، والتغير دوماً، باعتبار أن سطح الأرض وما عليه من شروط الحياة يتبدل بصورة مستمرة مطلقة.

في الكيمياء، تم اكتشاف أهم قانون من قوانين الاتحاد الكيميائي، وهو أن العناصر الكيميائية تتحد مع بعضها وفق نسب معينة، فعندما يتحد عنصران كيميائيان تتحد ذرة من أحد العنصرين مع عدد صحيح من ذرات العنصر الآخر. هذا القانون الذي عبّر بجوهره عن أن التغير الكمي الذي يحدث بإضافة ذرات عنصر إلى ذرات عنصر آخر، يتجلى بتغير نوعي وهو تشكل مادة جديدة لها تركيبها الكيميائي الخاص.

ما سبق كله من هذه التطورات العلمية حصل من بدايات القرن وحتى الأربعينات منه، وهذه التطورات، تغلبت على المحدودية الميكانيكية، وأوجدت الظروف الضرورية لخلق مفهوم مادي ديالكتيكي عن الطبيعة.

قفزات نوعية

لو ذهبنا وقرأنا التغيرات العلمية التي حصلت في وقت لاحق من القرن نفسه حتى أواخره، سنجد قفزات نوعية، وثورات حقيقية بالمعنى العلمي بكل ما للكلمة من معنى، فاستنتاج

التطور المتدرج للعضويات، تحول إلى نظرية للخلية الحية على يد العالم تشارلز داروين من خلال صياغته لنظرية التطور، والصراع الذي كان يدور حول قانون انحفاظ الطاقة وتحولها، حسم باتجاه حقيقته المطلقة، مدعماً بالنتائج التجريبية كلها التي أجريت بغرض التحقق من صحته، بالإضافة إلى النظرية النسبية التي جاء بها العالم ألبرت أينشتاين، وانقلابه بها على نظرية المكان المطلق، وعلى ميكانيك نيوتن التقليدي، الذي كان يقف عاجزاً عن التفسير في حدود معينة من السرعة، وإيضاحه فيها أن الكتلة مقدار غير ثابت، ومرتبطة بالحركة، معبراً بقانونه الشهير (E=M)، عن أن مقدار معين من الكتلة يحوي ذلك المقدار نفسه من الطاقة.

هذه القفزات النوعية في العلم حوكتها إلى نظام مادي شامل لمعرفة الطبيعة، وذلك عن طريق الكشف عن العلاقة بين مختلف مجالات الطبيعة «ميكانيك - فيزياء - كيمياء - بيولوجيا... الخ».

العلم والفلسفة

في الختام، ما أريد قوله، أن التطورات العلمية دائماً وأبداً تثبت النظريات الفلسفية أو تنحيتها جانباً، والنظريات الفلسفية تنتظر بكل حذر وفارغ صبر، التطورات العلمية للتأكد من صحة ما أتت به.

الإنجازات العلمية حتى الأربعينات من القرن التاسع عشر، أوجدت التربة الصالحة لنمو مذهب مادي ديالكتيكي، وتحول وجود مذهب مادي ديالكتيكي في حينه، لضرورة واقعية لاستمرار التقدم في تلك العلوم، ومع تبلور هذا المذهب الفلسفي، وتوسع نظريته للطبيعة وتفسيره المادي الديالكتيكي للواقع الموضوعي ومتغيراته، فسح مجالاً واسعاً للعلوم بأن تحقق قفزاتها النوعية اللاحقة.

هذه القفزات

النوعية في

العلم حولته إلى

نظام مادي شامل

لمعرفة الطبيعة،

وذلك عن طريق

الكشف عن العلاقة

بين مختلف مجالات

الطبيعة «ميكانيك

- فيزياء - كيمياء

- بيولوجيا... الخ».

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

0999212404	حمدا لله ابراهيم	الحسكة	0999725141	صلاح معنا	طرطوس	0944636640	علاء عرفات	دمشق وريفها	الهاتف	الاسم	المحافظة
0933796639	جمال عبدو	حلب	0933763888	أنور أبو حامضة	حملة	0933145891	محمد زهري زهرة	حمص	0932848985	خالد الشرع	درعا
0945817112	محمد فياض	الرقه	0932801133	زهير المشعان	دير الزور	0988386581	صلاح طراف	اللاذقية	0991586731	مهند دليقان	السويداء

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 02/09/2016» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18/12/2003

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 03/12/2011

النظرية الاستعمارية لـ «ما بعد الاستعمار»..!



تنتشر في الأوساط الأكاديمية العالمية، وبشكل سريع وواسع، نظرية جديدة هي نظرية ما بعد الاستعمار، أو Postcolonial Theory..

■ ترجمة وإعداد: مهند دليقان

تركز النظرية على «خصوصية» مجتمعات البلدان الخارجة من الاستعمار، البلدان التي يصطلح على تسميتها بلدان العالم الثالث أحياناً، وأحياناً أخرى بلدان الجنوب الفقير، أو حتى بلدان الشرق، وغيرها من المصطلحات..

تحاول النظرية الجديدة استكمال العمل الذي قامت به مدرسة ما بعد الحداثة بالتوازي مع التفسيرات النيوليبرالية، وتفسيرات صراع الحضارات والدراسات الثقافية وغيرها، حيث تسعى إلى تكريس الفصل ضمن الظاهرة الرأسمالية العالمية نفسها، منحية العوامل الاقتصادية- الاجتماعية، ومبرزة العوامل الثقافية بوصفها عوامل حاسمة، بل وعوامل صراع وتفتيت على المستوى العالمي..

الخطير في المسألة، هو أن دعاء هذه النظرية يأتون بجزء هام منهم من خلفيات ماركسية ويدعون الانتصار لشعوب البلدان المستضعفة في وجه الرأسمالية الظالمة، ولكنهم وتحت هذه الياقطة، يعملون على تجريد هذه الشعوب نفسها من أهم أدواتها في النضال ضد الرأسمالية: الماركسية كسلاح فكري، أممية الطبقة العاملة ووحدة نضالها على المستوى العالمي، وصولاً إلى اقتطاع التطور التاريخي لهذه البلدان من سياقه الحقيقي، ووضعه ضمن إطار تخيلي ووهي مبني على مفردات ثقافية متفرقة ومقطوعة عن نسقها التاريخي، بما يسمح بتعطيل إمكانيات تضامنها ووحدة صفها في مواجهة الرأسمالية نفسها..

فيما يلي تقدم «قاسيون» جزءاً من الترجمة الكاملة للمقالة التي أجرتها مجلة اليقظة الأمريكية مع الباحث الماركسي فيليك تشيبر على خلفية إصداره كتاباً جديداً بعنوان: How does the subaltern speak? والذي يقدم فيه نقداً بارعاً وعميقاً لنظرية ما بعد الاستعمار.. «الترجمة الكاملة موجودة على موقع قاسيون الإلكتروني (www.kassioun.org)»

● تكمن في قلب نظرية ما بعد الاستعمار فكرة تقول بعدم إمكانية تطبيق «التصنيفات الغربية» على مجتمعات ما بعد الاستعمار، كالهند مثلاً. على أي أساس تم بناء هذا الادعاء؟

قد يكون هذا الادعاء هو أكثر ما أنتجته الدراسات البوستكولونيالية أهمية وخطورة، وهو ما يجعل التركيز عليه ومعالجته مسألة شديدة الأهمية.

لم يسبق، وخلال 150 عاماً الماضية، أن برزت منظومة أفكار «محسوبة على اليسار» من النوع الذي يصر على إنكار الأفكار العلمية حول طبيعة المجتمعات البشرية وصفاتها، ويصر تالياً على رفض قابلية تطبيق التصنيفات العامة التي أنتجها التنوير بشقيه الليبرالي والجذري، تصنيفات مثل، رأس المال، الديمقراطية، الليبرالية، العقلانية، الموضوعية. كان هناك حقاً فلسفة انتقدوا

هذه التوجهات وهذه التصنيفات، ولكن نادراً ما كان لهؤلاء أية علاقة جدية بـ«اليسار». جماعة ما بعد الاستعمار هم أول من يرفض هذه التصنيفات باسم «اليسار». تتلخص المحاجة حقاً من افتراض في علم الاجتماع هو التالي: لكي يكون للتصنيفات التي جاء بها الاقتصاد السياسي والتنوير قيمة حقيقية خارج «العالم الغربي»، فإن الرأسمالية ينبغي أن تكون ممتدة عبر العالم كله. وهذا ما يدعي «عالمية رأس المال» (universalization of capital).

تسير محاجتهم كالتالي: التصنيفات العالمية المرتبطة بأفكار التنوير، هي شرعية وصحيحة فقط بقدر ميل رأس المال نحو العالمية «الانتشار العالمي». ومنظرو ما بعد الاستعمار ينكرون حقيقة أن رأس المال قد انتشر بالفعل على مستوى العالم، بل وأكثر من ذلك يقولون أن رأس المال لا يملك أساساً القدرة على الانتشار حول العالم. وبما أن الرأسمالية لم ولن تصبح عالمية، فإن التصنيفات التي طورها أشخاص من أمثال ماركس لدراسة وفهم الرأسمالية هي الأخرى لا يمكن اعتبارها تصنيفات عالمية.

ما يعنيه ذلك بالنسبة لنظرية ما بعد الاستعمار هو أن تلك الأجزاء من العالم التي «فشلت» رأس المال في الانتشار فيها، عليها أن تولد تصنيفاتها المحلية الخاصة. وما هو أكثر أهمية، أن ذلك يعني أن نظريات مثل الماركسية التي تحاول أن تنتج تصنيفات موحدة عامة في الاقتصاد السياسي، ليست خاطئة فقط، بل وهي أيضاً محكومة بالنزعة الأوروبية، وليس ذلك فحسب، بل هي جزء من الدينامية الاستعمارية والإمبريالية الغربية!

● ما الذي دفعك إلى التركيز على «دراسات المستضعفين»، subaltern studies، كمدخل وطريقة لانتقاد نظرية ما بعد الاستعمار؟

نظرية ما بعد الاستعمار هي جسد من الأفكار شديدة التنوع والانتشار. إنها بحق تطور

لما يسمى «الدراسات الثقافية» و«الدراسات الأدبية»، ولها تأثيرها الراجح في هذه الحقول. انتشرت بعد ذلك عبر الدراسات المختصة بمجالات محددة «area studies»: التاريخ، والأنثروبولوجيا. انتشرت النظرية في هذه الحقول بسبب تأثير «النظرية الثقافية»- cultural theory الذي بدأ منذ الثمانينيات. ومع أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات تسربت نظرية ما بعد الاستعمار بشكل كثيف إلى فروع مثل التاريخ، الأنثروبولوجيا، دراسات شرق المتوسط، ودراسات جنوب آسيا.

ولكي تناقش هذه النظرية، بات عليك مواجهة مشكلة أساسية: فلأنها شديدة الاتساع والتنوع، فمن الصعب تحديد وتثبيت أي المسائل ضمنها هي الأكثر جوهرية وأساسية. ولذلك فإن من الصعب أن تعرف تماماً ما الذي عليك أن تنتقده. وأيضاً، فإن المدافعين عنها لديهم إمكانية تفنيد ورفض الانتقادات بسهولة عبر الإشارة دائماً إلى جوانب أخرى من نظريتهم لم تعالجها في انتقاداتك، وسيفولون: ركزت على الجوانب الخاطئة..

لذلك كله، كان علي أن أجد مكوناً ما، أساسياً وجوهرياً، للنظرية، خيطاً نظرياً ما، يربط بين مختلف «دراسات ما بعد الاستعمار»، ويكون ثابتاً متسقاً وعالي التأثير.. أردت كذلك أن أركز على تلك الجوانب من النظرية المتركة حول التاريخ، التطور التاريخي، والبنى الاجتماعية.

«دراسات المستضعفين» أو subaltern studies تتناسب مع المعايير السابقة جميعها: فهي مؤثرة بشكل هائل في دراسات المناطق المحددة، متسقة داخلياً وثابتة، وتركز على التاريخ ودراسة البنى الاجتماعية. من الناحية النظرية، فإن «بوست كولونيال» كنظرية امتلكت قدرة عالية على التأثير، جزئياً بسبب تماسكها الداخلي، ولكن أيضاً لأن أهم مناصريها قد جاؤوا من خلفية ماركسية، وكانوا جميعهم متركزين في الهند أو في أجزاء أخرى من «العالم الثالث». هذا

الأمر، أعطاهم قدراً كبيراً من «الشرعية» و«المصداقية» بوصفهم نقاداً للماركسية، وبوصفهم مؤسسين لطريقة جديدة في فهم «بلدان الجنوب». إن نظرية ما بعد الاستعمار باتت منتشرة ومحترمة لدى كثيرين، تحديداً بواسطة الأفكار التي اقترحها دارسو «المستضعفين»، والقائلة بفشل عالمية رأس المال والحاجة إلى تصنيفات محلية.

● كيف يفسر منظرو «دراسات المستضعفين» حديثهم عن فشل عالمية رأس المال في بلدان ما بعد الاستعمار؟ ما هي الخصوصية التي تتمتع بها مجتمعات هذه البلدان والتي أعافت عملية التطور الرأسمالي؟

تقدم «دراسات المستضعفين» حجتين متميزتين حول كيف ولماذا تم اعتراض وإيقاف دينامية الانتشار العالمي لرأس المال؟ إحدى الحجتين هي تلك التي يقول بها راناجيت غوها Ranajit Guha.

يشترط غوها انتشار رأس المال عالمياً بعامل محدد هو بالذات قدرة البرجوازية، الطبقة الرأسمالية، على الإطاحة بالنظام الإقطاعي وبناء تحالف بين الطبقات يضم لا الرأسماليين والتجار فحسب، بل وأيضاً العمال والفلاحين. وعبر هذا التحالف «المصنع بطريقة خرقاء»، يفترض برأس المال أن ينشئ نظاماً سياسياً جديداً، نظاماً لا تكون وظيفته حماية الرأسماليين وملكياتهم الخاصة فقط، بل وعليه أن يكون نظاماً ليبرالياً، شاملاً وتوافقياً في الوقت نفسه. وعليه، فإن عالمية رأس المال، ولكي تصبح واقعاً بالنسبة إلى غوها، فإنها ينبغي أن تقتزن بنشوء أو بزوغ طبقة رأسمالية تشيد نظاماً ليبرالياً توافقياً. هذا النظام يحل محل الحكم القديم، ويظهر كامتداد لعالمية رأس المال بتعبيره عن مصالح الرأسماليين بوصفها مصالح عالمية. رأس المال، كما يقول غوها، يحوز إمكانية التحدث باسم كامل المجتمع: فهو ليس مسيطراً فقط كطبقة، بل ومهيماً أيضاً بحيث لا يحتاج لاستعمال العنف في الحفاظ على سلطته..!

رأس المال، كما يقول غوها، يحوز إمكانية التحدث باسم كامل المجتمع: فهو ليس مسيطراً فقط كطبقة، بل ومهيماً أيضاً بحيث لا يحتاج لاستعمال العنف في الحفاظ على سلطته..!